مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

اللسانيات الجنائية:
تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها

صالح بن فهد العصيمي

١٨
الدراســـات

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

اللسانيات الجنائية:
تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها

تأليف

صالح بن فهد العصيمي

١٨
الدراسات

مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
King Salman Global Academy for Arabic Language

اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها
صالح بن فهد العصيمي

الرياض، ١٤٤٥هـ

البريد الإلكتروني: nashr@ksaa.gov.sa

ح / مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ١٤٤٥هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

..ص؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٥/١٢٤٣٢

ردمك: ٦-٥٨-٨٤١٣-٦٠٣-٩٧٨

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو نقله في أي شكل أو وسيلة، سواء أكانت إلكترونية أم يدوية، بما في ذلك جميع أنواع تصوير المستندات بالنسخ، أو التسجيل أو التخزين، أو أنظمة الاسترجاع، دون إذن خطي من المجمع بذلك.

(صدر هذا الكتاب عن مركز الملك عبدالله للتخطيط والسياسات اللغوية، والذي جرى دمجه في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية).

هذه الطبعة إهداء من المجمع، ولا يُسمح بنشرها ورقيّاً، أوتداولها تجاريّاً

بسم الله الرحمن الرحيم

أطلق مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ضمن أعماله وبرامجه مشروعَ: (المسار البحثي العالمي المتخصص)؛ لتلبية الحاجات العلميّة ،وإثراء المحتوى العلمي ذي العلاقة بمجلات اهتمام المجمع،ودعم الإنتاج العلمي المتميّز وتشجيعه، ويضم المشروع مجالات بحثية متنوعة،ومن أبرزها:(دراسات التّراث اللُّغوي العربي وتحقيقه،والدّراسات حول والمعجم،وقضايا الهويّة اللُّغوية،ومكانة العربيّة وتعزيزها،واللسانيّات،والتخطيط والسّياسة اللُّغوية،والترجمة،والتّعريب،وتعليم اللُّغة العربية للنّاطقين بها وبغيرها،والدّراسات البينيّة).

وصدر عن المشروع مجموعة من الإصدارات العلمية القيمة (جزء منها–ومن بينهاهذا الكتاب– صدرعن مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز للتخطيط والسياسات اللُّغوية والذي جرى دمجه في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية). ويسعد المجمع بدعوة المختصين،والباحثين،والمؤسسات العلميّة إلى المشاركة في مسار البحث والنشر العلمي،والمساهمة في إثرائه،ويمكن التواصل مع المجمع لمسار البحث والنشر عبر البريد الشبكي :(nashr@ksaa.gov.sa) .

والله ولي التوفيق

صدر للمؤلف من سلسلة الوعي اللغوي (مشروعه العلمي والأكاديمي):

١- مناهج البحث في اللسانيات (١٤٣٥). ترجمة لكتاب (Research Methods in Linguistics) ليا ليتوسيليتي Litosseliti Lia (محرِّرة ed) (٢٠١٠). نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: معهد الملك عبدالله للترجمة والتعريب. الرياض. المملكة العربية السعودية.

٢- لسانيات المتون: قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج (١٤٣٩/٢٠١٨). مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.

٣- اللسانيات التطبيقية: قضايا وميادين وتطبيقات (١٤٤٠هـ-٢٠١٩). دار كنوز المعرفة: الأردن. الطبعة الأولى.

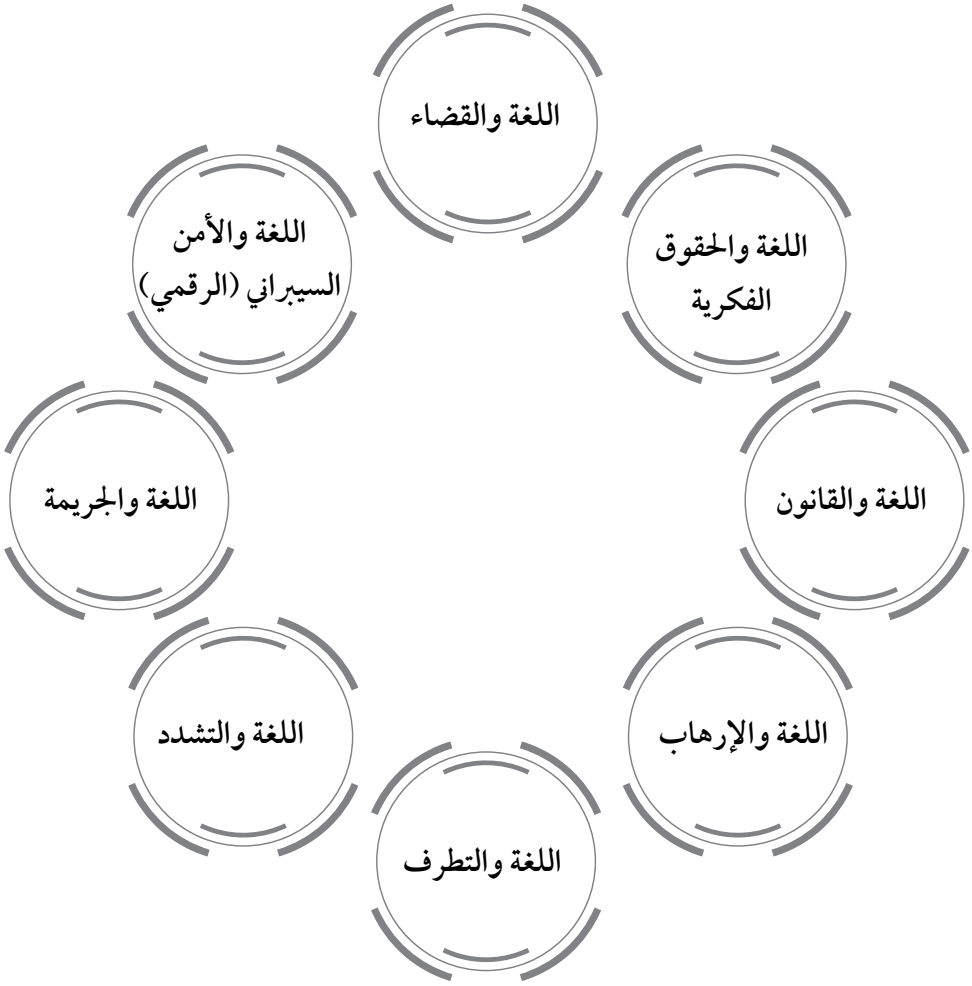
اللغة والقضاء
اللغة والحقوق الفكرية
اللغة والقانون
اللغة والإرهاب
اللغة والتطرف
اللغة والتشدد
اللغة والجريمة
اللغة والأمن السيبراني (الرقمي)

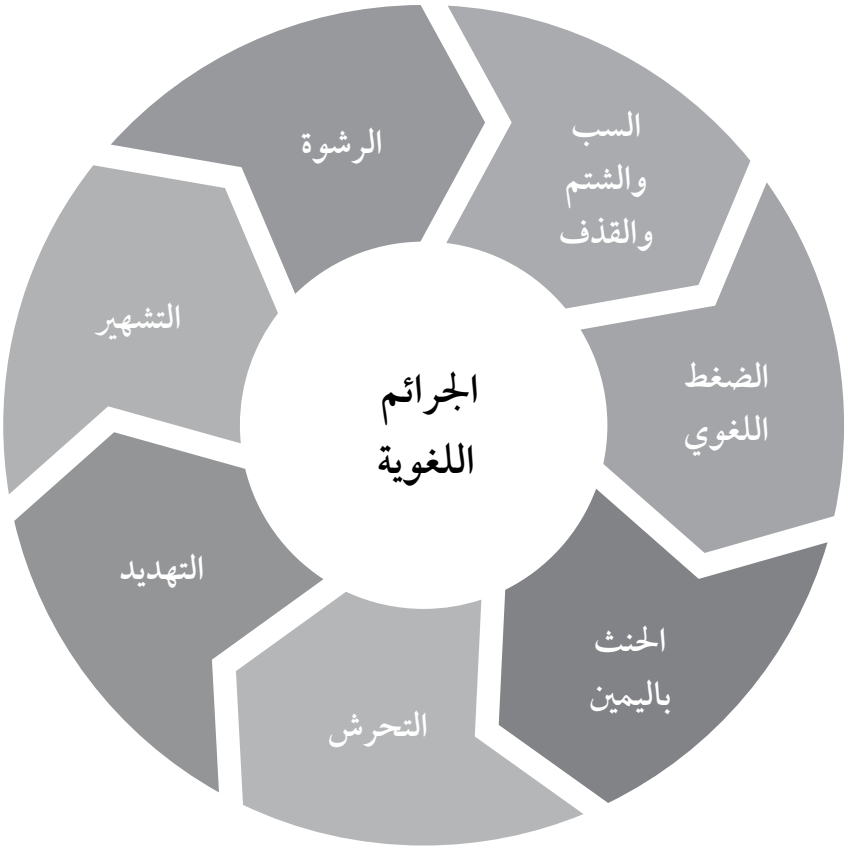
الجرائم اللغوية
السب والشتم والقذف
الضغط اللغوي
الحنث باليمين
التحرش
التهديد
التشهير
الرشوة

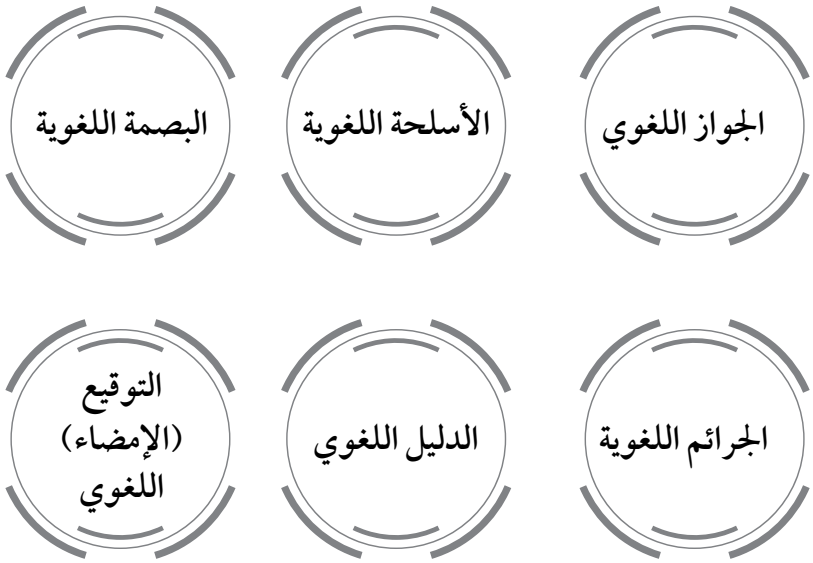
الجواز اللغوي
الأسلحة اللغوية
البصمة اللغوية
الجرائم اللغوية
الدليل اللغوي
التوقيع (الإمضاء) اللغوي

إهداء المؤلف:

أقدم هذا الكتاب إلى الشهداء الذين فاضت أرواحهم الطاهرة دفاعا عن الوطن في الحرب أو خلال التصدّي للعمليات الإرهابية؛ عرفانا بتقصيرنا تجاههم وتجاه تراب هذا الوطن الغالي

صالح

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
إهداء المؤلف	٨
مقدمة المؤلف	١٥
القسم الأول: مقدمات تعريفية	**١٩**
المبحث الأول: اللسانيات الجنائية: تمهيد وتعريف	٢١
مخطط المبحث	٢١
تمهيد	٢٢
التعريف الاصطلاحي	٢٣
أهمية هذا الكتاب وموقعه من الأدبيات العربية حول اللسانيات الجنائية	٣١
المبحث الثاني: أهمية اللغة وتحليلها في اللسانيات الجنائية	٣٥
مخطط المبحث	٣٥
لماذا ندرس اللغة ونحللها؟	٣٦

الموضوع	الصفحة
اهتمامات اللسانيات الجنائية ومجالاتها	٤٢
قضايا أساسية ومنهجية	٤٥
الدليل اللغوي	٤٧
المبحث الثالث: اللغة والتحليل اللغوي واللساني في التاريخ البشري	٤٩
مخطط المبحث	٤٩
القسم الثاني:ميادين اللسانيات الجنائية وتطبيقاتها	**٥٣**
المبحث الرابع : نسبة اللغة إلى المؤلف	٥٥
مخطط المبحث	٥٥
تعريف	٥٦
دور لسانيات المتون في نسبة المؤلف، وكيفية التحليل بالاعتماد عليها	٥٩
العلامة التجارية	٦٩
المبحث الخامس: اللغة في القضاء والقانون	٧١
مخطط المبحث	٧١
اللغة في المجال القضائي والقانوني	٧٢
الصوتيات الجنائية	٧٦
الفئات الضعيفة في مجال القانون والقضاء	٧٩

الموضوع	الصفحة
تحليل اللغة لتحديد المنشأ والأصل (لادو) (LADO: Language Analysis for Determination of Origin) و «الجواز اللغوي: linguistic passport»	٩٧
مواصفات اللغة القانونية وطبيعتها	٨٩
اللغة والقانون في العالم	٩٤
المبحث السادس: اللغة في الإرهاب والتطرف والجرائم السيبرانية	٩٩
مخطط المبحث	٩٩
تمهيد	١٠٠
أنواع الجرائم السيبرانية (الفضاء الرقمي)	١٠١
إيهام العدالة بانتحار القتيل للتغطية على الجريمة	١٠٤
الإرهاب	١٠٥
استخدام اللغة لدى الجماعات الإرهابية والمتطرفة	١٠٩
إشكاليات اللغة الخاصة بالمتطرفين	١١٤
الكشف عن الإرهاب والتطرف من خلال وسائل التواصل الاجتماعي	١١٥
إجراءات وإرشادات في التحليل اللساني الجنائي	١١٩
القسم الثالث: الجرائم اللغوية	**١٢٧**
المبحث السابع: الجرائم اللغوية	١٢٩
مخطط المبحث	١٢٩

الموضوع	الصفحة
الضغط اللغوي باستخدام اللغة للحصول على اعتراف وإقرار بارتكاب الجريمة	١٣٠
لغة السب والشتم والكراهية	١٣١
التشهير وتشويه السمعة	١٣٦
التحرش الجنسي والجرائم الجنسية	١٣٨
التهديد وخصائص رسائل التهديد	١٤٠
النية والقصد في التحليل الجنائي اللغوي	١٤١
التحريض أو التغرير	١٤٣
التآمر	١٤٤
الرشوة	١٤٤
الزور والحنث (Perjury)	١٤٥
التقيد بالحرفية القانونية وانتهاك المقاصد (المتضمن التداولي)	١٤٧
القسم الرابع: إرشادات واحترازات في التحليل اللساني الجنائي	**١٤٩**
المبحث الثامن: خطوات إجرائية	١٥١
مخطط المبحث	١٥١
خطوات إجرائية واحترازات	١٥٢
المبحث التاسع: خاتمة	١٥٧

الموضوع	الصفحة
المصطلحات المركزية في الكتاب	١٦٣
الملاحق	١٦٥
الملحق الأول: الفلبيني في مجلس القضاء	١٦٦
الملحق الثاني: تحليل لبيعة داعش (١)	١٦٨
الملحق الثالث: تحليل لبيعة داعش (٢)	١٧٣
الملحق الرابع: مكالمة الإرهابي مع الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية السعودي السابق للشؤون الأمنية	١٨٠
المراجع	١٨٩
أولا: العربية والمترجمة	١٩٠
ثانيا: مواقع الإنترنت والمؤتمرات والجمعيات	١٩٢
ثالثا: الإنجليزية	١٩٣
نبذة عن المؤلف	٢٠١

مقدمة المؤلف

أقدّم هذا الكتاب التعريفي للقراء المهتمين والمختصين على اختلاف مستوياتهم: اللساني التطبيقي، والأكاديمي، والباحث، وطلاب الدراسات العليا، والطلاب الجامعيين، ورجال الأمن، والعاملين في سلك القضاء من محامين وقضاة وغيرهم من المهتمين في شتى المجالات التي تتقاطع تخصصاتهم ومجالات عملهم واهتماماتهم مع اللغة.

والهدف من تأليف هذا الكتاب هو تقديم تخصص اللسانيات (اللغويات) الجنائية للقراء في العالم العربي؛ كوني أحد المختصين باللسانيات التطبيقية المهتمين بمجال اللسانيات الجنائية، وممن اطلعوا على التخصص عن قرب في بعض الجامعات العالمية ومن خلال حضوري لبعض المؤتمرات الدولية؛ وذلك للفت نظر المعنيين إلى أهمية هذا التخصص -إن لم يكن قد تم فعلا الإفادة منه- في بعض أجهزة الدولة (الأمنية والقضائية خاصة). ولهذا فالكتاب عرضٌ تقديمي لهذا التخصص للقارئ العربي وتعريفٌ بأهم قضاياه التي ناقشتها أدبياتُه مع ضرب الأمثلة التوضيحية بالعربية.

وسيكون هذا الكتاب مقسما إلى أربعة محاور رئيسة: الأول: تعريف التخصص وبعض القضايا الرئيسة المتعلقة به، الثاني: مجالاته التي أُفيد منه فيها وحقوله المعرفية التي بدأت تتفرع وتستقل عن بعضها، وفي الثالث سيكون النقاش مخصصا لما يسمى

الجرائم اللغوية التي نالت نصيبا من الجدل العلمي. وسيكون القسم الرابع معنيّاً ببعض الخطوات والنصائح في التحليل اللساني اللغوي، هذه النصائح صدرت عن باحث له باع طويل في الميدان في كتاب حديث الصدور وهو جون أولسون في كتابه عن التعامل اللساني مع الجريمة (Olsson, John, 2018).

وعلى النحو التفصيلي سيكون هناك نقاش عن أهمية هذا العلم والغاية من الإفادة من اللسانيات عموما ومن اللغة في الجوانب الجنائية والقضائية والقانونية خصوصا، وكذلك عرض للخطوات الإجرائية التي تمكّننا من التعامل مع هذا التخصص بفروعه المختلفة، واستعراض لبعض خصائص اللغة القانونية وكذلك المتطرفة وإشكالياتها، وتعريج على الدليل اللغوي في القضاء والقانون، وعرض للجرائم اللغوية المتعددة.

وبما أنه الكتاب المؤلَّف الأول في اللغة العربية فقد يلاحظ القارئ أنه استعراض علمي للمكتوب في الأدبيات الغربية، وهذا صحيح إلى حد كبير مع إضافة التمثيل والشرح باللغة العربية ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وأعتقد أن هذا المنحى هو الذي يميز هذا المؤلَّف، آملا أن يكون مقررا جامعيا أو فوق الجامعي في الجامعات العربية.

وقد نشأت فكرة الكتاب من خلال ورقة عمل قدمتها في ندوة أمن المنشآت الحيوية والأمنية المنعقدة بالمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، في ٣/ ٨/ ١٤٤٠هـ- ٨/ ٤/ ٢٠١٩ بعنوان: «اللغويات التطبيقية في حماية المنشآت الأمنية»، وقد لاقت الورقة تفاعلا رائعا حتى إن أحد كبار الضباط كلمني بعدها قائلا: «أرجوك، لا تيأس، أسّس هذا التخصص هنا؛ فهو غير موجود». كما يعضد ذلك أنه خلال زيارتي لمعرض الكتاب في الرياض ٢٠١٩ بحثت في المكتبات والدوائر الحكومية والجامعات عن أي مؤلَّف للسانيات الجنائية فلم أجد. فهناك ندرة في وجود أي منتج علمي عربي يخص اللسانيات الجنائية ما عدا الترجمة القيّمة التي أصدرتها جامعة الملك سعود (علم اللغة القضائي) لكتاب (Forensic Linguistics: Introduction to Language, Crime and the Law) لمؤلِّفه جون أولسون (Olsson, John) ومترجمه محمد بن ناصر الحقباني عام ٢٠٠٨. وبعض البحوث في المجلات المحكمة التي سيُشار إليها في متن الكتاب. يضاف إلى ذلك فصل عن اللغة والقضاء في ترجمة ماجد الحمد، وحسين عبيدات

(١٤٣٧هـ-٢٠١٦) لكاتبه: جون جيبونز (Gibbons, John. 2004)، ضمن كتاب (المرجع في اللغويات التطبيقية)[١].

إن نشأتي الدينية التي سمعت فيها -وقرأت- الآية الكريمة ﴿أَوَمَنْ يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف، الآية رقم ١٨] جعلتني أتساءل عن معنى عجُز الآية، فوجدت قولا لبعض المفسرين يرى أنها النساء اللاتي لا يحسنّ الخصام وإقامة حجتهن ولا يحسنّ أيضا الدفاع اللغوي عنها ولا يتحلين بجلَد الخصومة، وقد نُقل هذا الرأي عن مجاهد، وقتادة، والسدي (الطبري، جامع البيان:٢١/ ٥٧٩). إضافة إلى الحديث النبوي الذي روي عن الهادي الأمين صلى الله عليه وسلم قبل أربعة عشر قرنا حين قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار»، هذا الحديث مع الآية يعدان حجر الأساس الذي استقيت منه فكرة جمع هذا الكتاب، ودفعني لأن أتبنى اهتماما شخصيا بقضية اللغة ومفعولها في التخاصم والتقاضي قوة وضعفا؛ فالشارع الحكيم صلاة الله وسلامه عليه لم يكن لسانيا ولا لغويا؛ إنما كان لديه حس لغوي دفعه إلى التنبيه على ضرورة وجود مهارات أخرى وعدم كفاية العلم الشرعي في القضاء على الرغم من أنه يوحى إليه، فكيف بمن دونه من القضاة؟! وهذه فطرة سليمة واستشعار نبوي كريم يشير إلى ضرورة مثل هذا العلم الذي تحويه دفتا هذا الكتاب. كما ينبه إلى قضية أشرت إليها في هذا الكتاب تبعا لما تشير إليه الأدبيات الغربية، وهو أن القضاء قد لا يحقّق العدل؛ إنما ينظر في الدعاوى وصحتها، فالحجة والبرهان هي مناط أحكام القضاء وليس تحقيق العدالة فيما لا برهان فيه. ولعلنا نتذكر المقولة الشائعة: (القضية عادلة والمحامي فاشل) حين يعجز محامٍ عن إقناع القضاة بعدالة قضيته والحصول على حق موكله فيها.

ولا بد من شكر كل من أسهم في إنجاز هذا العمل بدءا بطلابي وطالباتي والباحثين والباحثات، ومن يطرح أو يناقش القضايا العلمية عبر الإنترنت أو عبر سلسلة الوعي اللغوي، وأود أن أزجي أعطر آيات الشكر وأوفاه لأستاذي الذي لم ينقطع عن تعليمي

١ - في أثناء طباعة هذا الكتاب الذي بين أيدينا أعلن الزميل د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز القرشي عن صدور ترجمته (مقدمة إلى علم اللغة الجنائي: اللغة في علم الأدلة) الصادرة عن جامعة الملك عبدالعزيز.

وتدريسي وتوجيهي، ولم أكلّ من منهل علمه العذب منذ أن كنت طالبا في الثانية الثانوية وحتى اليوم الأستاذ الدكتور عبدالله بن سليم الرشيد أسأل الله أن يجزيه خير الجزاء ويمن عليه بالصحة وطول العمر والتوفيق؛ فقد اطّلع على مسوّدة الكتاب وناقشها فكرة فكرة، وعلّق عليها بعمق الأستاذ الخبير، وقدّم مقترحات ومعلومات طوّرت من هذا الكتاب خاصة في الجانب التراثي والتدقيق اللغوي، مما جعلني أستشعر أنني لا زلت طويلبا في بحر علمه الغزير، فله مني جزيل الشكر والثناء ووافر الدعاء.

كما أشكر مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية الذي طبع الكتاب ونشره، وأخص بالشكر زميلي الخلوق الدكتور إبراهيم أبانمي على جهوده ومتابعاته الجبارة للتحكيم والفحص والمسوّدات.

وقبل الختام أود أن أنبه القراء بأنني سأضطر إلى استخدام بعض الكلمات غير اللائقة لشرح بعض المفاهيم مثل السب والشتم أو ضرب بعض الأمثلة؛ ولعل الضرورات تبيح المحظورات؛ فأقدّم اعتذاري للقارئ الكريم. كما أني أؤكد أن المعالجة التطبيقية لكثير من القضايا -التطبيقية خاصة- ستكون سطحية وتكتفي بالتنبيه إلى موضع الشاهد وتلفت النظر إلى القضية دون النقاش المعمّق؛ لأنني لا أمتلك الخبرة النابعة من ممارسة هذا التخصص بميادينه الاحترافية المتعددة، ولا أستطيع الحصول على بيانات في كل قضية من القضايا المطروحة. وختاما أسأل الله أن يجعل عملنا خالصا لوجهه، وأن يكون هذا الكتاب مصدرا لقراء العربية والباحثين فيها يلبي حاجتهم في هذا الميدان المهم ومَعينا لا ينضب لعمل صالح لي لا ينقطع.

صالح بن فهد العصيمي

الرياض
٢٧ رمضان المبارك ١٤٤٠هـ
email: salehosaimi@yahoo.com

القسم الأول

مقدمات تعريفية

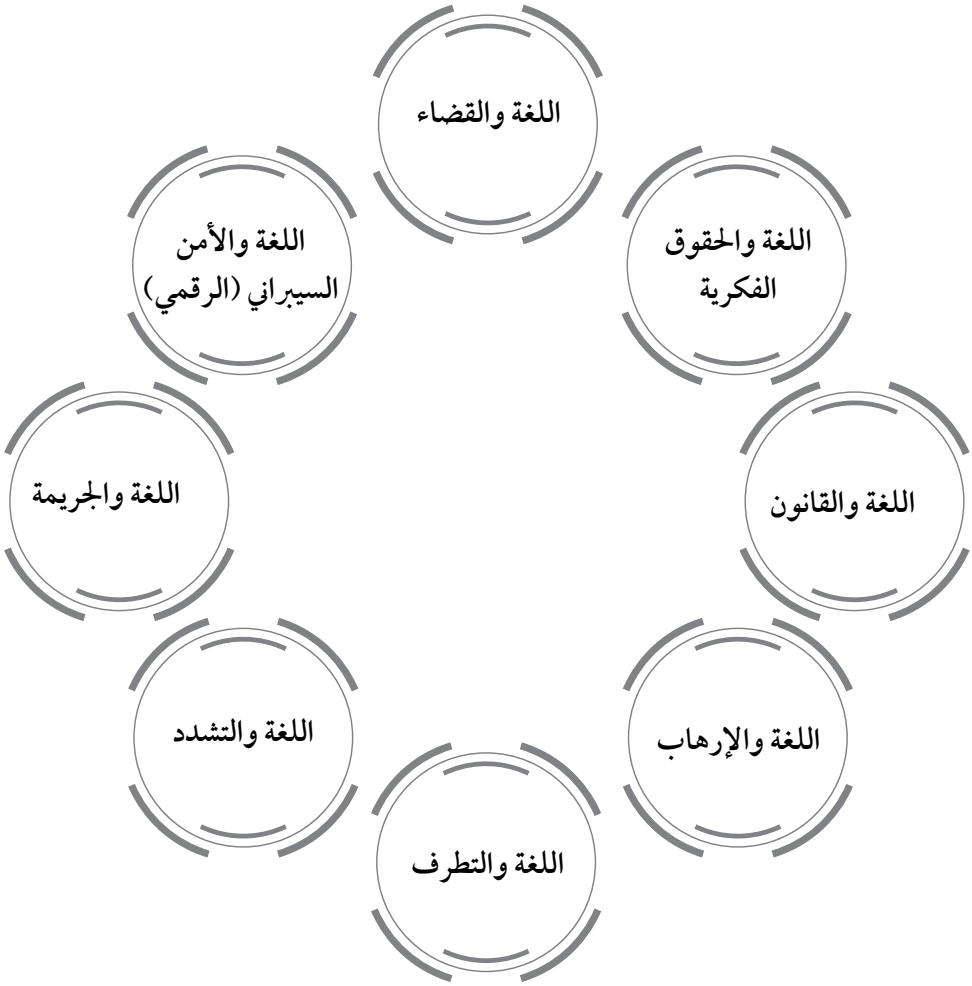

قبل قراءتك لهذا الفصل تأمل المقولات التالية:

- ما الذي يجمع كل هذه المجالات؟ القضاء، الإرهاب، الجنائيات، التطرف... في هذا الكتاب؟

- ماذا يمكن للغة ودراستها وتحليلها أن تقدّم لنا في المجالات الخطيرة المذكورة المتعددة؟

- لدينا نوعان من الجرائم: جرائم لغوية، مثل: سب، شتم، قذف... وجرائم تكون اللغة فيها أداة، مثل: تخطيط، تآمر... هل يمكن أن نحدّد الفرق بين هذين النوعين؟

المبحث الأول

اللسانيات الجنائية: تمهيد وتعريف

مخطط المبحث

يعرّف هذا المبحثُ باللسانياتِ الجنائية (Forensic linguistics) (أو علم اللغة الجنائي أو اللغويات الجنائية أو ما يسميه البعض علم اللغة القضائي أو علم اللغة القانوني) للقارئ العربي، ويستعرض أهم مجالاتها التي تدرسها، ويعرض أهمية هذا العلم والغاية من الإفادة من اللسانيات عموما ومن اللغة في الجوانب الجنائية والقضائية والقانونية خاصة.

تمهيد

لعلنا في البداية نلاحظ أن الجرائم يمكن أن تكون على نوعين من حيث وجود اللغة فيها:

النوع الأول: جريمة لغوية، مثل أن يسب شخصٌ شخصاً آخرَ أو يقذفه أو يشتمه أو يتعرض لأصله وعرقه ودينه أو لميوله الجنسية، ويتوقف الاعتداء هنا. فهذه جريمة أداتها اللغة؛ حيث ارتكب الجاني فيها جريمته بواسطة اللغة إمّا تلفظا أو كتابة. وسيكون الحكم القضائي رادعا للتلفظ أو الكتابة التي صدرت من الجاني (القاذف، الشاتم). ويمكن أن نقول إنها جريمة برمتها اقتصرت على اللغة، ولم تؤدِّ إلى جريمة أخرى مثل القتل أو الضرب، والغاية من الحكم القضائي أو القانوني المترتب على هذه الجريمة هي الردع والزجر لكي لا يُتساهل في ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم التي تُرتكب باللسان أو بالقلم. فالعقوبة ستكون على قدر اللفظ الذي صدر من الجاني. وسيأتي الحديث بشيء من التفصيل عن الجرائم اللغوية في القسم الثالث من هذا الكتاب.

النوع الثاني: جريمة من نوع آخر، مثل القتل أو الإرهاب أو التغرير أو الاستدراج، فهذه الجرائم ليست لغوية بحد ذاتها ولم تقتصر على اللغة؛ إنما كانت اللغة عاملا مهما وربما كانت أداة فيها من ضمن أدوات أخرى، فالقتل ربما خُطِّط له بالاتفاق -عن طريق اللغة- مع عصابة مثلا، والإرهاب جرى التخطيط له باستخدام لغة بين الإرهابيين، ومثله الاستدراج والتغرير. فالعقوبة التي سيصدرها القاضي لن تكون موجَّهة للغة التي استُخدمت فقط؛ بل ستكون موجَّهة لردع الجريمة التي كانت اللغة مجرَّد أداة من أدواتها، واللغة ستكون هنا إما دليلا أو قرينة تُستخدم للإدانة أو للتبرئة، فالقاضي لن يعتدّ باللغة في تقدير العقوبة؛ بل سيصدر الحكم بالعقوبة على قدر الجريمة المصاحبة.

وكلا هذين النوعين يمكن فيهما الإفادة من اللسانيات الجنائية، وكذلك استخدام التحليل اللغوي واللساني فيهما بشكل كبير إمّا للإدانة أو التبرئة أو الإثبات أو الدحض أو أن يكون هذا التحليل اللغوي قرينة تعضد القرائن والأدلة الأخرى، أو لتكوين قناعة لدى القاضي أو لدى الشهود أو المحلَّفين بإدانة المتهم أو تبرئته. فكما سنرى لا تكفي الأدلة المستقاة من اللسانيات الجنائية للإدانة وحرمان شخص من حريته على أساسها فقط؛ بل إنه في بعض الأنظمة القضائية ربما لا يُنظر إلى اللغة إلا في النوع الأول وهو الجريمة اللغوية الخالصة.

إضافة إلى ذلك نجد من الأهمية أن نشير إلى أن النص الذي يُحلَّل ويُدرَس لغويا يمكن أن يكون صادرا من:

١- المتهم أو الجاني أو المجرم أو المشتبه به، ويكون دليلا للإدانة أو التبرئة أو جريمة لغوية.

٢- الشاهد أو المحامي أو رجال الشرطة (في عملية الاعتقال) أو المحققين أو القاضي أو المشرِّع القضائي والقانوني. وهو ما سيُشار إليه لاحقا بالنص (القضائي أو القانوني) في الإجراءات القانونية أو القضائية.

كما يمكن النظر إلى اللغة وطرق دراستها والإفادة منها أو من الدراسات اللغوية عبر المحورين التاليين:

١- دراسة قديمة متجددة (تقليدية): مثل النحو والصرف والإملاء والأدب والنقد والقواعد والقراءة والكتابة... وهذا النوع من الدراسات هو الذي يوجد لدينا في العالم العربي بأسره.

٢- دراسة حديثة: ومنها دراسة اللغة في المجالات الحديثة مثل اللغة والقضاء، واللغة والقانون، واللغة والإرهاب، واللغة والتحقيقات الجنائية... وهذه الأنواع لمّا يُفد منها في العالم العربي بالشكل الذي يتناسب مع أهميتها.

فهدف هذا الكتاب تقديم لمحة عن هذا الجانب المهمل في الدراسات العربية، إضافة إلى استعراضه لنوعي الجرائم سالفي الذكر: الجرائم اللغوية، والجرائم التي صاحبتها لغة.

التعريف الاصطلاحي

تزخر الأدبيات العالمية خاصة الإنجليزية بالحديث المستفيض عن تخصص اللسانيات الجنائية، وهو حديث يتقاسم اللغة والحس الأمني أو القضائي أو القانوني أو الجنائي. ونستعرض في الفقرات التالية مفهوم هذا التخصص الذي يتوزع ما بين الجريمة والقانون والقضاء والحقوق الفكرية وغيرها من جانب واللغة من الجانب الآخر. وما سنعرضه هنا هو جزء يسير لإعطاء لمحة نرجو أن تكون وافية وشاملة.

في البداية وقبل أن نستعرض التعريفات المتعددة التي طرحها الباحثون لا بد من توضيح أن اللسانيات الجنائية (Forensic Linguistics) أو اللغويات الجنائية أو علم اللغة الجنائي أو القضائي أو القانوني تشمل طيفا واسعا من التحليل اللغوي اللساني منها: تحليل اللغة ودورها في مجالات عدة مثل: القضاء، أو القانون، أو الإرهاب، أو التحقيقات الجنائية، أو الحقوق الفكرية ... وهي -أي اللسانيات الجنائية- فرع مهم من فروع اللسانيات التطبيقية وعلم حديث النشأة نسبيا (جون جيبونز، ٢٠٠٤: ٢٩٧، ٣١٥؛ وموقع المدرسة الصيفية الدولية للتحليل الجنائي اللغوي/ دخول ٣/ ١٠/ ١٤٤٠هـ؛ و Hall, Christopher. et al. 2017:275)، وعلى الرغم من حداثة نشأته فقد أكّد كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:275) على أنه علم يزدهر وينمو بشكل سريع؛ بل وفي رأيي يكتسب ثقة متنامية في الأوساط الأمنية والقضائية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين اللغة والقانون أشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:276) إلى أن اللغة قد تكون الأداة (مثل الوثائق القانونية والتنظيمية) أي تُستخدم اللغة لتوضيح الوثائق وشرحها وتوثيقها، أو أن اللغة تكون موضع قضية قانونية، في حالتين:

(١) إما دليلا يستخدمه المحامون والمحققون والقضاة، أو

(٢) هي الجريمة بذاتها كالقذف والسب والشتم...

ويرون أن كل هذه الوظائف مجال دراسة اللساني التطبيقي (الجنائي). والسبب في ذلك كما ألمحوا هو أن الغاية من دور اللساني التطبيقي (الجنائي) هو التأكد من الفهم والتفسير والمعنى الموجود داخل الملفوظ اللغوي. أي أن الملفوظ نفسه قد لا يكون ذا أهمية بقدر المعنى الذي يحمله مؤكدين في الوقت نفسه (٢٧٧) وجود فرق بين ما يُقال وما يُعنى في بعض الأحيان، وأن الخلافات والمنازعات تكون أحيانا على (ما يُعنى). بل أشاروا إلى أبعد من ذلك وهو أهمية أن يعني الشخص ما يقول، ويقول ما يعنيه، ولا يقول خلاف ما يعنيه أو يعني خلاف ما يقوله (٢٧٨).

وتأكيدا لما قرروه ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson, John and June Luchjenbroers, 2014) أن اللسانيات الجنائية تمتد عبر طيف من المجالات: بدءا بمسألة الأصالة في التأليف ونسبة مكتوب إلى مؤلِّفه (كما في السرقات العلمية والحقوق الفكرية والإخلال بالأمانة العلمية)، إلى الطرف الآخر من الطيف وهو الجنائيات الإجرامية التي تستخدم اللغة أداة فيها، مثل رسائل الخطف والتهديد والإرهاب والقتل وطلب الفدية وغيرها من ممارسات التواصل (اللغوي) لأغراض سيئة (xvi) أو إجرامية. كما ذكرا أن مما يُعد من اللسانيات الجنائية الجرائم الإلكترونية (e-crime) مثل تلك الجرائم المتعلقة بالجنس والإرهاب والرقيق الأبيض واستغلال الأطفال جنسياً وغيرها مما يكون في تحقيقاتها اعتماد على تحليل اللغة المستخدَمة فيها (١١).

فهذه المجالات التي يكون فيها لغة تُحلَّل وتخضع لدراسة اللغوي واللساني تُعد ميدانا من ميادين اللسانيات الجنائية[1]. كما وضّح أولسون ولشينبرورز (John Olsson and June Luchjenbroers, 2014:9) أن هذا الميدان يتعامل مع كيفية استخدام اللغة في الجريمة من خلال الإجراءات القانونية (القضائية)، وكذلك يقوم بالتحليل الجنائي اللساني (اللغوي) للمعطيات اللغوية التي تُستخدم للإدانة أو في المقابل لإثبات البراءة. وقد أصبح استخدام اللغة دليلا في القضايا شائعاً بشكل كبير ومكثف سواء في الحوادث الإجرامية (الجنائية) أو في قضايا الأحوال الشخصية (المدنية) (١١) التي لا تعد –في الأساس– من الحوادث الجنائية والإجرامية، سواء في ذلك الادعاء أو الدفاع في قضايا عدة منها:

قضايا الانتحار، والجرائم الجنسية، ونشر صور الأطفال، والابتزاز (extortion)، والسرقات، والتزوير (fraud)، والتدليس والخداع والتضليل (deception)، ومنافاة الذوق العام. وكذلك يدخل فيها تحليل نصوص وصايا الأموات، والإرهاب، والاستدراج للأغراض الجنسية، أو التجنيد الإرهابي، وقد تكون هذه الجرائم جرائم إلكترونية (e-crime) أو غير إلكترونية. وسيأتي الحديث عن هذه المجالات بشيء من التوسع في ثنايا هذا الكتاب.

---

١ – ناقش الحقباني في ترجمته في الصفحات (ل، م، ن) مسألة الترجمة ولماذا اختار كلمة القضائي لا الشرعي ولا الجنائي لمفردة (Forensic).

كما تفيد إحدى المتخصصات (دورة لانكستر، ٢٠١٨) أن هناك تعريفات كثيرة لهذا الميدان نجدها تتفق في بعض القضايا، من هذه القضايا محل الاتفاق: وجود تعريف واسع يشمل اللغة في المجال القانوني عامة، فهذا الملمح يكاد يكون محل اتفاق بين المعرِّفين، وفي رأيي أن هذا الاتساع في التعريف يعطي التخصص حيوية وشمولية. ومن القضايا محل الاتفاق: وجود تعريف ضيق للسانيات الجنائية يقتصر على اللغة في المحكمة، أو كما نقول نحن «في المجلس القضائي أو مجلس القضاء أو مجلس التقاضي» خاصة. هذان التعريفان على تخالفهما ظاهريا إلا أنهما ليسا محل خلاف بين الكثير من المختصين، وذلك لأنه كما يقال لا مشاحة في الاصطلاح، ولكل باحث الحق في النظر من الزاوية التي تهمه ما دام لم يخرج عن العرف العلمي والتقاليد العلمية.

كما ذكرت هذه المتخصصة أن اللسانيات الجنائية تُستخدم في تحليل النص (text) مثل: نص دليل، نص تهديد، نص طلب فدية... وكذلك في الإجراءات القضائية: (legal process) مثل رسائل التحذير (التي تصدرها السلطة) أو التحقيق وكذلك التحقيق المتقاطع (التحققي) والتحقيق بالإكراه... فهناك دراسة وتحليل للغة في الجريمة، وكذلك اللغة التي تُستخدم في الإجراءات القضائية والقانونية، وهدف هذه الأخيرة في الأغلب مراقبة أداء الأجهزة القضائية والقانونية والشرطية. بمعنى آخر تعين المفتش القضائي والمفتش القانوني على أداء عمله بمنهجية علمية، وأيضا تسهم -برأيي- في رفع مستوى الأداء الرقابي للجهات الرقابية على الأجهزة القضائية والشُرَطية.

وقد أشارت هذه المتخصصة إلى أن اهتمام اللسانيات الجنائية في جانبين كبيرين:

- نسبة النص لمؤلفه (Authorship attribution)

- الأسلوبيات وتحليلها عن طريق سماتها الخطابية سواء بتحليل كيفي نوعي بوجه عام أو بتحليل الخطاب خاصة (Stylistic (style marker: qualitative analysis + discourse analysis).

فكأنها هنا تلمّح إلى طرفي الطيف الذي أشار إليه أولسون ولشينبرورز (Olsson, John and June Luchjenbroers, 2014) والذي ذكرناه آنفا. وهذه الإشارات والتوافقات والاختلافات نجدها كثيرا مبثوثة في أدبيات اللسانيات الجنائية.

كما ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:157) أن النص (المؤلَّف) الجنائي سواء كان منطوقا أو مكتوبا في الوقوعات والحوادث يشمل مما يشمله: رسالة الانتحار، وطلبات الفدية، ورسائل التهديد، وشهادات الشهود والدفاع، وإقراراتهم، ورسائل الكراهية سواء رسائل جوال أو بريد إليكتروني (إيميل) أو تسجيلات صوتية أو غيرها... فنلحظ أن النص اللغوي الذي يُحلَّل قد يكون صادرا من المتهم، أو من الشهود، أو من المحامين والقضاة ورجال الشرطة والمحققين. وهذا أمر مهم لا بد من الالتفات إليه؛ فليست اللسانيات الجنائية -من واقع تسميتها- مقتصرة على ما يصدر من المتهم أو الجاني أو المجرم، بل تمتد إلى تحليل ما يصدر أيضا من غيرهم ممن لهم علاقة بالجريمة سواء كانوا شهودا أو قضاة أو مشرِّعين.

وأفاد كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:275) بأن اللساني الجنائي هو من يدرس ويفسّر استخدام اللغة بدءا من مسرح الجريمة (أو الحدث أو الواقعة)، ثم التحقيق في الشرطة، ثم المرافعات والمنازعات في المحكمة، ثم صدور الحكم مستخدما التحليل اللساني التطبيقي أو تحليل الخطاب (الناقد[1]) أو غيره)...

ولعلنا نلحظ الاتساع والشمولية في اللسانيات الجنائية وميادينها ومجالاتها من نظرة خاطفة على طريقة تصنيف كتاب روتليدج المرجعي للسانيات الجنائية (Coulthard and Johnson, 2010. The Routledge Handbook of Forensic Linguistics.) وتقسيمها إلى عدة محاور تندرج تحت اللسانيات الجنائية، منها:

- لغة القانون والإجراءات القانونية، وتشمل:

- اللغة القانونية والحديث القانوني، ويشمل (استجوابات الشرطة، وخطاب (Discourse) المحاكمات) والكتابة القانونية (التعقيد والاتجاهات) والترجمة القانونية
- المشاركون في تحقيقات الشرطة والاستجوابات كالمحامين والمتهمين ورجال الشرطة
- اللغة المستخدَمة في مجلس التقاضي

١ - سيأتي تفصيل مجال اللسانيات الجنائية في تحليل الخطاب الناقد في مثل لغات المهمشين والفئات الضعيفة.

- المشاركون من غير المتخصصين (المحلَّفون والشهود وضحايا الجرائم). أي الناس العاديون الذين صادف أن يكونوا في الإجراءات أو ضحايا الجنايات

- اللغوي بوصفه خبيرا في الإجراءات القضائية:

- المختص اللغوي اللساني في العلامة التجارية والمختص اللغوي اللساني في التحليلات الصوتية
- اللساني اللغوي في قضايا نسبة المؤلف
- اللغوي اللساني في قضايا التعددية اللغوية والترجمة وغير المتحدث الأصلي للغة

- الاتجاهات الحديثة، وتشمل:

- الإرهاب في اللسانيات الجنائية
- التواصل بين الثقافات

وقد أشار العصيمي (٢٠١٩/ ب) إلى أن دراسات اللسانيات الجنائية أو علم اللغة القضائي متعددة مثل: دراسة الخطاب في التحقيقات الأولية التي يقوم بها رجال الشرطة (المحققون) مع المتهمين والمشتبه بهم، والاعتقالات، ومقابلات المتهمين والمقابلات التي تكون بين المحامي وعميله، وكذلك ما يدور في قاعة المحكمة من خطابات، مثل:

- الخطاب بين القاضي والمحامي
- الخطاب بين القاضي والمتهم
- الخطاب بين المدعي والمدعى عليه (وقد يدرس فيه جانب تداولي، مثلا: هل يسوده التعاون مثلا)
- الخطاب بين محامي الادعاء والمتهم.

ونشير هنا إلى أن هذه التحليلات للخطابات المذكورة عبارة عن متون أو مدونات يكون فيها منهج البحث والدراسة تحليلا نوعيا (كيفيا) في الغالب.

وقد ترجم الحقباني (٢٠٠٨: ل، م، ن) المصطلح (Forensic linguistics) بـ علم اللغة القضائي ذاكرا أسبابا وجيهة لذلك؛ إلا أنني -ومع إشادتي بوجاهة اقتراحه وقوته- أرى أن الترجمة الدقيقة هي ما وضعته أنا لعدد من الأسباب، منها:

- أن كلمة (forensic) الواردة في التركيب تعني (جنائي/ ة).
- أنه في المصطلح الإنجليزي لم تُستخدم كلمة (law) ولا كلمة (legal) على الرغم من وجود هاتين اللفظتين ووجود القانون والقضاء في التخصص، وهما من المحاور الرئيسة فيه. فلو كان المقصود اللسانيات القضائية لربما وجدنا المسمى (law linguistics/legal linguistics).

ولهذا ففي ترجمة المصطلح يمكن أن نقول اللسانيات القضائية (أو اللغويات القضائية أو علم اللغة القضائي) إذا كنا نتحدث عن تحليل اللغة في المجال القضائي، أو نقول اللسانيات القانونية إذا كنا نتحدث عن تحليل اللغة في الميدان القانوني، أو اللسانيات الجنائية في مجال تحليل اللغة ضمن القضايا الجنائية وهكذا... وأخيرا إذا أردنا الاطراد فيمكن أن نقول اللسانيات الجنائية للجميع من باب: لا مشاحة في الاصطلاح.

كما أشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:275) إلى ظلال في المعنى طريفة تؤيد وجهة نظري من جهة، وتقوّي اختيار الحقباني من جهة أخرى، فقد أشاروا إلى أن لفظة (الجنائي/ ة) في الولايات المتحدة عادة ترتبط بالبحث في الجريمة والجنايات؛ بينما في بريطانيا يكون ارتباطها أوثق بالقضاء والقانون. فربما يؤيد ارتباطها بالولايات المتحدة اختياري، ويؤيد الاقتران الإيحائي في بريطانيا ما اختاره الحقباني. وأشاروا أيضا إلى أن اللفظة عادة توحي بارتباط في المختبر وبرجل مختص يلبس المعطف الأبيض الخاص بالتحليل في الجرائم، وهذه الإشارة تقوّي اختياري للفظة الجنائي/ ة.

وأضيف أيضا أن لفظة (forensic) أيضا تُترجم أحيانا بالشرعي كما في تركيب الطب الشرعي أو التشريح الشرعي أو الجنائي بعد الوفاة التي يُشك في أنها جريمة.

إذن، لعلنا نلاحظ الاتساع في ميادين اللسانيات الجنائية وفي أدوارها الحيوية التي تقوم بها في القضايا التي تمس أمن الإنسان وإقامة العدل في مجتمعه وإرساء العدالة بين

البشرية -على قدر الإمكان- ليس في المجتمع الواحد فحسب بل ما بين المجتمعات والثقافات أيضا، وهذا ليس بغريب على اللغة التي تميز الإنسان -من ضمن ما يميزه- عن غيره؛ بل نصّ قيبونس (Gibbons, 1999:156 مذكور في Malcolm, Edwards. 2014:239) قائلا: «إن القانون لغة (Law is language)»؛ لأن القانون يُكتب باللغة ويُحلل بها ويُحتكم به إليها، وتوصّل القوانين والأنظمة والتعليمات عبر اللغة، فاللغة هي الوعاء الحامل للقوانين (راجع أيضا: العصيمي، ٢٠١٩/ ب: ١٦٦). فيرى قيبونس هنا أن القانون عبارة عن لغة في الأصل، وهنا يظهر لنا الدور الكبير الذي تؤديه اللغة في القانون والقضاء. ولعلنا نلاحظ أننا إذا ذهبنا إلى مكان جديد من الأماكن العامة مثل حديقة أو موقف سيارات فقد تعودنا على البحث عن الإشارات والتحذيرات والتوجيهات المكتوبة التي تدلنا على أمر أو تملي علينا القانون في ذلك المكان. مثل: موقف مخصص أو ممنوع الوقوف أو مسموح الوقوف من وقت كذا إلى كذا... فاللغة (خاصة المكتوبة أو اللغة الإشارية أو السيميائية) هي أداة التواصل في الأماكن العامة ما بين النظام والأفراد.

ولتأكيد دور اللغة ينصّ كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:278) على الدور المركزي والمحوري للغة في التطبيق القانوني، وأنه بدون اللغة لا يمكن أن يكون هناك قانون أصلا.

تأمل

ما الذي يجمع كل هذه المجالات؟ القضاء، الإرهاب، الجنائيات، التطرف... وما مسوغ جمعها بين دفتي كتاب واحد؟

إن وضع هذه الميادين في كتاب واحد يسوّغه أن المشترك بينها أن اللغة هي محل التحليل والدرس فيها كلها. فلو وجدنا جريمة لا تتوفر فيها أدلة لغوية فلا تُعدّ معنا؛ فاللغة هي الأداة التي يمكن بها أن نقرر هل هذا الميدان يدخل معنا أم لا.

ولعل القارئ الكريم يطرح تساؤلا مشروعا: هل اللغة والتحليل اللغوي يمكن أن تفيدنا في المجالات الخطيرة المذكورة؟ ولماذا ندرس اللغة ونحللها في الأحداث التي أشرنا إليه؟ لعل الإجابة تكون مبسوطة حول هذا التساؤل في المبحث الثاني الذي يلي المطلب التالي.

أهمية هذا الكتاب وموقعه من الأدبيات العربية حول اللسانيات الجنائية:

لا بد من التوضيح للقارئ الكريم أن أهمية تأليف هذا الكتاب نشأت بسبب ندرة الأدبيات العربية حول اللسانيات الجنائية؛ وهذا المطلب سيشير إلى ما عثرت عليه خلال بحثي عما كُتب حول ذلك سواء المؤلَّف أو المترجَم.

ففي مجال المترجَم تُعد ترجمة ناصر الحقباني (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨) التي بعنوان: علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، ومن تأليف: جون أولسون (Olsson, John. 2004)، ونشر جامعة الملك سعود بالرياض، تعد أول ما تُرجم حول اللسانيات الجنائية، وهو كتاب كامل حول هذا الميدان المهم ألمّ بأطراف العلم قبل خمس عشرة سنة.

وبفاصل زمني يقرب من الثمان سنوات تأتي ترجمة ماجد الحمد وحسين عبيدات (١٤٣٧هـ-٢٠١٦) لفصل: اللغة والقانون، والذي ألفه جون جيبونز (Gibbons, John. 2004)، ضمن كتاب المرجع في اللغويات التطبيقية، وتحرير: آلن ديفيز وكاثرين إلدر، ونشر دار جامعة الملك سعود للنشر بالرياض (صفحات:٢٩٧-٣١٨)، تأتي هذه الترجمة حول اللغة والقانون خاصة في مجال اللسانيات الجنائية. وهو بحث طريف استعرض الميدان قبل خمس عشرة سنة أيضا.

أما ما كُتب تأليفا باللغة العربية فيُلاحظ أن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية التي مقرها الرياض من أنشط الدوائر الرسمية في العالم العربي في مجال اللسانيات الجنائية. وربما نعدها الوحيدة في العالم العربي التي تهتم بهذا الجانب خاصة وتوليه رعايتها على الرغم من الشحّ في الإنتاج فيه عربيا.

فقد نشرت المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي بحثا قيّما لعنتر صلحي عبداللاه، بعنوان (طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي: قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص)، ٢٠١٩، المجلد ١ (٩) صفحات: ١٣١٠-١٣٢٢، وهو أحدث ما كُتب حول التخصص، وعرض ثلاثا من القضايا الحقيقية التي كان للسانيات الجنائية إسهام بارز فيها، وهي (عبداللاه، ٢٠١٩: ١٣١٠):

١- قضية الشك في إفادة الجاني التي وقعت في بريطانيا وتُعرف باسم قضية ديريك بنتلي.

٢- قضية مقارنة النصوص التي وقعت في الولايات المتحدة وتُعرف باسم مفجِّر الجامعات.

٣- قضية عزو جزء من النص إلى أحد المشاركين في تأليف الكتاب.

وقد استعرض بشكل واف ما كُتب قبله حول اللسانيات الجنائية، واستعرض أربعا من الدراسات بشيء من الإضاءات التفصيلية (٢٠١٩: ١٣١٢، ١٣١٣). ومما استعرضه البحث الذي كتبه سعد مصلوح (١٩٨٢) حول التحقق من المنسوب إلى شوقي من شعرٍ مستخدما منهجا إحصائيا يعتمد على ما ذكرته الأدبيات من مناهج حول نسبة المؤلف في وقته، ومعتمدا أيضا على تحليل أسلوب شوقي في شعره الحقيقي، ثم مقارنا ذلك بالمنسوب في إطار الدراسات الإحصائية (عبداللاه، ٢٠١٩: ١٣١٢)، وقد استعرضها عبداللاه بشكل واف فيمكن للمهتم الرجوع إليها. وبحث مصلوح في رأيي بحث قيّم جدا مزج فيه التنظير بالتطبيق مع ملاحظة أنه أُجري قبل ما يزيد عن ثلث قرن (سبعة وثلاثين عاما)، فهو جدير بالاعتراف لسعد مصلوح بالتميز والأصالة، يضاف إلى تميزه أن تبعه في منهجه باحثان سنتطرق إليهما لاحقا.

كما تطرق عبداللاه (٢٠١٩: ١٣١٣) إلى بحث عبدالمجيد عمر (٢٠٠٩) الذي سنشير إليه بعد قليل. وقد أفاد عبداللاه (٢٠١٩) بأن دراستين أخريين تابعتا مصلوح (١٩٨٢) في مقياسه الذي طبّقه لكن على شاعرين آخرين غير شوقي: المفتي (٢٠٠٢) وطبقت المقياس على ديوان أبي تمام، وعوض (٢٠١٤) الذي طبّقه على شعر عنترة العبسي (عبداللاه، ٢٠١٩: ١٣١٣). وهذا ما يجعلنا نشيد بريادة سعد مصلوح في هذا الميدان، الريادة اللغوية اللسانية.

ننتقل الآن إلى دراسة عمر (٢٠٠٩) القيّمة التي سبقت عبداللاه بعشر سنوات. وربما تكون الأقرب إلى موضوع هذا الكتاب، فقد عرّفت بعلم اللغة الجنائي ونشأته وتطوره، وتحدثت عن فروعه وتطبيقاته في مجال الإثبات الجنائي وتحديد هوية المجرمين. كما أكّدت على أن العلماء المسلمين المختصين بالحديث النبوي الشريف كانوا أول من

استخدم هذا العلم وأساليبه في إثبات صحة الأحاديث للرسول صلى الله عليه وسلم. وهي دراسة لها وزنها العلمي ربطت الحديث بالتراث وحاولت تأصيل ما جدّ من علوم حديثة بما درسه وناقشه العلماء العرب والمسلمون مما يجب أن يكون دافعا لنا لاستكماله والسير على هداه.

وقبل ذلك وفي مجال متخصص بالصوتيات الجنائية تحدّث منصور الغامدي (الغامدي، منصور. ١٤٢٧) في بحثه الذي قدّم فيه تحليلا مبنيا على قاعدة بيانات الصوتيات العربية إضافة إلى عينة أخرى حول هذا المجال التقني، وأفاد بإمكانية «استخدام أمد بداية التصويت وأمد الغلق وأمد فتح المزمار في التحقق من هوية الشخص ومعرفة خبرته في استخدام اللغات الأجنبية» (١١٥)، وبنى نتيجته هذه على تأثير اللغة الإنجليزية على أمد الصوت لدى السعوديين الذين يجيدونها وأن المدى أقصر من أقرانهم الذين لا يجيدونها.

إذن يتضح لنا الشح في الإنتاج العربي حول هذا التخصص المهم بفروعه ومجالاته المختلفة، خاصة في المجال الأكاديمي اللغوي واللساني، وهو ما حاولتُ سدّ ثغرته في هذا الكتاب[1].

◆◆◆

١- أكرر ما ذكرته سابقا من أنه في أثناء طباعة هذا الكتاب الذي بين أيدينا أعلن الزميل د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز القرشي عن صدور ترجمته (مقدمة إلى علم اللغة الجنائي: اللغة في علم الأدلة) الصادرة عن جامعة الملك عبدالعزيز.

المبحث الثاني

أهمية اللغة وتحليلها في اللسانيات الجنائية

مخطط المبحث

يجيب هذا المبحثُ عن التساؤل حول دور اللغة وتحليلها في مجالات اللسانياتِ الجنائية، ويستعرض بعض اهتماماتها ومجالاتها التطبيقية، ويتحدث عن بعض القضايا الأساسية والمنهجية التي تُثار حين نقاش اللسانيات الجنائية، ويطرح مفهوم الدليل اللغوي ومكانه من الأهمية ودوره الذي يؤديه في هذا التخصص.

لماذا ندرس اللغة ونحللها؟

من الغني عن القول أن اللغة تتداخل مع جميع نشاطاتنا اليومية بشكل مكثف، ومن ثمّ فلا غرابة في أن تكون محور الاهتمام في المجالات العامة. يضاف إلى ذلك أنه لا بد من التأكيد على أهمية دراسة اللغة وتحليلها في المجالات الحديثة التي استُثمرت في العالم المتقدم وبقيت للأسف غير مُستغلَّة في العالم العربي بالشكل الذي يتناسب مع أهميتها. فهناك جرائم تحدث وقد يكون المتاح لدينا اللغة فحسب، مثل جرائم العنصرية اللفظية كإطلاق الأوصاف المقذعة في السب على فئة أو ديانة أو عرق أو جنس، وهناك جرائم يمكن لنا لو تأملنا لغة التواصل بين أطرافها لوجدنا ما يمكن أن يفيدنا في تحليل الحدث والتوصل إلى نتائج مفيدة. هذه الجرائم لا يمكن أن نتجاهل الدور الحيوي للتحليل اللغوي واللساني فيها، وهو ما يسعى إلى تحقيقه هذا الكتاب.

ونشير هنا إلى مقولة طريفة للكاتب الإنجليزي إدوارد بولير-ليتون (1839 Edward George Earle Lytton Bulwer-Lytton) يشير فيها إلى قوة القلم أو ما يعرف الآن بالقوة الناعمة للإعلام واللغة المكتوبة في مقابل القوة الجسدية وقوة السلاح، قائلا:

"The pen is mightier than the sword"

بمعنى: القلم أمضى من السيف، وهذه المقولة تخالف المقولة الشعرية العربية لأبي تمام حين قال:

السَّيْفُ أَصْدَقُ إِنْبَاءً مِنَ الكُتُبِ

على أية حال فقد نبهني أستاذي عبدالله الرشيد مشكورا إلى أن التأكيد على دور القلم -في مقابل السيف- مشهور أيضا عند العرب، مثلا لدى أبي تمام وابن الرومي وابن الوردي وابن نباتة المصري فيما نُقل عنهم، كما أشار إلى أنه يمكن تتبع ما قيل في ذلك في (ديوان المعاني) لأبي هلال العسكري، وسأترك هذه الجزئية للقارئ المهتم.

وللتأكيد على دور اللسانيات الجنائية في التحليل والتحقيق الجنائي تأمل:

تأمل

سطا شخصان على محل تجاري فحاصرتهما الشرطة، وكان بحوزتهما سلاح (مسدسان)، فطلب رجال الشرطة إلقاء السلاح، فقال أحدهما لزميله:

أطلق المسدس!

فأطلق النار على رجال الشرطة، وقتل أحد رجال الشرطة، ثم اشتبك الجميع فُقبض على اللصين (القاتل وزميله).

ولما بدأت المحاكمة احتجّ محامي القاتل (الذي أطلق النار) بأن زميله أمره بإطلاق النار فهو إذن شريك معه في جريمة القتل؛ في المقابل احتج محامي اللص الآخر (الذي قال لصاحبه: أطلق المسدس) ببراءته من جريمة القتل بأنه يقصد أطلق المسدس وألقه وارمه لهم وليس يقصد أطلق الرصاص أو أطلق النار من المسدس.

ألا نلاحظ أن الجدل هنا جدل لغوي يدور حول اللغة ويغوص في استخدامها وفي النية حول استخدامها؟

في اعتقادي أن النقاش هنا سيكون نقاشا لغويا صرفا إلى حد كبير، وقد يستعين محامي كل طرف بمختص لغوي أو ضليع في اللغة يدعم حججه ويقوّي براهينه واستدلالاته. وهو ما سنجده مبثوثا في هذا الكتاب حول النية والقصد والمعنى المقصود وليس فقط الملفوظ الصوتي.

وفي هذا السياق أكّد جون جيبونز (٢٠٠٤: ٢٩٧) أن لغة القانون مجال مهم من مجالات اللسانيات التطبيقية، وتستمد الأهمية من المؤسسة القانونية والقضائية نفسها؛ فهي ذات تأثير كبير، وهي (أي مؤسسة القانون) بذاتها مهمة جدا، وتحفل بالمشاكل اليومية المتعلقة باللغة (٢٩٧، ٢٨٥). بل ذهب أبعد من ذلك ليلفت أنظارنا إلى أننا محكومون بالقانون بشكل يومي في تفاصيل حياتنا كلها تقريبا؛ فقيادة السيارة تخضع للقانون، والأسرة في تعاملها تخضع للقانون، والدوائر الحكومية والشركات والمستشفيات تخضع للقانون، ووسائل التواصل والإعلام تخضع للقانون (٢٩٧، ٢٨٥)، وفي رأيي أن القانون قد يكون عُرفا أو غير مكتوب، فليس شرطا أن يكون

مكتوبا وممهورا بتوقيع وموافقة، بل ربما يكون من الآداب الاجتماعية والأعراف المتوارثة التي لا يحيد عنها أهلها، وتكون معتبرة حين التقاضي. بل تعامل الأسرة مع بعضها محكومة بقانون أو عرف أو أعراف وتقاليد ينشأ عليها جميع أفرادها.

وقد ذكر جانيس نادلر وتروت (Nadler, Janice & J. D. Trout, 2012:329) أن اللغة عادة هي أول نقطة التقاء أو هي صدر المواجهة بين الشرطي وعامة الناس. ولهذا فليس غريبا الدور الكبير للغة؛ إنما الغريب تجاهل ذلك الدور الكبير في عالمنا العربي.

كما أكّد مالكوم إدواردس (Malcolm, Edwards, 2014:239) أن الخطاب القانوني (legal discourse) يمتاز عن غيره من أنواع الخطابات بمفردات وعبارات وتراكيب ومفاهيم خاصة تُبحث وتُحلل، ولا يفهمها بشكل دقيق غير المطلِّع على القانون. فصياغة الأنظمة لها شروط معينة وطبيعة محددة، ودائما ما نجد إشكالا في فهم لائحة أو نظام أو في فهم كيفية تطبيقها؛ ولهذا تصدر اللوائح التنظيمية أو اللوائح الشارحة للنظام بشكل دائم.

كما أشار العصيمي (٢٠١٩/ ب) إلى مجال مهم من المجالات اللسانية الجنائية وهو دراسة وتحليل لغة الصك أو الحكم الصادر من المحكمة أو القاضي، مثلا: «هل يستند القاضي على حكم شرعي، أو على قاعدة فقهية أو قاعدة قانونية أو أصولية، أو على حديث أو آيات أو حس عام أو آداب عامة» أو على قول فقيه أو قاض سابق، وأنه مجال ينتج دراسات وتحليلات وتوثيقات يفاد منها في هذا التخصص وفي القضاء والقانون عامة. ويمكن الإفادة منها في تحديث أنظمة القضاء، على سبيل المثال لو رأينا قاضيا يُكثر في تسبيب أحكامه من الاعتماد على أقوال علماء وفقهاء القرون التي توصف بالتخلف العلمي؛ وقد تكون الأقوال التي يعتمدها لا تتماشى مع توجه الدولة للتحديث والإصلاح ومع متطلبات التنمية ومواكبة العالم المتقدم في أنظمته فيما يخص الأسرة مثلا. فيمكن دراسة التسبيبات من ضمن ما يصدر عن كل قاض على حدة لمقارنتها وتحليلها ودراستها.

كما أن ما ذكرته الدراسات (انظر Malcolm, Edwards, 2014:240,241,243 والعصيمي، ٢٠١٩/ ب) من أنه في المجال الجنائي يكون للمحقق سلطة طرح الأسئلة على المتهم وكذلك سلطة التنقل من موضوع إلى آخر، وكذلك في مجلس القضاء هناك

تحكم وسيطرة وسلطة للجانب الأقوى (القضاة والمحامون)؛ في مقابل افتقاد الجانب الأضعف لأي سلطة أو سيطرة، وحُذِّر من أن تتحول هذه السلطة إلى تسلّط، أو أن يُستخدم حق السلطة والسيطرة لبناء الإدانة وتثبيتها دون أن ينتبه المتهم ويتفطن إلى ذلك. وأشارت الدراسات السابقة أيضا إلى أن هناك أنواعا للأسئلة مثل الأسئلة الإكراهية أو القسرية، مثل أسئلة نعم ولا، أو الأسئلة الموجِّهة لإثبات الإدانة أو الأسئلة التي تتضمن تهمة مثل:

حينما سرقتَ هربتَ، أليس كذلك؟

فالمحقق أو من يطرح السؤال يريد إثبات السرقة التي ينفيها المتهم، ولا يهمه الهرب أو طريقة الهروب؛ بينما قد ينشغل المتهم بنفي الهروب وينسى نفي السرقة أو لا ينتبه لقصد من يطرح هذا السؤال وخبثه!

هذه القضايا مثل عملية السلطة والتسلط وعملية بناء الشاهد والدليل للإدانة كلها قضايا تُكتشَف عن طريق التحليل اللغوي واللساني، أو على الأقل لا بد من حد معين من الحس اللغوي لاكتشافها والانتباه لها.

وأشار جون جيبونز (٢٠٠٤: ٢٩٩) إلى أن الأطراف المتنافسة في أروقة المحاكم في «الواقع يتنافسون بالروايات» فيما بينهم؛ كل منهم يسعى لإثبات روايته ودحض رواية منافسه. وفي رأيي أن هذه المنافسات لغوية أو يمكن أن نطلق عليها المبارزة اللغوية.

وأكّد كذلك (٣٠٣) أن هناك انعداما لتوازن السلطة والنفوذ لأن «النظام القانوني بطبيعته أداة للسلطة والسيطرة» والنفوذ والتوجيه والتشريع. فطبيعة النظام هرمية لا تقبل أن يكون الجميع متساوين -من الناحية اللغوية على الأقل- في السلطة والنفوذ والتحكم والسيطرة.

وقد أشارت دراسة حالة في أستراليا (Malcolm, Edwards, 2014:244) إلى جانب مهم مما قد يُهمل ولا يُلتفت إليه، وهو الصمت الذي يسبق إجابة المتهم: هل هو طبيعي؟ أم أن هناك شيئا يخفيه المتهم الصامت؟ أم أنه ليس لديه ردّ يتفوه به؟ أم أن معناه القبول والرغبة في الانتقال لما بعده؟ أو أنه يشير إلى رفض الحديث وعدم التعاون؟

ولذلك ظهرت الحاجة إلى حماية الفئات الضعيفة (الأطفال، والصم، وذوي الاحتياجات الخاصة، وفي مجتمعنا العربي المرأة أيضا، وغير المتحدثين الأصليين باللغة، والعمالة)، وذوي الثقافات المهمشة في أي بلد. هذا النوع من الدراسات يُجرى بتحليل لغوي. فكيف نفسر صمت خادمة في تحقيق جنائي؟ هل هو خوف؟ أم جهل؟ أم عدم تعاون؟ أم طبيعة ثقافية أو لغوية؟

كما نشير في مجال محاربة الإرهاب ومكافحة التطرف إلى ما ذكره بومان (Bowman H. Miller. 1987:34) من أنه على الرغم من أن الإرهابيين (والمتطرفين) يستعينون -مضطرين- باللغة لتمرير الأوامر والأهداف والمشاعر والحاجات (وكذلك للتجنيد) فإنه عادة تُتجاهل تحليلات التواصل (اللغوي) بين الإرهابين، فلغتهم تعطي إشارة إلى نواياهم واتجاهاتهم؛ وبهذا فهي كنز ثمين للتحليل ينبغي ألا نهمله... كما قرّر (Bowman H. Miller. 1987:34) أن هذه اللغة هي التي يذيعها الإرهابيون عدا ما يخفون، فلديهم تواصل يختارون إذاعته وآخر يحتفظون به. ولهذا ففي رأيي لا بد من استغلال ما يضطرون إلى إذاعته لتحليله علميا وبمنهجية علمية رصينة حتى يكون وقائيا لما لم يذيعوه ولما يخططون له، وحتى يكون دليل إدانة إذا وقعت الجريمة لا سمح الله.

وتأكيدا لدور اللغة في المجالات الجنائية ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson, John and June Luchjenbroers, 2014:146) أن التواصل الإلكتروني -الذي يحدث عن طريق اللغة- قد يكون تهيئة للجريمة أو إخفاءً لها، واللسانيات الجنائية تتعامل معهما كليهما، وكذلك ذكرا أن الاستدراج «grooming» (وهو لغوي بحت لأنه يتم باللغة بين المجرم وضحاياه) يعامل جريمة بحد ذاته، وذكرا أن اللسانيات الجنائية تحلِّل: هل اللغة شجعت على ارتكاب الجريمة؟ أم جاءت بعد الجريمة؟ (وهناك تفصيل لحالة قتل سبقها تمثيل شخص فوق الثلاثين (القاتل) بـأنه مراهق مع شخص (القتيل) يصغره سنّا ويُعد قاصرا من الناحية القانونية في الفيس بوك:Facebook) (١٤٧ وسيأتي تفصيلها في الجرائم السيبرانية الإلكترونية). ولهذا فيمكن عن طريق تحليل لغة المتطرف والإرهابي والمجرم اكتشاف الاستدراج والتجنيد فيها. فالطفل أو القاصر قد يقع ضحية لجريمة استدراج تمت عن طريق اللغة والتواصل والإقناع والابتزاز.

وأشارت دون أرشر (Dawn Archer, 2019 2019) من خلال المجموعة البريدية للجمعية البريطانية للسانيات التطبيقية –وهي بروفيسور في لسانيات المتون (المدونات) والتداولية– إلى الصعوبة التي تكتنف اكتشاف ومتابعة الغش ومكافحته (deception detection)، وأنه لا يمكن أن نقول إن فعلا أو تصرفا أو سلوكا أو لفظا يمكن أن يدلنا بنفسه على الغش. ففي رأيي هي قرائن تتضافر مع بعضها ليمكن الحكم بذلك، وعلى الرغم من ذلك فقد وجد الباحثون –كما تقول– بعض المظاهر والخصائص اللفظية والسلوكية (والأنماط) التي تتشكل مع بعضها وتتصاحب لتعطي إشارات إلى وجود غش، مثل: انخفاض مستوى الصوت، والتغير في استخدام الضمائر، وزيادة النفي أو الإنكار والرفض وربما المبالغة فيهما، وشيوع المصطلحات العاطفية الوجدانية السلبية، والتكرار[1]، والتوقفات وغيرها... وقد استخرجتْ ذلك من دراساتها عبر الثقافات في الاستخدام اللفظي وغير اللفظي اللغوي في مجالس القضاء الإنجليزي التاريخي، وطورتْ مع آخرين أدوات أوتوماتيكية جزئيا في مجال المتون والتداولية للتحشية في مجال الغش والتدليس... وهي تبحث في مجال الأداء اللغوي للغش والوجدان والعواطف وإدارة تقديم النفس والتفاوض والتأثير... ولهذا فلا يمكن أن نتصور أن اللغة ليست ذا بال في تحليل الجرائم حتى الجرائم غير اللغوية.

ولبيان أهمية اللغة والتحليل اللغوي واللساني نشير إلى أنه في مثل جرائم العنصرية تكون اللغة في كثير من الأحيان هي الأداة والدليل الوحيد لإدانة العنصري وإثبات تهمته.

تأمل المثال التالي:

تأمل

كان مجموعة من الأطفال في تجمع احتفالي فمرّ عليهم معلمهم وسلّم على كلٍّ منهم ما عدا طفلين من العرقيات المهمشة، وتجاوزهما معلمهم دون نطق أي كلمة.

فهل نتهمه بالعنصرية؟ وكيف نثبت قصده بذلك؟

١ – سيأتي التطبيق على بعضها في المقالات الموجودة في الملحقين الثاني والثالث.

من جهة، له حق الإنكار والتعذر بالانشغال أو عدم التركيز أو أنه لم يقصد مطلقا؛ ومن جهة أخرى، لو تلفظ بلفظة واحدة دالّة على عنصرية أو قصد تهميش لكان ذلك دليلا وإثباتا، ولهذا فدور اللغة لا يمكن تجاهله ألبتة.

اهتمامات اللسانيات الجنائية ومجالاتها

السؤال عن أهمية العلم سؤال مشروع واجهني به الكثير ممن حدثتهم عن علم يسمى اللسانيات الجنائية سواء في ذلك اللغويون أو غيرهم من رجال الأمن والقضاة والمحامين والشرعيين، فاللغة لدينا حين تُطلق يُقصد بها الدراسات التقليدية التي أشرنا إليها سابقا، وقد يخفى على الكثير حتى من المختصين باللغة العربية أهمية التحليل اللغوي في المجالات الحديثة خاصة الأمنية والقضائية. بل إن أحد أساتذتي أخبرني أن كلية اللغة العربية في جامعة الإمام حين قررت مشكورة تدريس مادة اللغة والقضاء اتجه المنهج إلى إحضار المخاطبات القضائية والعمل على إعرابها وتدقيقها لغويا؛ وعلى الرغم من أهمية هذا المنحى فليس كافيا في نظري عن الاهتمامات الحديثة التي نؤكد فيها على أن أهمية هذا العلم ناشئة عن اهتماماته التي أشارت إليها الأدبيات، ومنها:

- أنه يتوثق من نسبة مؤلَّف سواء في قضايا الحقوق الفكرية أو في غيرها من القضايا، فله دور في البتّ في ذلك سواء لدى وزارات الإعلام المعنية أو في مجال الإرهاب مثلا حين يُنسب بيانٌ إلى شخص ما، كأن يُنسب بيان لقائد تنظيم فإن اللسانيات الجنائية يمكنها التأكد من ذلك عبر أدوات تحليلية حديثة. وقد تحدث ديفيد وولِيز (Woolis, David 2012:517) عن اكتشاف السرقة العلمية وأن أمر اكتشافها حاجة ملحّة في كل جامعة في العالم[1]... وذلك لما للسانيات الجنائية من جهود حول السرقة العلمية والنزاهة الأكاديمية.
- إمكانية فك رموز وشفرات لغة المنظمات عبر رسائل التهديد والبيانات التي تبثها عبر وسائل الإعلام؛ لأنها مشحونة ومحمّلة وملغّمة بالمعاني والرسائل ومحاولة التجنيد وكسب الأتباع وتبرير الجرائم. بل يمكن تحليل لغة الأشخاص في مثل رسائل الانتحار أو التهديد الشخصي.

١- لأستاذي عبدالله الرشيد تعليق مفيد على نسبة المؤلَّف إلى مؤلِّفه وهو أن بعضها «قد لا يندرج في اللسانيات الجنائية، وأن هناك ما يوصف بانتحال الكلام أو الكتاب كاملًا. وكثير منه يُكتشف بصور التماثل والتشابه التي قد تكون قصًّا وإلصاقًا فحسب. فأنواع السرقات متعددة، وبعضها لا يدخل في هذا التحليل». الرشيد، ١٤٤٠-٢٠١٩. بتصرف.

- يمكن أن تكشف لنا القراءة والتحليل المتعمقان لما يقوله الإرهابيون والمتطرفون والمتشددون –سواء أكانوا أفرادا أو جماعات– معلومات أساسية واستثنائية يمكن بها تقييم أفعالهم ومقاصدهم والتنبؤ بها قبل حدوثها، وحينذاك يمكن منع حدوثها أو على الأقل التخفيف من آثاره.
- يمكن أن يكشف لنا تحليل العقود التي تصوغها الشركات والمؤسسات عن الخلل في لغتها، كأن تكون مَصُوغة بشكل يُملي شروط الشركة ويعزّز تسلطها على العميل دون شرح حقوقه وواجباته، أو ربما تكون مشتملة على طمس حقوقه وعدم الإشارة إليها مما يجعل العميل الذي ليس لديه خلفية قانونية لا يتنبه لتدليس الشركات عبر الشروط والعقود التي تفرضها من طرف واحد.
- في المجال الأمني يُحلل اللسانيُ الجنائيُ لغةَ المنظمات الإرهابية والمتطرفة (المتشددة) التي بها يمرّرون رسائلهم وقناعاتهم وتهديداتهم، وكذلك يجنّدون بها الآخرين. ولهذا فقد يكون عاملا مساعدا على استباق الأزمات والحوادث الإجرامية؛ إذ إن الجماعات الإرهابية بطبيعتها تستهدف جماهير مختلفة ولها حوافز متعددة، وعادة يكون لها ثلاثة أهداف في بياناتها: الاستقطاب وتمرير قناعاتهم، والتأثير على الرأي العام، وإيصال الرسائل إلى خلاياها ومريديها. وكل هذه الأمور لا بد أن تخضع للتحليل اللغوي. كما أن التحليل اللغوي في المجال الأمني ينشأ منه تنمية الحس اللغوي لدى رجال الأمن فيما يفيدهم في أداء مهامهم.
- في المجال الشُرطي والقانوني والقضائي يمكن لتحليل لغة الإجراءات القانونية والقضائية والمحاكمات أن تكشف لنا عن تأثير القوة والنفوذ في مجرى العدالة أو إلباس بريء بتهمة ما. ولهذا فالتحليل اللغوي في المجال القانوني والقضائي ينمّي الحس اللغوي لدى القضاة والمحامين وغيرهم من العاملين في السلك القضائي كالمفتشين القضائيين والقانونيين ومفتشي النيابة العامة والادعاء العام. وهذا الحس اللغوي ليس ترفاً بقدر ما هو ضرورة ملحّة في عالم متداخل التخصصات، ومفيد لهم في أداء أعمالهم بجودة أفضل. وكما اشترط الفقهاء على المفتي أو المجتهد أن يكون ضليعا باللغة العربية فإنني أؤكد أن القاضي لا بد أن يكون ذا حس لغوي يمكن تدريبه وصقله عن طريق هذا التخصص الحديث.

وقد ذكر وانق زينهوا (Zhenhua, Wang 2016:95) أن الألفاظ اللغوية لها ما يمكن تسميته المعنى المشترك الأساسي أو المركزي (common-core meaning)، وفي اللغة الجنائية تعتمد معاني الألفاظ ليس على معناها المشترك الأساسي فحسب؛ بل تضيف إليه ما يقصده أهل القضاء والقانون بهذه اللغة، مثلا لدينا الخطاب الصفي، والخطاب الطبي، والخطاب الحربي، والخطاب العسكري، والخطاب الديني، والخطاب الأكاديمي، والخطاب الاقتصادي وغيرها من الخطابات المتخصصة. فهذه اللغة أو الخطابات يثريها أهل التخصص، فالخطاب القانوني أي الخطاب الذي يثريه أهل القانون (٩٦) ومعناه: إضفاء الطابع المهني لأهل التخصص في كل ما ذُكر أعلاه. وأكّد جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠١) أن القانون إذا استخدم مفردات ومصطلحات تخصه فقط ولا توجد في اللغة العامة فذلك يقود إلى الغموض وعدم الفهم لدى العامة، وفي الوقت ذاته إن استخدم مفردات عامة قاصدا بها شيئا آخر فذلك يؤدي إلى اللبس لدى عامة الناس.

وحول الدليل اللغوي المكتوب تحدّث كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:282) عن الأدوار التي يمكن أن يؤديها اللساني الجنائي أو المحقق في القضايا الجنائية، فمثلا في رسالة تهديد من إرهابي أو في رسالة لارتكاب انتحار أو وصية مشُتبه في نسبتها يكون دور المحقق أو اللساني الجنائي تحديد المؤلِّف (الكاتب) أو تحديد مواصفاته أو استبعاد مشتبَه به من احتمالية كونه الفاعل. وتحدثوا عن قضايا نسبة لشكسبير قد نرى قربها من دعوى طه حسين في قضية انتحال الشعر العربي، فمن المفيد تطبيق الإجراءات العلمية الحديثة على التراث ولغته فيما يخرج من دعاوى ومزاعم لا تثبت إلا بإحدى الطرق العلمية الحديثة التي منها طرق اللسانيات الجنائية. بل إنني أستطيع الجزم بأن تحليل متن الحديث النبوي بالطرق التي تعتمدها اللسانيات الجنائية مصدر قوي يُضاف إلى علمَي الجرح والتعديل في رواية الحديث الشريف.

كما تحدثوا عن تحليل الخطاب والتداولية (وهي حقول لغوية لسانية) ودورها في التحليل اللساني الجنائي، ولم يُغفلوا بعض الصعوبات التي تعترض ذلك بالطبع (Hall, Christopher et al 2017:289). وقياسا على ما ذكروه (Hall, Christopher et al

2017:290) من شيوع الإنجليزيات العالمية (Global Englishes) وأن هذا التنوع والاختلاف مجال لدراسة اللساني والإفادة منه، فيمكن لنا أن نقيس أيضا العربيات العالمية (Global Arabics) لأن اللغة العربية أصبحت متنوعة ومتعددة، فمثلا عربية المشرق العربي تختلف في خصائصها الصوتية والصرفية والمفرداتية والنحوية والدلالية عن قرينتها عربية المغرب العربي، وتختلفان كذلك في المصطلحات والاشتقاقات والاستخدامات. وفي داخل كل منهما تنوعات، مثل عربية المشرق فيها: عربية الخليج العربي، وعربية الشام...

إن التحليل اللساني واللغوي لما مرّ بنا من ميادين ومجالات قد لا يقوم به أحد أفضل من اللغوي اللساني، ولذلك فهذا التخصص من الأهمية بمكان للغوي حتى يتسنى له أن يدلي بدلوه في قضايا لا تستغني عن رأيه. ونؤكّد في هذا السياق على أن اللغوي اللساني الذي درس اللغة العربية واللسانيات التطبيقية هو خير من يقوم بهذا التخصص بعد أن يتدرب على المناهج والأدوات الحديثة التي نحاول في هذا الكتاب الإلمام بطرف منها. على أية حال فهناك عدد من القضايا المنهجية الأساسية التي ينبغي على اللساني اللغوي الجنائي الوعي بها، وهي مدار النقاش فيما يلي.

قضايا أساسية ومنهجية

ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014) أمورا مهمة للساني اللغوي الذي يعمل في المجال الجنائي يجب أن يدركها، وهي:

- أن هناك فروقات بين لغة الدواوين والجهات الرسمية من جهة، ولغة الشهود والمشتبه بهم من جهة أخرى، سواء في المحاكم الجنائية أو في قضايا الأحوال الشخصية (٢١). ولهذا لا بد للغوي اللساني الجنائي من الوعي بها وإدراكها قبل الولوج في خضمّ هذا الميدان المهم. وسيأتي الحديث عن مثال تطبيقي لي شخصيا عن مفاهيم الوصية والإرث والوقف الذي كنت لا أعرف الفروقات (الرسمية المصطلح عليها في المحاكم) حتى مع كوني ناظر وصية معيَّن من المحكمة.

- أن اللغة المنطوقة لها تقاليدها الخاصة، واللغة المكتوبة لها تقاليدها الخاصة بها (٢١)؛ ولذلك فلا بد من التأكيد على أهمية توثيق المنطوق بصورة تنقله ولا تشوهه، وهذا ربما لا يجد عناية كافية في العالم العربي للأسف. فقد لاحظت بعض القضاة وكتاب الضبط يحوّرون ما نطق به الحاضرون بل وربما يفصّحونه، وهذا في رأيي خطأ قد يؤثر في مجرى العدالة؛ فلا بد من كتابته كما هو حتى بأخطائه مع وصول الرسالة. كما لا بد من التدرب على الكتابة الصوتية برموزها المعروفة دوليا حتى يُنقل النبر والتنغيم والإطالة والتوقفات في كلام المتهم كما هو، وكلما كان ذلك أدقّ كان أحرى في إرساء العدالة. وسيأتي حديث المختص الخبير أولسون حول التوازن اللغوي في المبحث الثامن من هذا الكتاب.
- أن هناك فروقات بين اللغة المتزامنة مع الحدث وأثناءه واللغة التي لتوثيق الحدث بعد وقوعه (٢١). فاللغة التي مع الحدث تكون لها ظروف خاصة عن تلك التي جاءت بعد الحدث لتوثيقه. وتفيد الأدبيات أنه من الطبيعي أن ينسى الشخص بعض التفصيلات المصاحبة للأحداث، ولهذا فالمطلوب هو الدقة ثم الدقة في توصيف ما وقع فعلا سواء منطوقا أو مكتوبا، ووسيلتنا في التوثيق الكتابي هو نظام الكتابة فقط، فلا بد والحالة هذه من التدرب على نقل المنطوق كتابيا بشكل لا يخلّ به.
- النص (المؤلَّف) الجنائي ذو طبيعة خاصة من حيث أهميته سواء منطوقا أو مكتوبا في الوقوعات والحوادث (١٥٧). وفي ظني أن التقيد بالدقة المتناهية في توثيقه هي مناط العدل.
- ليس هناك قواعد جامعة مانعة للتعامل مع النصوص الجنائية. ولهذا فالمهمة صعبة وتحتاج إلى ممارسة ودربة (١٥٧). وهي تختلف من لغة إلى أخرى كما يؤكد ذلك أولسون في المبحث الثامن هذا الكتاب؛ وهذا ما يجعلنا نؤكّد على استثمار تخصص اللغة العربية في التحليل اللساني الجنائي في العالم لأن أهل هذا التخصص هم الجديرون بفهم اللغة العربية أكثر من غيرهم. فلنا جانب تميز من حيث إيجاد نظام كتابي لتقييد المنطوق وتوثيقه، وكذلك في معرفة ما يدور في العصابات والجماعات الإرهابية العربية والإسلامية كذلك.

- هناك فرق بين اللغة التي تعود إلى مؤلف واحد (مشتبه به أو متهم) والعائدة إلى كتّاب مشتركين (٢١)، وهذا يلفت نظرنا إلى أهمية الوعي بأساليب المحامين والمحققين؛ إذ قد يشتركون لإملاء ما يريدون على متهم. ويجب على المحلل اللساني الجنائي التنبه لذلك.

هذه القضايا الأساسية تجعل من المهم أن تكون محل عناية القضاة ورجال التحقيق، وقد يحدث بعض التساهل في توثيق ما صدر عن المتهم لكنه من الناحية المنهجية خلاف مقتضى العدالة والإنصاف.

الدليل اللغوي

تحدثت الأدبيات عن الدليل اللغوي (Linguistic Evidence) من زوايا مختلفة (انظر مثلا جون جيبونز، ٢٠٠٤: ٣٠٩-٣١٥)، منها مثلا: التساؤل حول: هل الدليل اللغوي يؤخذ به من الأصل أم لا يؤخذ به ولا يُعتدّ به؟ وبالطبع فهو يعتمد على القانون الذي تجري فيه الإجراءات والمرافعات، فهناك دول تعتدّ بالخبراء والمختصين اللسانيين الجنائيين، في مقابل دول أخرى قد لا ترى أهمية لذلك (وقد نعد الدول العربية من ضمنها للأسف).

إضافة إلى أن ذلك يعتمد أيضا على نوع الجريمة المُرتكَبَة، فالجريمة اللغوية لا بد فيها من توفر الدليل اللغوي؛ إذ هو الجريمة نفسها وهو مناط الحكم لردعها؛ في مقابل الجرائم الأخرى التي يمكن أن يكون الدليل اللغوي واحدا من الأدلة. فالدليل اللغوي منطقة التقاء وتقاطع اللغة مع القانون (جون جيبونز،٢٠٠٤: ٣٠٩).

كما أن المجالات التي يمكن أن يسهم فيها اللغويون واللسانيون متعددة، منها مجال تمييز الصوت والتعرف عليه (مجال الصوتيات)، وكذلك اللهجات والأقاليم التي ينتمي إليها شخص أو مجموعة في القضايا الإجرامية (اللسانيات الاجتماعية، والاكتساب اللغوي) أو في قضايا الأصل والمنشأ كما سيأتي، وتحليل الكتابات وقضايا النسبة إلى المؤلف (تحليل الخطاب، ولسانيات المتون أو المدونات) والعلامة التجارية وغيرها (اللسانيات النفسية). إذن فأغلب المجالات اللسانية مصدر إثراء وإفادة للسانيات الجنائية.

إضافة إلى ذلك قد يعامل الاستدلال اللغوي معاملة القرينة لا الدليل الوحيد خاصة في غير الجرائم اللغوية، فيجب ألا يكون الاستدلال هو الدليل الوحيد لإدانة شخص وحرمانه من حريته أو لمعاقبته إلا في الجرائم اللغوية كما نصّت على ذلك الأدبيات وكثير من المقابلات مع أقطاب التخصص؛ أمّا الجرائم الأخرى فقد يكون هناك حدود وتحفظات على استخدام الدليل خاصة كما قلنا في الإدانة لا في التبرئة.

وقد يتعامل معه القاضي أو صاحب السلطة على أنه من الشبهات التي تُدرأ بها الحدود إذا كان يدفع ببراءة المتهم عملا بحديث المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم: «ادرؤوا الحدود بالشبهات». على سبيل المثال لو تلاسن متحدث أصلي باللغة العربية ومتعلم لها فقال المتعلم: «أنت لا تفقه موقفي» فهل سيتعامل القاضي مع هذه العبارة على أنها بنفس الحدة لو صدرت من متحدث أصلي للغة العربية والتي هي في مجال الإيحاء السلبي؟ الذي قد يصل تلميحا إلى معنى الغباء والحمق! أم أنه سيُدرأ بأن المتعلم يقصد لا تفهم أو لا تتفهمه؟ وستأتي الإشارة إلى قضية الرمي بعبارة (يا ابن الزانية، أو يا ابن الفاعلة) في اللغة الإنجليزية في الولايات المتحدة من قِبل المختصين.

وقبل أن نختم هذا القسم (الأول) قد يسأل سائل:

إذا كانت اللغة والتحليل اللغوي واللساني على هذه الدرجة من الأهمية، وأنه لا يمكن أن يسدّ مسدّها تخصص آخر بنفس الدرجة من الدقة والأهمية فلماذا أُهملت حتى الآن إن كانت قد أُهملت فعلا؟ وفي المبحث التالي الختامي لهذا القسم (الأول) إجابة عن هذا التساؤل المشروع.

◆◆◆

المبحث الثالث

اللغة والتحليل اللغوي واللساني في التاريخ البشري

مخطط المبحث

يعرِّف هذا المبحثُ بالجهود المبذولة عبر التاريخ الإنساني التي يمكن اعتبارها من إجراءات اللسانياتِ الجنائية وإن لم تحمل المصطلح نفسه؛ وذلك بهدف توضيح أن العلم والإحساس بأهمية اللغة في الجوانب القضائية والقانونية والجنائية ليس وليد اليوم ولا وليد المناهج الحديثة إلا بقدر ما هو تقنينه وتطويره ورسم حدوده ومعالمه وكذلك ضبطه بالمناهج العلمية الحديثة والأطر المعرفية.

اللغة وتحليلها عبر التاريخ

على الرغم من تأكيدنا المتكرر على أن دراسة اللغة وتحليلها في المجالات الحديثة التي استُثمرت فيه لدى العالم المتقدم بقيت للأسف غير مُستغلَّة في العالم العربي إلا أننا نؤكد أيضا في مقابل ذلك أن اللغة كانت حاضرة في الشرع المطهر، وكان لها إحالات مباشرة وغير مباشرة نذكرها في هذا المبحث الختامي، مع التأكيد على أن ما سنذكره هنا مجرد إشارات وليس تفصيلا؛ لأن اللسانيات الجنائية بمفهومها الحديث لها أطرها الفلسفية والمنهجية وأدواتها وتحليلاتها المعقدة التي تختلف شمولية عما سنشير إليه في التراث الإسلامي أو في غيره من إضاءات مفرقة وغير مترابطة في إطار منهجية محددة.

وأول هذه الإشارات ما ألمحنا إليه في مقدمة هذا الكتاب حين ذكرنا الآية الكريمة «أَوَمَنْ يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصامِ غَيْرُ مُبِينٍ» (الزخرف، الآية رقم ١٨) التي فسرها بعض المفسرين بأنها النساء اللاتي لا يحسنّ الخصام ولا يستطعن إقامة حجتهن والدفاع اللغوي عنها ويفتقدن إلى جَلَد الخصومة، وقد نُقل هذا الرأي عن مجاهد، وقتادة، والسدي (الطبري، جامع البيان:٢١/ ٥٧٩). فالله سبحانه وتعالى يشير هنا إلى أن هناك فئات من البشر يعتريها بحكم طبيعتها الضعف البشري بحيث يمتد هذا الضعف ليكون عجزا لغويا عن إثبات حقها في الخصومة، وهذا القلق وهذه المخاوف من ضياع حقوق أهل الحق لعجزٍ أو عدم إبانة محل اهتمام وافر في اللسانيات الجنائية سيأتي تفصيله في المباحث القادمة.

الإشارة الثانية ما ألمحنا إليه أيضا حين الكلام عن الحديث النبوي الذي روي عن الهادي الأمين صلى الله عليه وسلم قبل أربعة عشر قرنا حين قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار»، فرسول الهدى صلوات ربي وسلامه عليه لاحظ بفراسته أن اللحن في الحجة (وهو استخدام اللغة بشكل يقلب الحق باطلا والباطل حقا) قد يكون له مفعول السحر كما قال صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري في صحيحه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «إن من البيان لسحرًا». فالرسول صلى الله عليه وسلم بحكمته ونظرته لاحظ الدور الكبير الذي تضطلع به اللغة في بعض المواقف الحسّاسة، وحذّر من المواقف التي يُساء فيها إلى استخدامها مثل

مواقف القضاء والتغلب على الحق بالباطل. فالكتاب والسنة هنا –والله تعالى أعلم– يشيران إلى دور اللغة في الخصومات (مجالس التقاضي) وتأثيرها في قلب الحقائق أو ما ينتج عن ضعف اللغة والحجة من ضياع الحقوق! كما أن فيها إشارة إلى أن القضاء لا يحكم دائما بالعدل وإن كان يتوخاه، وقد يعود السبب في ذلك إلى خلل في التقاضي والتخاصم، أو لطبيعة البشر التي لا تعلم الغيب بل من الجائز وقوع التدليس عليها.

الإشارة الثالثة تتمثل في كتب الفقه التي تمتلئ بالحديث عن القذف وألفاظه ما بين: القذف الصريح، وقذف الكناية، وقذف التعريض، إضافة إلى ألفاظ الطلاق التي يقع بها الطلاق أو لا يقع ما بين الألفاظ الصريحة والمؤولة وغيرها. فهذه المعالجات في التراث على ما يظهر تعتمد اعتمادا كليا على منطوق اللغة ونوايا الناطق، وهذه النوايا والمقاصد مناط ميادين بحثية في اللسانيات الجنائية.

الإشارة الرابعة الاهتمام المتزايد الذي ألاحظه في الأدبيات الإنجليزية تتحدث عن اللسانيات الجنائية بمجال التقاضي في مجالس القضاء الإنجليزي تاريخيا (historical English courtroom) حتى صارت هناك دراسات كثيرة حولها بحكم أنها موثقة ومكتوبة بدقة.

الإشارة الخامسة ما أكّده كريستوف كريدينس ومالكوم كولذارد (Kredens, Krzysztof and Malcolm Coulthard, 2012:505) من أنه على الرغم من أن اهتمام اللغويين بقضايا نسبة المؤلف من الناحية القانونية والجنائية يعد حديثا إلا أنه قد اهتم به القدامى حتى من غير اللغويين منذ أمد بعيد، ومن ضمن المحاولات التي سجّلها التاريخ (عرض الباحثان لمحاولات أكثر لكن اكتفيت بما أوردته هنا) محاولة عالم الرياضيات دي مورقان (de Morgan, 1851) نسبة متون (نصوص) دينية إلى أحد القساوسة (سينت بول: st Paul)، فهو يقارن المتون ببعضها لإثبات صحة نسبتها (وسنشير إليها في المبحث الرابع). كما أفادت المتخصصة في اللسانيات الجنائية (دورة لانكستر، ٢٠١٩) أن طرائق اللسانية الجنائية استُخدمت من قبل الكثير في السابق دون التسمية بهذا المصطلح بطبيعة الحال.

فالأمر إذن ليس مهملا بالمرة إنما هو مما يقوم على الحس السليم، وقد يلاحظه الناس دون تسمية؛ لكن حدث في الوقت الحاضر تطور ونمو وازدهار له، ورسم حدوده ومعالمه ومنهجياته. سننتقل في المباحث التالية (القسم الثاني من الكتاب) إلى عرض بعض المجالات التي يمكن للسانيات الجنائية الإفادة منها، وكذلك كيفية ذلك، وبعض الإشكالات حول ذلك مع التوضيح بالأمثلة.

◆◆◆

القسم الثاني

ميادين اللسانيات الجنائية وتطبيقاتها

قبل قراءتك لهذا الفصل تأمل المقولات التالية:

- لكلٍ منا بصمته اللغوية التي تميزه عن غيره.

- ماذا تعرف عن «الجواز اللغوي: linguistic passport»؟

- تحليل خطاب الإرهاب لا يحتاج إلى متحدث أصلي بلغة الإرهابي.

- ماذا تعرف عن الأسلحة اللغوية؟

- كيف نفيد من قانون التوازن اللغوي أو قانون الجاذبية اللغوية في اللسانيات الجنائية؟

المبحث الرابع

نسبة اللغة إلى المؤلف

مخطط المبحث

يناقش هذا المبحث بعض القضايا الأساسية التي تُعد من اهتمامات اللسانيات الجنائية ومجالاتها، وهي نسبة نصٍّ ما إلى مؤلفه. وهي من القضايا التي يُحتاج إليها في المجالات التطبيقية الأخرى للسانيات الجنائية كما سنرى في المباحث التالية. كما ينبّه على أهمية لسانيات المتون (المدونات) في هذا الفرع، وكذلك يعرض لقضايا العلامة التجارية للاسم التجاري (الماركة أو البراند brand) والنزاع حول ملكيتها وتقليدها.

تعريف

يعد هذا المبحث منطلقا رئيسا لما بعده، وهو طرف الطيف المتواصل في ميادين اللسانيات الجنائية. وربما ننظر إليه على أنه الطيف الهادئ المسالم -إن صح الوصف- في مقابل الطيف الجنائي العنيف! ولا بد من توضيح أن المكتوب أو المنطوق سيُطلق عليه هنا (النص)، كما أن الكاتب أو الناطق سيُطلق عليهما (المؤلف).

بداية نشير إلى أن نسبة نص ما إلى مؤلف معين تدخل في قضايا كثيرة، منها القضايا الفكرية والنزاهة العلمية، وقضايا التناص (intertextuality)، والسرقات الفكرية أو العلمية (plagiarism)؛ ولهذا أشرنا إلى أنه منطلق لما بعده، ووُضع في طرف الطيف المتواصل كما قلنا بذلك سابقا.

وقد ألمح كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:291) إلى هذا الميدان بأنه في بعض الحالات في اللسانيات الجنائية (تكون فيها اللغة نفسها موضع الترافع[1])، وهي سبب التنازع في مثل الحقوق الفكرية والعلامة التجارية وكذلك في الجرائم اللغوية التي سيأتي الحديث عنها مفصلا.

كما ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:4) في هذا السياق أن النص قد يكون لمؤلِّف واحد أو لأكثر من واحد. كما أثارا قضايا مهمة جدا في هذا الصدد، منها: مسألة الأسلوب الخاص بالمؤلف (style)، وطرحا السؤالين التاليين:

هل لكلٍّ منا أسلوبه الخاص سواء كتابة أو نطقا؟

وهل الأسلوب يخضع للشخص نفسه أم للسياق ومقام التأليف؟ بمعنى أن الشخص نفسه قد يمتلك أكثر من أسلوب طبقا للمقام (register) (٢٦، ٢٧). فأسلوبي مثلا في المقام العلمي للسانيات التطبيقية غير أسلوبي في مقام المقالة الوعظية الدينية، أو في مقطع في وسائل التواصل الاجتماعي مثل (تويتر) و (سناب شات)، أو في مقامي وسياقي مع أصدقائي القدامى من غير المختصين باللغة العربية.

١- في مثل هذه الحالات التي أضعها بين هلالين للنقل من كتب أجنبية، الترجمة هنا اجتهاد مني لترجمة النص بأقرب معنى.

هذه الطبعة إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وهذه التأكيدات يعضدها رأي المختصين بتحليل الخطاب، على سبيل المثال يؤكد جيمس جي (Gee, J. 2011) في كتابه أن الشخص يوصف بانتمائه لعضوية ما في مقام معين، ولكن هذه العضوية لا تمنعه من عضوية أخرى، ويؤكد على هذه الفكرة في صفحات كثيرة من كتابه. فأنا مثلا قد أنتمي إلى عضوية الأكاديميين في السياق الذي يقتضيه، وقد أنتمي إلى فئة الدارسين في الغرب في سياقه، وأنتمي إلى فئة سن معين في سياق اجتماعي وهكذا. فأسلوب الشخص ليس خِلقة لا يعتريها التبدل ولا التغير وفقا لمتطلبات السياقات والمواقف، وليس مثل البصمة الوراثية أو بصمة الإصبع.

وتأكيدا لما سبق أشار أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:30) إلى الصعوبة التي تكتنف تحديد الأسلوب الخاص بكل مؤلف؛ فهي عملية ليست يسيرة. مؤكِّدين في الوقت نفسه (٣٢) أن الأسلوب قد لا يكون له ملكية خاصة بمؤلف معين؛ إنما يخضع لعوامل اجتماعية ولغوية وسياقية ومقامية وغيرها من العوامل التي تؤثر في النص حين تأليفه. ولهذا ففي رأيي ينبغي الحذر حين الحديث في هذا المجال وعدم القطع والجزم؛ إنما تبقى نتائج ما نبحثه آراء قابلة للدحض والجدل.

على سبيل التفصيل فيما يخضع له النص من عوامل، العوامل الاجتماعية: تلعب العلاقة بين المؤلف والقارئ (المخاطبَ) أو عمره دورا حيويا في طبيعة النص؛ فكتابتي لطلابي مثلا تختلف عن كتابتي لمدير الجامعة، وكتابتي في سن الثلاثين من عمري تختلف عن كتابتي في الأربعين. والعوامل اللغوية: مثل الحرص على الدقة في الاختيار أو الاكتفاء بتوصيل الرسالة وعدم الحرص التام على الدقة اللغوية المتناهية. والعوامل السياقية: مثلا وجود المتكلم والمخاطَب في مكان يقتضي الرسمية أو لا يقتضيها. والعوامل المقامية: هل التأليف طلب أو شرح أو غيرهما.

ولهذا تساءلا (Olsson and Luchjenbroers 2014) عن صحة ما يريانه زعما وادعاء وهو الفرادية (idiolect) في التأليف أو ما يُعرف بالبصمة اللغوية (انظر أيضا Olsson, John, 2018:41)، وطرحا تساؤلا فحواه: هل وجود البصمة يلغي العوامل الأخرى السياقية والمقامية؟(٣٣). وأكّدا أن هناك تنوعا في أعمال المؤلف الواحد (٤٩)؛ ولهذا فالمؤلف ليس دائما مطردا في استخدامه واختياراته المعجمية، وقد يعتمد اختياره المعجمي على أمور اجتماعية مثل كونه مراهقا أو موظفا أو غير ذلك (٦٠). وأعتقد أن

ما أشارا إليه صحيح إلى حد كبير، وهو موضع جدير بالتأمل، كما أنه موضع تأكيد من المهتمين بتحليل الخطاب كما أشرنا قبل قليل إلى جيمس جي (Gee, J. 2011).

وأشارا إلى أبعد من ذلك وهو أنه حتى لو كان المؤلِّف واحدا في مقام واحد (register) لنصّين فقد لا يكون لهذين النصين نفس الخصائص التي تتقاسمهما أو التي يشتركان فيهما (٦٣). وربما يكون مردّ التنوع في أسلوب المؤلف إلى القضية المركزية في اللسانيات التطبيقية وهي قضية الكفاية والأداء، فالاختلاف قد ينشأ بسبب نقص في الكفاية أو بسبب إشكال في الأداء مثل زلات اللسان أو الأخطاء اللغوية (كفايةً أو أداءً) (٦٩) (لنقاش مستفيض حول قضايا الكفاية اللغوية والأداء راجع العصيمي، ٢٠١٩/ ب). وقد أشارا إلى وجود دراسات في اللغة الإنجليزية على أساليب المؤلفين في الروايات ووجود التناص فيها (٤٧) فيمكن للمهتم الرجوع إليها.

على أية حال فقد أشارا (Olsson and Luchjenbroers 2014:72) إلى أن التناص قد يحدث ويكون سرقة علمية يعامل مثلها قانونا (أي يُجرَّم)، أو قد يكون بسبب تأثر بأسلوب مؤلف ما... كما نبّهانا (٧٨) إلى أهمية ألا نغفل عن محاولة التضليل (disguise) او محاولة التقليد (imitation) لتوريط شخص ما... فقد نرى تشابها ظاهريا في أسلوبين (يرجعان إلى مؤلفين اثنين أو مؤلف واحد)، ويكون هذا التشابه راجعا إلى أمور عدة، منها: رغبة الناقل بالسرقة من المنقول عنه، أو تأثر الناقل بالمنقول عنه دون قصد السرقة، أو محاولة الناقل إيهامنا أن النص يرجع للمنقول عنه، أو مثلا لتوريطه إذا كان مثلا في مجال سياسي أو ديني (وانظر أيضا Olsson, John, 2018:43).

وقد ذكر كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:283) أنه في الماضي كان الحكم بالنسبة من عدمها يقوم على الذاتية والحدس؛ أما الآن فله منهجيته ومصطلحاته واختباراته الإحصائية الخاصة، وصار لها تخصص يدعى الأسلوبيات الجنائية (forensic stylistics) أو المقياس الأسلوبي (stylometry)، وأحد رواده -كما ذكروا- اللساني الجنائي مالكوم كولذارد (Malcolm Coulthard) الذي ننقل من كتبه هنا.

على أية حال ينبهنا كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:283) إلى أن الأسلوبيات الجنائية على دقتها ومنهجيتها العلمية ليست جازمة

ولا قاطعة، وليست في درجة البصمة اللغوية أو البصمة الوراثية (DNA)، بل طلبوا من اللساني التطبيقي بألا يحلم أن يصل إليهما في الموثوقية (Hall, Christopher et al 2017:297). وعزو ذلك لعدد من الأسباب، منها: أن الأسلوب قد يكون عاما بين أشخاص وليس فرديا بشكل لا يقبل الانتقال، أو أن الخصائص التي ظهرت فيما يُتاح من تحليل لا تكشف جميع الخصائص، أو أن الخصائص الظاهرة سمة خطاب معين وليست سمة شخص معين (٢٨٤)، إضافة إلى القضية المعروفة وهي عدم إتاحية عدد كبير من البيانات التي يمكن أن تكون مجالا للبحث والدرس والفحص، فالبيانات عادة نادرة أو شحيحة... على كلٍّ قد يقتصر دور الباحث هنا على ترشيح شخص أو أشخاص أو استبعاد شخص أو أشخاص فقط.

ومن جهة أخرى تؤيد الفرادية في التأليف والإنتاج اللغوي يؤكد أولسون (Olsson, John, 2018:17) أن كل ناطق باللغة يُنشئ معجمه الداخلي من اللحظة التي يبدأ فيها اكتسابه اللغوي، وهي لحظة مبكرة في حياة الشخص تبدأ منذ نعومة أظفاره.

إذن، تخضع إحالة نص إلى مؤلِّف ما حين النزاع لأساليب علمية ومنهجيات معروفة في اللسانيات الجنائية، وسيأتي الحديث عن بعضها. وفي المجمل قد نكون بحاجة إلى مقارنة مجموعة نصوص أو ما يسمى متون (مدونات)، وهو موضوع الفقرات التالية.

دور لسانيات المتون في نسبة المؤلف، وكيفية التحليل بالاعتماد عليها

المقصود بالمتون أو المدونات «مجموعة من النصوص محفوظة ومصنفة بطريقة إليكترونية» وتُجمع غالبا لهدف معين (لمزيد من التفاصيل راجع: العصيمي، ٢٠١٨/ ب). واستخدام منهجية لسانيات المتون أصبح شائعا في الدراسات اللغوية واللسانية عامة، ومن ضمن الإفادة من المتون تحدث كريستوف كريدينس ومالكوم كولذارد (Kredens, Krzysztof and Malcolm Coulthard, 2012:504) عن دور لسانيات المتون في نسبة المؤلف. كما أشادت جانيت كوتيريل (Cotterill, Janet. 2010:578) –وهي باحثة معروفة في بريطانيا في مجال اللسانيات الجنائية ولها مركز استشارات خاصة في هذا المجال في المحاكم البريطانية– بازدهار استخدام المتون (المدونات) في تحليلات اللسانيات الجنائية مؤخرا.

وأشار كريستوف كريدينس ومالكوم كولذارد (Kredens, Krzysztof and Malcolm Coulthard, 2012:505) إلى أنه يمكن استخدام لسانيات المتون في عدة مهمات في القضايا الجنائية اللسانية، منها:

١- التحليل المقارن للنصوص للتوصل إلى قرائن في نسبة النص إلى مؤلفه. فربما تسود ظاهرة لغوية معينة في نصوص مؤلف مما يجعلنا نرجّح نسبة النص محل الخلاف إليه. فحينما أدرس نصوص (متون) طه حسين مثلا أعرف أن بعض الظواهر التي لمؤلف آخر (مثلا علي الطنطاوي) ليست لطه حسين لخلاف في الأسلوب ما بين متون طه حسين ومتون الطنطاوي. طبعا الحكم بذلك يبدأ من المتون وينتهي باستخدام معالجات إحصائية معروفة في الأدبيات.

٢- تفسير بعض الملفوظات محل النزاع والخلاف. مثلا لو قلنا إن استخدام كلمة تحمل معنى معيناً، فنرجع إلى المتون الأخرى لتأكيد الادعاء أو نفيه. على سبيل المثال لو قال شخص لآخر في مواقع التواصل: «أنت تنتسب لقطيعك» فأحسّ المستقبِل بأن القائل يسبه ويشبهه مع أهله بقطيع الحيوانات، فاشتكاه وعندما وصلا إلى مجلس التقاضي أفاد القائل أنه يقصد قبيلة خصمه والمجموعة التي ينتسب إليها دون تعريض بحيوانات أو غيرها، فهل يأخذ القاضي بكلامه أم ينظر في استخدام كلمة قطيع وكونها تشيع بإيحاء سلبي وسب وشتم في متون وسائل التواصل الاجتماعي ومن ثمَّ يعاقب القائل؟! ومثلها عبارة «أنت وأشباهك!» وغيرها...

٣- استكشاف استخدام اللغة وتوصيفها في السياقات القانونية والجنائية. فلكل سياق استخدام معين ومظاهر تشيع فيه دون غيره من السياقات. وهذه ظاهرة معروفة وصارت محل اهتمام الباحثين. وسنأتي على بعض المظاهر والمواصفات التي تختص بها لغة القانون عن غيرها، وكذلك بعض مجالات اللسانيات الجنائية.

ثم عرضا شرحا لكل من النقاط السابقة، فيما يلي توضيحها بشكل أوسع:

١- نسبة المؤلف: عرض الباحثان لمحاولات كثيرة تاريخية في هذا المجال لكن سأشير إلى محاولة عالم الرياضيات دي مورقان (de Morgan, 1851) نسبة متون دينية إلى أحد القساوسة (سينت بول: st Paul) (التي أشرنا إليها سابقا)، وخرج فيها بمعادلة تقوم على عدد طول الكلمة محسوبة بعدد حروف كل كلمة وأن نتيجة المعادلة ستكون خاصية للكاتب، إذن يمكن أن نقول: إن لكل كاتب توجها نحو استخدام كلمات ذات طول معين وكذلك استخدام خطاب ذي طول معين. على كلٍّ فقد أشار الباحثان (٥٠٦) إلى أن ما قام به الرياضي السابق يختلف عن العمل اللساني الجنائي، وهما هنا يشيران إلى صعوبة في اللسانيات الجنائية في كثير من القضايا، وتكمن في عدم توفر نصوص يقوم اللساني الجنائي الحالي بتحليلها مقارنة بالوفرة المتاحة في النصوص الدينية والأدبية ونصوص النخبة. وفي سياق اكتشاف السرقة العلمية تحدث ديفيد وولیز (Woolis, David 2012:517) عن كيفية اكتشاف السرقة العلمية وأن أمر اكتشافها غدا حاجة ملحّة في كل جامعة في العالم لا يمكن أن تستغني عنها؛ لأنها تتعلق بالنزاهة العلمية والأكاديمية، كما تحدث عن تقنيات حاسوبية إحصائية لتتبع السرقة (مثل عدد الكلمات والجمل التي يستخدمها المؤلف، وهل الكلمات كلمات محتوى (مثل كتاب، طيارة) أو كلمات وظيفية (مثل هذا، التي) أو... وكذلك المحل الإعرابي (مثلا الإكثار من الجمل الفعلية أو الجمل الاسمية أو المجرورات أو المنصوبات)...)، وأشار (٥٢٩) إلى أنه على الرغم من أن الأتمتة (الحوسبة) في مثل هذه القضايا من الصعوبة بمكان إلا أنها حققت نتائج جيدة في اكتشاف السرقات العلمية والأدبية والفكرية، وفي ظني لا يُستغنى عن الإنسان ولا عن التحليل النوعي بمساعدة الحاسوب والإحصاء.

كما أشار كريستوف كريدينس ومالكوم كولذارد (Kredens, Krzysztof and Malcolm Coulthard, 2012:507,11) إلى أن هناك تقدما يسيرا في استخدام المتون في القضايا الجنائية، على الرغم من أنه من الصعب تحليل اللغة خاصة في الجريمة التي ارتُكبت لغويا أو كانت تشتمل على كلمات قليلة... فالمتون

الضخمة إلى حد ما استُخدمت في تحليل الأسلوب باستخدام ما يشيع لدى المحققين ولدى الناس العاديين حين الإدلاء بالشهادة أو الإقرار. مثلا: لو كُتب الإقرار بلغة وبألفاظ لا تتوافق مع ما يستخدمه العامة مثل «وقوعات» أو أي لفظة أخرى لكان ذلك دليلا على أن الأسلوب أسلوب محقق وليس أسلوب متهم... فقد لاحظتُ أن لفظة «وقوعات» مستخدمة في الشرطة بينما اللغوي عادة يصححها إلى وقائع.

وكذلك أضافا (٥٠٨) نسبة الرسائل النصية في الجوال إلى كاتبها، وإن كان يشوب هذه الرسائل الاختصار والأخطاء اللغوية، فهي تحتاج إلى جهد كبير.

٢- تفسير المعنى محل الجدل: ذكر كريستوف كريدينس ومالكوم كولذارد (Kredens, Krzysztof and Malcolm Coulthard, 2012:509) أن بعض الكلمات تُستخدم استخدامات مختلفة ما بين المراهق والبالغ الراشد، فالمراهقون لا يبالون في استخدام الشتم المقذع ويرونه عاديا ومزحا أحيانا وربما يرونه علامة على قوة العلاقة بين الأصدقاء؛ في حين أن الكبار يرون ذلك شتما وسبا.. وهناك معاجم باللغة الإنجليزية تُعد مرجعا فيما كان محل خلاف لكنها (٥١٠) ليست قاطعة ولا يمكن الركون إليها بشكل كلي في مجالس التقاضي. وبمثال بسيط لنتصور أن مراهقا قال لكبير: «يا حيوان» فهل القاضي سيعاقب على هذا السب بمنظار الكبير الذي يراها والمجتمع معه جريمة بشعة ويُغلِّظ العقوبة بناء على وقعها على الكبير المشتوم؟ أم سيخفف الأمر لأن المراهقين عادة يستخدمونها وهي تجري على ألسنتهم بكثرة حتى لأصدقائهم في المزاح؛ بل يرونها دلالة على قوة العلاقة! وحينئذ ستكون العقوبة مخفَّفة بناء على نية واستخدام الشاتم؟ وقد مثّل كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:292) بمثال مشابه وهو الكلمة المقذعة في السب في الغالب (motherfucker) والتي تعني (يا ابن الزانية أو يا ابن الفاعلة)؛ بينما تعني في بعض الولايات الأمريكية بين الأصدقاء وبعض المناطق تعليقا ساخرا أو مازحا أو حتى مجاملة! ولو أصغينا لما يدور بين الإخوة والأخوات خاصة الصغار حين المزاح فسنسمع كلمات مقذعة ربما لا تُقبل من كبير.

٣- المتون في اللغة والبحث القانوني ودورها الكبير في ذلك: فلا بد من دراسة متون اللغة في السياق القانوني (المحكمة) وكذلك (٥١١) في سياقات تحقيقات الشرطة. وسنأتي على بعض المظاهر الخاصة بتلك التنوعات.

وذكرت جانيت كوتيريل (Cotterill, Janet. 2010:578) أن لسانيات المتون تلعب دورا مهمّا في تحديد مرشّح (غير محدّد ابتداء) وفي استبعاد مشتبه به/ م من قائمة محدَّدة ابتداء. وأشارت كذلك (٥٧٩) إلى أن اللساني الجنائي يمكن أن يُسهم في أي مرحلة من مراحل القضية سواء في التحقيقات الأولية أو في الاستئناف للتأكد والإدلاء برأيه في الإقرارات والألفاظ والتفسيرات.

وعلى الرغم من تأكيد كريستوفر هول وزميليه (Hall, Christopher et al 2017:285) على الدور البارز الذي تقوم به المتون في اللسانيات الجنائية إلا أنهم نبهوا إلى بعض القيود التي لا تستطيع المتون بطبيعتها تجاوزها في قضية التحليل اللساني الجنائي، مثل كون المتون صامتة وتحكي شيئا مضى وانتهى، وأنه لا يمكن أن تشتمل على التعبيرات والألفاظ والتراكيب المحتملة والتي يمكن استحداثها وإبداعها وتوليدها؛ فهي تبقى محكومة بإطار الزمان والمكان والاستخدام الماضي (انظر أيضا Cotterill, Janet. 2010:578). وقد تحدّثت جانيت كوتيريل (Cotterill, Janet. 2010:587,88) بشيء من التفصيل عن عدد من القيود والإشكالات التي تحدّ من الإفادة من استخدام المتون في القضايا الجنائية والقانونية فيمكن للمهتم الرجوع إليها.

علاوة على ذلك فقد استدركت جانيت كوتيريل (Cotterill, Janet. 2010:578) بأن مفهوم المتون (المدونات) في اللسانيات الجنائية قد يقتصر في بعض القضايا والحالات الجنائية والقضائية على ما يمكن الحصول عليه من نصوص ليست مرتَّبة ولا منضبطة بمنهجية معينة بخلاف ما تكون عليه المتون عادة. وهذا يسبّب تحدّيا للمحلل اللساني اللغوي. وقد سردت بعضا مما يُطلق عليه متون (نصوص) متاحة في مجال اللسانيات الجنائية (المرجع السابق ص٥٧٩):

- رسائل التهديد
- رسائل الانتحار

- رسائل الابتزاز
- رسائل الإرهاب والتفجيرات
- طلبات الفدية
- الإيميلات
- رسائل الجوال النصية
- إقرارات الشهود والمحققين
- النصوص المسروقة (السرقة الفكرية)

وقد تحدث رونالد بوتيرس (Butters, Ronald R. 2012:463) عن اللغة في قضايا الحقوق الفكرية –حين تشابه المتون– مشيرا إلى إشكال التعارض بين الحقوق الفكرية وحق حرية التعبير بشكل عام. هذا الإشكال في رأيي قد يتشبث به من يقوم بالسرقة الفكرية خاصة في عالمنا العربي والإسلامي عند من يرى أن النصوص في الكتب الشرعية والدينية مناط الأجر حين نشرها! كما أشار (٤٦٦) إلى أن دور اللغة [وكذلك المحلل اللغوي اللساني] يتمثل حين تكون المادة المتنازع عليها لغوية (مكتوبة أو مرئية أو مسموعة). كما تطرق إلى قضية الاستخدام العادل «fair use» مثل أن يستخدم الناقل جزءا يسيرا لا أجزاء مطولة، ويكون هناك إشارة وإحالة إلى الأصل...

كما تحدث (٤٦٨) عن العلاقة بين اللسانيات والحقوق الفكرية منبها على أن الحديث عن هذه القضية اليوم أصبح أعقد مما كان قبل خمسين سنة؛ إذ يشمل حاليا التقنيات الحديثة: اللغة المنطوقة، والصور، ومواد الإنترنت وغيرها. فلم يعد الأمر مقتصرا على المكتوب والمنطوق بل تعداه إلى الصور وغيرها من مواد الإنترنت.

وفي الوقت نفسه نبّه (٤٦٩) إلى أن المنهجيات التحليلية الموظفة في قضايا الحقوق الفكرية التي تعتمدها اللسانيات الجنائية تعود إلى قضايا نسبة المؤلف وهي مدار نقاش وجدل كبير بين الباحثين وليست محل اتفاق تام، وأنه عادة يكون انتهاك الحقوق الفكرية عن طريق السرقة العلمية (أو السرقة الأدبية أو الانتحال). كما أشار (٤٧١) إلى أن هناك باحثين درسوا التحليل اللساني الجنائي ودوره في قضايا الحقوق الفكرية، منهم

شوي (Shuy, 2003) الذي أشار إلي ما يمكن تسميته (التشابه اللافت:substantial similarity) مع التحفظ على استخدامها في المحاكم أدلة قاطعة؛ لكن تبقى قرائن أو دليلا إرشاديا (جيدا في رأيي)، مثلا:

- الكلمات، مما يراعى ويُنظر إليه:

– عدد أو نسبة الكلمات المتشابهة في النصين. [كم نسبتها مقارنة بالكلمات المختلفة بين النصين، هل التشابه يطغى كميا على الاختلاف؟ أم العكس؟].

– مدى استخدام الكلمات المترادفة [إذ قد يكون استخدام الترادف مقصودا للتضليل والخداع].

– مدى التشابه أو التطابق في الألفاظ.

- الجمل، مما يراعى:

– عدد أو نسبة الجمل المتشابهة في النصين. [كم نسبتها مقارنة بالجمل المختلفة بين النصين، فأي الوصفين هو الطاغي؟ المتشابه أم المختلف؟]

– مدى التشابه أو التطابق في الألفاظ في الجمل.

- الخطاب، مما يراعى (في الكتاب):

– مدى تشابه أو تطابق وحدات الخطاب مثل: الموضوعات في النصين، وتتابع الموضوعات فيهما، والأمثلة والشروحات المستخدمة في كلا النصين...

وكما نرى فهذه التحليلات تعد من وظائف اللغوي التي يحتل فيها الصدارة في تحليلها ودراستها، إضافة إلى الانطلاق من هذا التحليل إلى الأسلوب الإحصائي.

وتأكيدا لذلك أضاف كارول شاسكي (Chaski, Carole E. 2012:489) في قضايا النسبة إلى مؤلف النص (٤٩١) أن اللغويين يحللون المستويات اللغوية المعروفة (الصوت، والصرف، والكلمة، والجملة، والمعجم، والتركيب، والدلالة، والخطاب، والتداولية)؛ ولهذا فالتحليل اللغوي لنسبة المؤلف يقوم على الوحدات وكذلك على المستويات اللغوية المعروفة (الكلمة، والجملة، والنص، والخطاب برمته)، إضافة إلى أنه ينظر أيضا إلى علامات الترقيم وعدد الروابط بين الجمل (مثل إضافة إلى ذلك، وفي نهاية الأمر، وعلى أية حال...).

وبشيء من التفصيل: على مستوى **الكلمة** ينظر إلى عدة أمور منها:

- كلمات المحتوى [اتفاقا واختلافا بين النصين]
- الكلمات الوظيفية [اتفاقا واختلافا بين النصين]
- عدد الكلمات [اتفاقا واختلافا بين النصين]
- الثراء المعجمي [اتفاقا واختلافا بين النصين]

وعلى مستوى **الجملة** ينظر إلى عدد من الأمور من بينها:

- طول الجملة [اتفاقا واختلافا بين النصين]
- أنواع الجمل [مثلا في العربية: الخبري والإنشائي والتقريري والاستفهامي... اتفاقا واختلافا بين النصين]

وعلى مستوى **النص** ينظر إلى أمور من بينها:

- طول الفقرات [اتفاقا واختلافا بين النصين]
- إستراتيجيات الخطاب [مثلا إقناعي أو استنتاجي أو... اتفاقا واختلافا بين النصين].

ويمكن للحاسوب عمل بعض هذه التحليلات الشكلية مثل الكلمات والجمل لكن يصعب عليه بعض التحليلات النوعية مثل تحليل الخطاب والتورية والتهكم؛ ولهذا فمن المفيد بل والمطلوب المزج بين الاثنين (الحاسوب واللغوي)؛ لمقابلة الاختلاف بالتشابه.

كما أشار (٤٩٢) إلى أن هناك تحليلا لغويا يعتمد أيضا على الإحصاء، وكذلك تحليلا أسلوبيا (٤٩٩) باستخدام برامج حاسوبية. وقد أشرنا إلى الدراسة القيّمة لسعد مصلوح والدراستين اللتين تبعتاه في المبحث الأول من هذا الكتاب.

كما ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:171) في التحقق من النسبة أن أول خطوة يمكن القيام بها من الناحية الإجرائية هو مقارنة النص بنصوص أخرى للمؤلف نفسه (بمعنى الاعتماد على المتون)، (١٧٧) ثم التحليل الدقيق لمقارنة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

وكذلك يمكن مقارنة تفكير المؤلفين من خلال لغتهما: هل الكاتب يستطيع أن يُخرج تفكيرا عاليا؟ وبمثال يسير على تلقين الإرهابيين الذين لا يعلمون الكثير عن الدين ومسائله العميقة مثل البيعة وغيرها خاصة الانتحاريين الذين لم يتلقوا تعليما يؤهلهم لخوض مثل هذه المسائل المعقدة، بل بعضهم رسب في القرآن الكريم حين دراسته وربما طُرد من دراسته، ثم يتحدث عن البيعة والسياسة وغيرها من المواضيع التي لقّمته إياها الجهات المتطرفة. إضافة إلى ذلك ذكر أولسون ولشينبرورز (John Olsson and June Luchjenbroers, 2014:21) أنه في التحليل الجنائي للغة يجاب عن سؤال: هل اللغة تعود إلى كاتب واحد أم إلى كتاب مشتركين؟ ونحن بدورنا يمكننا دراسة رسائل المغرر بهم في داعش أو التطرف حيث يتحدث الحَدَث اليافع عن بيعة ونصر للمسلمين وأشياء تفوق مستوى تفكيره ومسؤولياته وثرائه المعجمي، فنجد كثيرا من المغرر بهم مثلا لم يكملوا مراحل التعليم الأولى ودرجاتهم منخفضة أو لم يجتازوا فيها مواد الدين والقرآن، فكيف لشخص هذه إمكاناته وحدوده وإنجازاته أن يتحدث عن بيعة وشروطها وظلم المسلمين في أنحاء العالم وهو لم يفلح في أدنى دراساته حتى في مواد الدين والقرآن الكريم!! وقد أكّد جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣١٥) على مثل هذه القضية في مثاله الذي أورده عن قضية خطف أسترالية، ويرى جون أن رسالة طلب الفدية لم تصدر من العصابة الخاطفة الآسيوية؛ لأن لغة الرسالة تشير إلى أن مؤلفها متحدث أصلي بالإنجليزية ولديه خبرة في كتابة إعلانات الإذاعة، إضافة إلى التناص في الفدية مع نصوص أخرى. وعلى الرغم من ذلك يرى جون أن المعلومات غير قطعية وقد يكون مستخدَما لتضليل العدالة؛ فلا بد من الحذر حين التحليل وإصدار الحكم.

ولهذا نؤكد على أن أي تحليل لا بد أن يتضمن متنا (corpus) للمقارنة سواء للاختلافات أو التشابهات... وفي كثير من الأحيان من خلال متابعتي لمواقع المعارضة السعودية وحساباتها في تويتر ألاحظ مما لاحظته أن هناك سعوديين ينضمون إلى المعارضة وبعضهم قد يكون خجولا وغير متحدث وربما لا يهمه غير أكله وشربه في يومه؛ لكن تراه يكرر وربما بنفس الألفاظ والتراكيب الثورة ومصطلحاتها التي ربما لا يعي معناها، وهذا ملحوظ في تويتر.

وعودا على موضوع السرقة، لا بد من التوضيح أن السرقة الفكرية أو العلمية قد لا تكون سرقة النص بحذافيره؛ ولهذا فاللغوي ربما يستطيع إقناع المحكمة بوقوع السرقة في مثال المثال التالي:

النص الأصلي: «يجب علينا أن نستصحب حرب الخليج الأولى عند وقوع نزاع بين الأشقاء».

النص الذي وقعت فيه السرقة: «إنه من الواجب على العرب والمسلمين أن يقوموا باستصحاب واقعة الحرب التي حدثت في الخليج عام ١٩٩٠ حينما يكون هناك أي خصومة بين الإخوة».

فنلاحظ مثلا محاولة التلاعب بالألفاظ وتغيير الجمل من جملة فعلية إلى اسمية وغيرها لكن تبقى الفكرة هي هي متطابقة. وهنا يكون للغوي دور في ذلك.

وحين نؤكد على أهمية لسانيات المتون واستخدام المتون في اللسانيات الجنائية لا بد من التنبيه على أمرين ذكرتهما إحدى المتخصصات باللسانيات الجنائية (لانكستر، ١٠٢٨) حين فرّقت بين لسانيات المتون واللسانيات الجنائية في أساسين:

١-لسانيات المتون تكون على البيانات الضخمة والكثيرة والطبيعية بخلاف ما يمكن الحصول عليه في الجنائية؛ فالبيانات في اللسانيات الجنائية عادة نادرة وخفية ومخادعة وليست طبيعية تماما؛ إذ قد يطغى عليها محاولة التدليس والتقليد. ولهذا فهذه المواصفات الخاصة بالمتون المتاحة في اللسانيات الجنائية في رأيي تطرح إشكالية أمام اللساني الجنائي؛ فالنص في جريمة قد يكون وحيدا لمؤلفه، والمؤلف غير مشهور، أو قد لا ترغب السلطات الأمنية والقانونية والقضائية بتخويل اللغويين بدراسة النصوص ولا تتيحها لهم. وقد أكّدت جانيت كوتيريل (Cotterill, Janet. 2010:579) هذا المعنى حين قررت أنه حين تكون المتون المتاحة قصيرة في القضايا الجنائية والأمنية بحيث لا يمكن للمحلل اللساني نسبتها إلى شخص معين أو استبعاد قائمة معينة (لقصرها) فدور اللساني يكون في هذه الحالة محدودا جدا.

٢-عادة في اللسانيات الجنائية يهتم المزوِّر بتقليد المزوَّر؛ ولذلك ندرس أيضا الإشارات من اللاوعي وليس فقط مما يريد المزور إثباته وقوله (subconscious marker not the conscious ones). ففي رأيي أن من يحاول التزوير يحاول أيضا إخفاء ما يدل على هويته الحقيقية، واللساني الجنائي الخبير والمتصف بالحس الأمني يدرك ذلك. على سبيل المثال، أتابع حسابا في تويتر يزعم أنه غربي عاش في السعودية وينتقد نظام الحكم فيها بلغة عربية، وألاحظ دائما في تغريداته واستدلالاته أن عقليته العربية تتسلل دون شعوره؛ فهذه الفلتات من لسانه وقلمه هي ما يسمى بالإشارات من اللاوعي. فهو يحاول التدليس بأنه غربي لكنه في رأيي عربي مؤدلج حتى النخاع.

العلامة التجارية

قد يكون الحديث عن حقوق ملكية العلامة التجارية (Trademark) متفرعا عن الحقوق الفكرية. وقد تحدث روجر شوي (Shuy, Roger W. 2012:449) عن الإفادة من اللسانيات في العلامات التجارية منبّها اللغوي أو اللساني حين يطبق معرفته اللغوية في حقل أو في ميدان مختلف بأن عليه أن يعي العوائق والمشكلات والافتراضات والمناظير المعرفية واللغة المتخصصة لذلك الحقل؛ ولهذا أكّد (٤٦٢) أنه يجب على اللغوي واللغوي التطبيقي العمل مع محامين في قضايا العلامات التجارية وكذلك أن يتعلموا منهم. فالعمل في مجال التسويق والإدارة والاقتصاد (العلامة التجارية) يتطلب من اللساني الجنائي أن يكون ملمّا بأساسيات تلك الميادين.

كما تحدث سيوقو هوتا وماساهيرو فوجيتا (Hotta, Syugo and Masahiro Fujita, 2012:478) عن دور التحليل اللغوي النفسي (اللغويات النفسية psycholinguistic:) في قضايا العلامة التجارية من حيث إن القانون المتعلق بحماية العلامة التجارية لكي يقوم بدوره فلا بد أن تكون العلامة (متميزة) عن غيرها من العلامات التجارية، وجانب كبير من الحكم بالتميز أن يُجرى التحليل اللغوي النفسي، وقد قام الباحثان فعلا بتحليل لغوي لكيفية التمييز بين العلامات التجارية؛ بحيث يكون اختراع العلامة يوحي ويشير إليها دون غيرها حين إطلاقها.

وقد ناقش كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:292) حالتين من حالات العلامة التجارية -نقلا عن تيرسما وصولان (Tiersma, Peter M. & Lawrence, M. Solan. 2002.)، إحداها لشركة تدعى Aveda إيفيدا، وتابعتها في منتجها شركة أخرى اختارت لها اسم Avita إيفيتا، وقد كانت شهادة اللساني في التشابه الصوتي، مما حدا بالقاضي إلى الاعتماد على شهادة الخبير اللساني والحكم بأن تبحث الشركة الثانية عن اسم آخر. الحالة الأخرى على مثال تصريفي من الناحية اللسانية اللغوية للشركة التي نعرفها كلنا وهي سلسلة مكدونالدز (McDonald's) للوجبات السريعة، حيث كانت شركة كواليتي إن (Qality Inns) -وتعني الاستراحات على الطرق عادة- تنوي فتح سلسلة للاستراحات المشابهة للفنادق على الطرق، وتنوي تسميتها مكسليب (McSleep) أي للنوم والإغفاءة، ورفعت شركة مكدونالدز قضية فاستُدعي الخبير اللساني وقدّم رأيه بأن السابقة الصرفية (مك Mc) ترتبط معنويا ونفسيا بشركة الوجبات السريعة، فحكم القاضي بضرورة استخدام اسم آخر.

على سبيل المثال قد أخترع منتجا أسميه البارع، وحين ينتشر يأتي شخص ويقلد اسم منتجي على منتج مختلف، فهل من حقي مقاضاته لأنه سرق اسمي بعدما انتشر ولو في مجال آخر؟! وقد انتشرت قضية البرنامج الفكاهي السعودي (طاش ما طاش) الذي كان الاسم يعني لعبة في الماضي؛ لكن لما استُخدمت مسمى لبرنامج مَلَكَ هذا البرنامج (أو المخرج) حقوق الملكية الفكرية؛ ولهذا لا يجوز لغيره استخدامه في برنامج آخر، وقد قضت الجهات المختصة بمقاضاة من قلّد هذا الاسم.

◆◆◆

المبحث الخامس

اللغة في القضاء والقانون

مخطط المبحث

يناقش هذا المبحث بعض القضايا الأساسية في التحليل اللساني (اللغوي) في مجال القانون أو القضاء. ونؤكد على أن اللغة في جميع المجالات التي تعمل في إطارها اللسانيات الجنائية في هذا الكتاب يكون مردّها القانون والقضاء، فاللغة في مجال الإرهاب مثلا تنتهي بالقضاء أو القانون، ومثلها نسبة النص إلى مؤلفه حين تنتهي مثلا بالقانون في مجال المطبوعات التابعة لوزارة الإعلام أو السرقة العلمية حين يكون مآلها مجلس تأديب أكاديمي يقوم على القانون وتطبيق الأنظمة واللوائح وهكذا، وقد يكون هذا مرجّحا لترجمة المصطلح التي اختارها الحقباني (٢٠٠٨) والتي تحدثنا عنها سابقا.

اللغة في المجال القضائي والقانوني

كما ذكرنا في مقدمة هذا الكتاب من أن الحديث النبوي الذي روي عن المصطفى صلى الله عليه وسلم حين قال: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار» يشير بدافع الحس السليم والذكاء الفطري لإنسان ليس لسانيا ولا لغويا لكنه كان يمتلك حسّاً لغوياً ولديه رغبة في إقرار العدل والعمل بمقتضاه مما دفعه إلى التنبيه على عدم كفاية العلم الشرعي في القضاء وإلى ضرورة وجود مهارات أخرى خاصة اللغوية، فالمتخاصمون ليسوا سواء في لحن القول وقوة الحجة وإبرازها بقالب لغوي يقنع القاضي بحجية قوله في مقابل من قال تعالى عنهم: «...وهو في الخصام غير مبين» الذين لا يحسنون عرض حججهم ولا يمتلكون مهارة الدفاع عن حقوقهم. فأشار نبي الهدى إلى أن القضاء قد يكون خطأ وليس معصوما، وربما يبني القاضي على مقدمات لغوية خاطئة أو ماكرة أو مضلِّلة من طرفٍ يمتلك ناصية اللغة ولحن القول والبيان المؤثِّر. وسنشير في المبحث الثامن إلى رأي أولسون حول مبدأ العدل والإنصاف في القضاء والقانون مما يؤيد هذا المسلك، وهو رأي شائع في الأدبيات.

وأكّد جون جيبونز (٢٠٠٤: ٢٩٨) أن التشريع القانوني والقضائي «عملية لغوية»، ومثله كذلك ما يحدث من إجراءات سواء في المحاكم أو في تحقيقات الشرطة؛ إذ تكون عبر تقارير موثقة ومخاطبات رسمية تقوم على اللغة، ويمكن أن نطلق عليها «مقايضة لغوية». وقد ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:237) أن اللغة المستخدمة بين العامة والمهنيين في السلك القضائي والقانوني تُعرف في اللسانيات الجنائية بمسمى اللغة والقانون؛ وذلك لكونها تُستخدم في مجال القانون. وأشارت قيل ستيقول (Gail Stygall, 2012:369) في حديثها عن الخطاب في المحكمة إلى أن لغة المحكمة خطيرة وذات تأثير كبير لأنها تحدّد مصير المتهم وربما حياته من حريته أو موته، وقد تخفى هذه الأهمية على المتهم أو على الناس العاديين؛ ولهذا يجب الاهتمام بها والتأكيد على أن القضاة والمحامين والمحققين يمتلكون السلطة والقوة والنفوذ، وينبغي من ثمَّ مراعاة ذلك وأنها مع تأثيرها ربما تخفى على الإنسان المختص بله العادي. كما أشارت (٣٨٠) إلى أن مشاركة بعض المواطنين محلفين في الولايات المتحدة

(وفي غيرها من الدول التي تعتمد نظام المحلَّفين) ربما يزيل بعض الخفاء والهيبة لكن هناك مطالب متنامية بزيادة ذلك. ومعلوم أننا في البلاد العربية لا نعتمد على المحلفين، وهذا ما يجعل القضاء ودهاليزه خافيا على العامة إلا بعد التماسّ المباشر معه؛ ولهذا قد يبقى التأثير القوي للغته وآثار جلساته وما ينتج عنها من التحكم بمصائر المتخاصمين خافيا على العموم. ومعلوم أن لمجلس التقاضي هيبة لدى الناس، وقد تكون هذه الهيبة عائقا عن الصدع بالحق من شخص عادي في مقابل المتمرس أو من كان خصمه محاميا يمتلك مهارة التلاعب بالأحكام القانونية والقضائية.

وقد أكّد سولان وتيرسما (Solan & Tiersma, 2012:5) أن التماسّ اللغوي لعامة الناس مع القانون يحصل غالبا؛ حيث الأحداث اللغوية هي التي يتفاعل بها أو من خلالها عامة الناس سواء مع المحامين أو الشرطة، وسواء كانوا في سياراتهم (مع رجال المرور) أو في مجالس القضاء، فاللغة هي أداة التفاعل الرئيسة والغالبة في حياتنا. وأكد بيكس (Bix, 2012:145) أن تعليمات القضاء وإرشاداته تمر عبر اللغة سواء كانت عقودا أو أحكاما قضائية. وفي السياق نفسه أكّدت سوزان سارسيفيك (Sarcevic, 2012:187) أن القضاء أو القانون «ثقافة»، ناقلة في الوقت نفسه رفض ليقراند (Pierre Legrand, 2005:44) إمكانية ترجمة القانون (Sarcevic, 2012:187)، وخلص إلى أن الترجمة القانونية بالضرورة غير محبوكة (Pierre Legrand, 2005:61) (imperfect). وهذا كله يدل على أمرين في غاية الأهمية:

الأول: اختصاص لغة القضاء والقانون وخطابها بخصائص تختلف عن المجالات والسياقات الأخرى، وتبعا لذلك تظهر أهمية دراستها وتحليلها.

الثاني: صعوبة معرفة هذا الخطاب وهذه الثقافة إلا بعد تمرس وتعرّض وتدريب ودراسة.

وقد أشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:293) إلى أن دخول علم «تحليل الخطاب» مجال القضاء والقانون كان بدافع توخي العدالة والإنصاف، وحفظا لحقوق الضعفاء من ممارسات انتهاك تسيء للعدالة وإجراءاتها، وقد ضربوا لذلك عدة أمثلة يمكن الرجوع إليها وتطبيقها على اللغة العربية وعلى الإجراءات القضائية والقانونية في البلاد العربية والإسلامية (٢٩٣، ٢٩٤)، من

الحالات التي تحدثوا عنها: الترجمة التي قد تكون عرضة للتحيز الآيديولوجي، وهي تشبه حالة الترجمة مع الفلبيني الذي في الملحق الأول.

وقد ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:238) أهمية تأثير القوة والسلطة والنفوذ في مواقف القضاء والقانون وسياقاتها. وأكّدا أن (٢٣٩) القوة [اللغوية] لها تقاليدها في المحاكم والشُرَط لا بد من مراعاتها، وفي رأيي لا بد من الوعي بها وبآثارها أيضا وتداعياتها. كما نقلا أن بريندا (Brenda Danet, 1980:247) ذكرت أن المحامين في مجلس القضاء يستخدمون الأسئلة «سلاحا» لا متحان الإقرار أو تحديه والتأكد من موثوقيته، وكذلك «أداة» لتثبيت الإدانة. فهي في رأيي أسلحة لغوية لا بد من الحذر عند استخدامها؛ ولهذا أرى أنه يجب أن يعي القضاة ومحققو الشرطة أن الناس تأخذ أقوالهم أوامر وتوجيهات؛ فيجب مراعاة ذلك. وقد شهدتُ عدة حالات كان القضاة والمحققون وضباط الشرطة يقولون فيها لأحد الأطراف: من قال لك ذلك؟ فيجيب بأنه القاضي نفسه أو قاضٍ آخر أو محقق الشرطة، فيردّ القاضي والمحقق وضابط الشرطة بأن «الكلام يطير بالهواء، ولا عبرة إلا بمكتوب وموثَّق». لكن في الواقع يتعامل الناس مع كلامهم ويتلقونه أوامر وإن كان غير موثق ويصفونه بأنه يطير في الهواء، أي لا قيمة له؛ فعلى القضاة والمحققين وضباط الشرطة الوعي بذلك والتعامل على أساسه أو اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل منه ومن آثاره.

وتأكيدا لما سبق يشير جون جيبونز (٢٠٠٤: ٢٩٩) إلى أن هناك غرضين يغلبان على استجوابات الشرطة، وهما:

١- إما معرفة الوقائع كما حدثت

٢- أو مجرد الوصول والحصول على الاعتراف وانتزاعه.

وذكر أنه من المؤسف أن النوع الثاني غالب، ورأى أن اللسانيات التطبيقية تقترح في مثل هذه الحالات تغيير غرض الاستجواب إذا كان الثاني، ومن ثمّ تدريب محققي الشرطة عليه. وهذا أمر معلوم لدى الكثير؛ إذ ربما يعمد بعض محققي الشرطة إلى انتزاع اعتراف ولا يهمهم الوصول إلى الحق؛ لأن الاعتراف يُسجَّل لصالحهم وربما يُسهم في ترقيتهم ويغلق القضية بغضّ النظر عن إرساء الحق والعدل أو انتهاكهما.

وإذا انتقلنا إلى مواضع التحليل اللغوي واللساني في القانون والقضاء يذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:3) أن التحليل اللساني (اللغوي) الجنائي في القانون يمكن أن يكون في أيّ من المواقع والسياقات التالية:

- التحقيقات الأولية التي يقوم بها رجال الشرطة أو رجال البحث الجنائي، عند وقوع الحدث.
- عملية الاعتقال وما يكون فيها من ألفاظ ولغة في عملية متبادلة بين رجال الأمن والمعتقَل.
- استجواب المتهمين.
- مقابلات المتهمين مع محاميهم.
- المُدعى عليه/ م في مجلس القضاء.
- التحقق وطرح أسئلة من الادعاء على المتهم.
- تعليقات القاضي وملحوظاته وأسئلته خلال المحاكمة أو سير القضية.
- حيثيات الحكم الذي أصدره القاضي.

وجميع هذه المظاهر -كما يؤكدان- يكون قَدَر المتهم -وربما حياته- فيها متوقفا على أمور من أهمها الصياغة اللغوية التي تمت بها الحالة أو الدعوى أو المرافعة القضائية. وكما رأينا فهي مرتّبة على بعضها وأي خلل في أحدها ربما يقود إلى خلل فيما بعده، ويؤدي في النهاية إلى اتخاذ حكم خاطئ كما يؤكدان.

وربما -كما يذكران (ص٥)- يتلاعب (يفبرك) رجال الشرطة أو المحققون بالدليل اللغوي؛ ولهذا طرحا تساؤلا عما إذا كان ما تم توثيقه وكتابته هو فعلا ما حدث وما قيل، أم أنه تعديل وتحوير أو فبركة للدليل اللغوي؟ (٧). وتبعا لذلك فالدقة متطلب له أهمية قصوى في التوثيق الجنائي (القضائي-القانوني)، مشيريْن في ذات الوقت أن التعامل مع المعطيات اللغوية بالاختصار والحذف والاستطراد قد يؤدي إلى ضياع معطيات مهمة (٩). ومن شدة الحرص على الدقة أشارا (٧٣) إلى حالة أثارت تساؤل القاضي والمحامي لأن رجلي الشرطة كتبا في محضر ضد إحدى المتهمات بالقيادة تحت

تأثير الكحول مستخدمَين نفس الألفاظ مما أثار الشكوك حول اتفاقهما لإدانتها، وهذا دليل على الدقة المتناهية ومبدأ الشك النابع من تحليل اللغة. وقد قرّر أولسون أن الإقرار أو الشهادة أو الاعتراف والتحقيق يجب أن تكون كلها بألفاظ المقرّ أو الشاهد والمحقَّق معه (Olsson, John, 2018:115). على كلٍّ فالحرص على الدقة قد لا يتأتى حتى في الغرب الحريص عليها كما ضرب أولسون لذلك بعض الأمثلة (انظر مثلا Olsson, John, 2018:122)، والتفريط فيها لدينا في عالمنا العربي والإسلامي أشدّ مع الأسف!

وفي هذا السياق أشار أولسون (Olsson, John, 2018:51) إلى موضوع الجاذبية اللغوية أو التوازن اللغوي (Language Gravity)، وفحواه أن هناك ما يسمى الكثافة المعجمية وتعني أن يكون النص المكتوب مثلا شاملا على كلمات المحتوى بنسبة أكبر من الكلمات الوظيفية في الكتابة الأكاديمية مثلا (لنقل: تكون الكلمات المعجمية (المحتوى) ٦٠٪ بينما الكلمات الوظيفية (الأدوات) ٤٠٪). وقد تختلف النسبة من مجال إلى آخر، ومن مكتوب إلى منطوق، فلو رأينا مثلا في اعتراف شخص ما يقودنا إلى استنتاج أن قانون التوازن اللغوي قد انتُهك فإن ذلك يجعلنا نشكّك في نزاهة التحقيق ونتوقع الفبركة والتشويه. فمثلا تُكتب الشهادة المنطوقة، وعادة يختلف المنطوق عن المكتوب، فلو شككنا أن المكتوب عن مكتوب وليس عن منطوق فهذا يثير الريبة في مجرى العدالة. ولعلنا نستشعر بذلك الحرص الشديد على الدقة المتناهية!

الصوتيات الجنائية

هناك عدة مجالات تساعد العاملين في هذا الميدان على إنجاز المهمات الخاصة بعلاقة اللغة بالقانون، منها حقل كامل عن الصوتيات الجنائية (Forensic Phonetics) لن أتحدث عنه لأن مجاله الصوتيات والمعامل الصوتية ويحتاج إلى تقنيات عالية، إضافة إلى أن الحقباني في ترجمته (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨) قد تحدث عنه، ويوجد من الباحثين من هو أفضل مني للتعريف به، مثل الزميل منصور الغامدي الذي لديه اهتمامات وبحث تطبيقي فيه (الغامدي، منصور. ١٤٢٦)، كما أشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:275) إلى أن مجال الصوتيات الجنائية عادة يُعامل ويُدرس مستقلا عن اللسانيات الجنائية.

وسأشير إلى بعض المؤثرات النفسية (العاطفية) التي يمكن تعقبها بالأذن من خلال نبرة الصوت لتشير إلى سلوكيات معينة، على سبيل المثال ذكر منها أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:120):

- العواطف: مثل الضغط (النفسي)، الغضب، الخوف، الحزن، الاكتئاب، السعادة، الفرح... فربما يكون الخبير قادرا على استشفاف الوضع النفسي للمتحدث من خلال نبرة صوته
- تأثير العوامل الخارجية: مثل تأثير المخدرات والكحول...
- بعض السلوكيات المتعمدة: مثل محاولة التجنب، التضليل، الخداع، التدليس، التقليد...
- الصحة والمرض: مثل الزكام، الإنفلونزا، التعب، الرشح، الإرهاق...

وأشير هنا إلى أن القدرة على معرفة الحالات النفسية مفيدة لمن يعمل في مراكز الاتصال (call center) أيضا، وسأشير إلى ذلك لاحقا. على أية حال فقد أشار أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:120) إلى أن استشفاف المشاعر والحالات النفسية من خلال نبرة الصوت فحسب ليس مهمة سهلة على الرغم من أنه من المهم للعاملين في قطاع الأزمات والكوارث (١٢١) أن يكونوا قادرين على التفريق بين أن يكون المتصل (الذي يهدد أو يخبر بأنه في طريقه للانتحار) فعلا يريد الانتحار أو أنه فقط يتحدث عن محاولة الانتحار ويريد شخصا يستمع إليه ويفرّغ شحنة عواطفه... وهناك بعض المفاتيح (cues) التي يمكن من خلالها التفريق بين الخطر الفعلي المحدق بالمتصل وبين مجرد التنبيه، منها مثلا كما ذكرا (١٢٢):

- تغير نبرة الصوت وتبدلها ارتفاعا وانخفاضا، وإن كان لا يمكن تعميمها في كل الأحوال (لكن قد تعطي انطباعا بحالة المتصل...)
- خشونة الصوت (intensity)...
- سرعة الحديث وبطؤه...

ومن المجالات المهمة هنا اكتشاف الكذب والتدليس (Detection of deception) من خلال نبرة الصوت (١٢٩).

وفي الفصل الذي عقده بول درو وتريسي وولكر (Drew, Paul and Traci Walker, 2013) في مرجع روتليدج الأساسي للسانيات الجنائية حول اتصالات الإسعاف والطوارئ التي يجريها المواطنون لطلب المساعدة من الشرطة تحدثا عن أهمية الشخص الذي يرد على المكالمة لأنه مثل حارس البوابة (gatekeeper) الذي يقيّم مدى صدق المكالمة وكونها عاجلة أم لا، وكذلك دور هؤلاء الموظفين حيوي في مدى كون المكالمة حول جريمة ستقع أو وقعت، وهل تتطلب إجابة سريعة أم لا ومن ثمّ فلها أولوية قصوى، أو تتطلب تصرّفا حيالها أم فقط توثيقا ولا يمكن تفاديها. ولهذا قررا أن التفاعل بين المتصل والرادّ عليه (المجيب) تشكّل أهمية في التحقيقات الجنائية إن كانت مسجلة؛ فهذه المكالمات لغةٌ تلعب دورا مهما في التحقيقات وفي إرساء العدالة، وقد دُرست ودُرس كذلك هيكل المكالمة وتسلسلها من الناحية اللغوية اللسانية ونأمل أن تنال نصيبا من الدرس في اللغة العربية، فهي مهمة للتحليل ولتدريب العاملين في المجال أيضا.

وتحدث كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:285) عن اللغة المنطوقة بوصفها دليلا في اللسانيات الجنائية مفرِّقين بين خصائص المكتوب عن المنطوق، ومشيرين إلى تحديات كل منهما على حدة. فلا بد من وعي اللساني الجنائي بالفروق الطبيعية بين المكتوب والمنطوق وما يتيحه كل منهما للتحليل وما يفرضه من صعوبات وتحديات. كما أشاروا (٢٨٦) إلى أنه في بريطانيا حيث هناك أهمية -إلى حد ما- للدليل الصوتي فيُعتمد عليه في حال غياب أدلة أخرى ويعامل مكمِّلاً أو قرينة داعمة نظرا لما يتطلبه هذا النوع من التحليل المعقّد.

وأشاروا إلى عبارة طريفة وهي التوقيع أو الإمضاء الصوتي (acoustic signature) في ميدان خصائص التزوير وإمكانية التقليد، وهو قريب من التوقيع والإمضاء اليدوي الذي يمكن تزويره وتقليده (٢٨٧).

ثم تحدثوا عن دور اللساني التطبيقي (اللساني الجنائي) في مجال اللسانيات الصوتية وأنه يمكن أن يحدِّد أو يتعرف على مواصفات اللهجات والأساليب المنطوقة ولغات

الأقاليم والتنوعات اللغوية واللهجية (٢٨٧). وأفاضوا في شرح حادثة في ليدز ببريطانيا جرت الاستعانة فيها بمحلل لساني جنائي، ويمكن الرجوع إليها مفصلة في المرجع (٢٨٧).

ولا بد في التطبيقات العربية من الإشارة إلى البحث القيّم لمنصور الغامدي (الغامدي، منصور. ١٤٢٧) الذي قدّم فيه تحليلا مبنيا على قاعدة بيانات الصوتيات العربية إضافة إلى عينة أخرى، وخرج بنتيجة مفادها أن اللغة الإنجليزية تؤثر على أمد الصوت لدى السعوديين الذين يجيدونها وأن المدى أقصر من أقرانهم الذين لا يجيدونها.

الفئات الضعيفة في مجال القانون والقضاء

إن التعامل مع الفئات الضعيفة والمهمشة موضوع حيوي في العالم الغربي من عدة زوايا ومناظير فلسفية وسياسية منها: حقوق الإنسان، والنظريات الناقدة. ولو نظرنا إلى العمالة لدينا لوجدنا أنها فئات ضعيفة؛ لأنه يجتمع فيها الضعف والتهميش وكذلك مسائل الترجمة (اللغة)، وهذا الموضوع على أهميته وكونه من مقتضى العدل الذي يأمرنا به ديننا الحنيف وقِيمنا العربية الأصيلة مهمل لدينا بشكل كبير. بل ربما يدخل في تنبيه القرآن الكريم إلى وجود فئات ضعيفة في قول الحق سبحانه: «...وهو في الخصام غير مبين»، فأعتقد أن وزارات العمل والعدل لدينا في حاجة ماسة إلى إعطاء هذا الموضوع حقه من الاهتمام.

وقد ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:257) أن هناك أدلة قوية تشير إلى أن الجماعات الإثنية الثقافية التي تختلف عن تلك الجماعات المسيطرة تعاني في مواقف القضاء والقانون من تبعات ضعفها... فهناك تقاليد (لغوية) و(اجتماعية) قد تختلف ما بين المتهم أو الشاهد وتقاليد المحكمة عموما، وهذا فعلا وقع مع المتهم الفلبيني في المحكمة الموجودة قصته في الملحق رقم ١... وتأكيدا لهذا الأمر ناقش جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٥) أثناء حديثه عن الترجمة بنوعيها التحريرية والشفهية في المجالات القانونية والقضائية موضوع الظلم الذي من المرجَّح أن يقع على من هو غير متمكن من اللغة التي تُتداول بها الإجراءات القضائية والقانونية إذا لم يتوفر مترجم إمّا شفهي (فوري) أو تحريري، أو كان هناك مترجم لكن الترجمة غير دقيقة وغير أمينة، وأشار إلى مثل ذلك كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al

2017:290) فيما نقلوه عن بعض الأدبيات من احتمال وقوع سوء فهم ينشأ من الاعتماد على مترجم المحكمة. وهذا فعلا ما لمسته في مجلس القضاء مع الفلبيني في ملحق رقم ١. بل يرى جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٥، ٣٠٦) أن الترجمة حتى في الأمور الثانوية فضلا عن الأساسية لها تأثير على مجرى العدالة؛ ولذلك اقترح تدريب المترجمين في مجالات القضاء والقانون على الترجمة التحريرية والشفهية.

وقد أكّد أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:258) أن نظام التفاعل اللغوي قد يختلف بين الأطراف في مجالس القضاء والقانون...مثلا أخذ الدور والحديث والمقاطعة والصمت، متى أقاطع؟ ومتى أتحدث؟ ومتى أبدأ الدور؟ فهي تختلف بحسب الشخص: هل هو متهم أم قاضي أم محامي...

وأثناء حديثهما عن القوة والسلطة في السياق القانوني (المحكمة) تحدثا في مبحث عن القوة والسلطة في السياق القانوني (الشرطة) (٢٦٣)، وعن الدقة في كتابة الإقرار في الشرطة (٢٦٤)، أي: هل هو بلغة العسكريين ورجال الشرطة أم بلغة المتهم ومفرداته وقاموسه... فالمتهم في الشرطة في موقف ضعيف دون شك.

وذكرا أنه خلال السنوات الأخيرة تنبهت الأنظمة القضائية حول العالم لحاجات الجماعات المهمَّشة أو الضعيفة فعدّلت في إجراءاتها لتواكب الإفادة القصوى لهذه الجماعات من القضاء والقانون (٢٦٩)، ومن هذه الفئات: الأطفال، ويتعلق بموضوع الأطفال أخذ الموافقة [الواعية منهم أو من أولياء أمورهم] (٢٧٠)، ومثلهم ذوو الاحتياجات الخاصة (٢٧٥). ومن الضعاف أيضا من تعرض للاعتداء الجنسي أو التعنيف الأسري ويخشى حياته (٢٧٤). وهذا الموضوع ملحّ عندنا للتنمية الاجتماعية والعنف الأسري وقضاياه، مثل حالات عندنا تُضطر المرأة التي تشتكي متحرشا أو معتديا للصمت والصلح في حال كان المتحرش سيدّعي أنها أغرته وهددها أنه سيشوه سمعتها ويجرّها للمحاكم في أُسَر لم تتعود ذلك ولا تقبل ذهاب المرأة للقضاء في قضايا تحرش جنسية؛ إذ قد يشوه سمعة الأسرة كاملة. وهناك الكثير من الحالات سمعنا عنها انتهت بالتنازل حتى لا تقاد الفتاة إلى المحكمة لأي سبب وتحت أي ذريعة، وهو ما يشكّل استغلالا يضغط به ضعاف النفوس على العوائل والأسر... فهذه الفئات الضعيفة في حاجة إلى معالجة وضعها لأنها قد لا تقول كل ما لديها لأي ظرف.

وقد تحدث نعومي قولدستين وزملاؤه (Naomi E. S. Goldstein & Sharon Messenheimer Kelley & Christina L. Riggs Romaine & Heather Zelle, 2012:299) عن تداعيات القانون الأمريكي ميرندا (Miranda) على بعض الفئات مثل اليافعين (Juvenile) أو من يُطلق عليهم في الشريعة غير المكلفين وغير الراشدين، وهو -في رأيي- يصلح للتوظيف لدينا في مسائل التكليف التي درسها الفقه الإسلامي في مباحث الجنايات وقضايا الأرش والدية، وسأشير هنا إلى الجوانب اللغوية في القضية؛ فالمسائل الشرعية لها أهلها. فقد تحدثوا (٣٠٣) عن التحذير الموجَّه إلى غير المكلف، أي هل يفهمه ويعيه ويعطيه وزنه الحقيقي أم لا؟ فلدينا مثلا قد يرتكب مراهقون جرما يطالب فيه الناس من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بإيقاع أقصى العقوبات وأقساها ليعتبر الآخرون؛ لكن القضية ذات جانبين: إنزال أقصى العقوبات لأخذ الحق متحقق؛ أمّا قضية اعتبار الآخرين ففيه نظر خاصة المراهقين الآخرين الذي لا يتابعون أو لا يفهمون أو لا زالوا صغارا، فلا يمكن أن يكونوا ممن يعتبرون إلا إذا أدخلنا عقوبات الجرائم والتحذير منها في المنهج المدرسي، وهذا له تبعاته التربوية. ولهذا ما الحل مع المراهقين الذين يرتكبون ما ارتكبه من قبلهم لكن دون علم بتبعات جرائمهم وخطورتها وحجمها الجنائي؟ فأكثر المراهقين بطبيعة سنهم لتوّهم خرجوا للحياة ولا يعرفون عقوبات ولا جرائم، فهم محبوسون في عالمهم لا يطّلعون على ما يُكتب عن الجرائم والتأديب؛ فأعتقد أن الإفادة من الجدل في النقاش حول هذه القضايا في اللسانيات الجنائية مما لا يستغني عنه القاضي والمحامي والفقيه والمختص بالشريعة.

ويتصل بهذا النقاش ما ذكره فرانسيس روك (Frances Rock, 2012:325) بأن هناك شعورا متناميا بأن الوعي القانوني بما في ذلك حقوق الاحتجاز والحق في الصمت أو الكلام والتوقيف يجب أن تكون كلها حاضرة في المنهج الدراسي (Rock, 2007:325) وبرامج التعليم للراشدين من متعلمي اللغة لغة ثانية. وبناء عليه يمكن لنا أن نقيس عليه العمالة التي لا تفهم اللغة العربية ولا الثقافة المحلية، فقد نطالب بتوصيل الوعي القانوني عند توقيعها العقد، وشبيه به التحذير الذي نقرأه على متن الطائرات القادمة إلى المملكة العربية السعودية أن «القتل عقوبة مهرّب المخدرات»، فقد يكون هذا التحذير من الناحية القانونية كافيا؛ لكن كيف يتصرف من تورط ولم يعلم إلا على متن الطائرة والرحلة بحجم هذ العقوبة التي تنهي حياته؟ هل لديه خط رجعة؟ وهل

التحذير أيضا عند استخراج بطاقة الصعود أو الحجز ليتمكن من التراجع؟ وهل هناك إمكانية بأن يُعطى أملا في تراجعه مثلا بأن يُقال من سلّم نفسه سينجو أو حول ذلك؟ هذه المسائل المهمة التي تتعلق بحياة أناس ضعفاء غير واعين لغويا يجب ألا تكون غائبة عن المشرّع القانوني؛ فهي وإن بدت بعيدة عن تخصصه إلا أنها متعلقة بميدانه وبمطلب العدالة الذي ينشده.

ومن ناحية تحليلية لغوية لسانية بحتة درس هؤلاء الباحثون (Naomi E. S. Goldstein & Sharon Messenheimer Kelley & Christina L. Riggs Romaine & Heather Zelle, 2012:303) طول التحذير القانوني، وكم تبلغ عدد كلماته (يقع عادة ما بين ١٤٦-٥٤٧)؟ وما مستوى مقروئيته (٣٠٤)؟ ومدى تعقيد الجملة فيه، ومفرداته (٣٠٥). فلا بد لنا من تحليل هذه القضايا: هل يفهم غير البالغ معنى مفردات القانون؟ وهل هي مناسبة لفهمه؟ على سبيل المثال، لو وضعنا هذا التحذير على مدخل حديقة عامة:

«إن رمي المخلفات سيكبّدك غرامة مالية ويخوّل السلطة باحتجازك» ورأينا عاملة غير عربية ترمي المخلفات أو طفلا مثلا في العاشرة، فما موقفنا بوصفنا مسؤولين؟ إن التأمل اللغوي في مثل هذه المواقف لا غنى عنه لمن يروم العدل والإنصاف.

كما بحثوا التخلف العقلي وقضايا أخرى ذات صلة (٣٠٩)، أعتقد أن الدين الإسلامي لم يتجاهلها؛ لكن علينا الإفادة مما تتيحه لنا اللسانيات الجنائية من أدوات ليكون عملنا مؤصلا تأصيلا إسلاميا وكذلك متسلحا بالعلم المنهجي الحديث.

وقد تحدثت سوسان سيليقسون (Berk-Seligson, Susan 2012:421) عن بعض القضايا اللغوية المهمة، منها:

تحقيق السلطات مع اللاجئ السياسي ومع المهاجرين (٤٢٣) باعتبارهم من الفئات الضعيفة، وذكرت أنه في الترجمة القانونية والقضائية عادة ما يكون هناك مجال للتأثير الذاتي للمترجم، وأن الترجمة في مثل هذه المواقف ليست محايدة (٤٣٤)؛ ولهذا قررت أنه إذا كانت النزاهة مطلبا للعاملين في الترجمة في مجلس القضاء فربما تكون غير متحققة تماما لما يعتري الترجمة من ذاتية. وقد ذكر سولان (Solan, 2012:89) في إشكالات الترجمة

الغموض التركيبي (النحوي)، والغموض الدلالي، وكذلك الغموض في الإحالات (الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات) (٩١). ومثل ذلك في رأيي الغموض الثقافي، وفي هذا الصدد نذكر مرة أخرى موقف الترجمة للفلبيني المتهم المذكورة في الملحق الأول من هذا الكتاب. كما أشار إلى ضبابية معنى بعض الألفاظ وغموضها (٩٢). وفي حديثه عن الترجمة أشار سولان (Solan, 2012:89) إلى أن هناك ترجمة ما يقوله المتهم وما يُقال له سواء في قاعة المحكمة أو في تحقيق الشرطة، إضافة إلى الترجمة الاحترافية للمعاهدات وغيرها... وللأسف فالواقع لدينا يشير إلى أنه قد لا يحظى المتهم بتوفير مترجم احترافي يراعي ما طرحنا من قضايا.

كما أشار العصيمي (٢٠١٩/ ب) إلى أن اللسانيات التطبيقية لم تعد محصورة في الميدان الأكاديمي؛ إنما صارت تخاطر في بعض تخصصاتها في ميادين الصراع والأزمات والحروب والكوارث، ومن ذلك ما عرض له بيتر باتريك (Peter L. Patrick, 2012:533) من قضايا الإفادة من اللغة والتحليل اللساني الجنائي في قضايا اللجوء السياسي والمهاجرين مشيرا إلى أنه في هذه القضايا يُفحص عدد من الأدلة للتأكد من صحة ادعاءات طالبي اللجوء والهجرة، ومن بين الأدلة التي تُفحص الدليل اللغوي: مقابلات وتسجيلات للتحقق من موثوقيتها وصدقها.

وأضاف أنه يُركَّز على بعض الأدلة اللغوية وليس عليها كلها، وفي هذا السياق ناقش ميدانا طريفا نشير إليه بشيء من التفصيل -كما ذكره. وهو تحليل اللغة لتحديد المنشأ والأصل ويطلق عليه اختصارا (لادو) (LADO: Language Analysis for Determination of Origin)، الذي يستخدم لتحديد الخلفية اللغوية للاجئ والمهاجر، وهو ما سنشرحه في المطلب التالي.

على أية حال فقد ألمح جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٤) إلى أن الاستجواب الإكراهي والقسري قد لا يقتصر على الفئات الضعيفة؛ بل يمتد إلى الفئات الأخرى بسبب السطلة والنفوذ التي يتمتع بها القاضي والمحامي ومحقق الشرطة. وفي هذا الصدد أشار إلى دراسات أظهرت آثارا لغوية لذلك النفوذ تمثّل في بعض الأدوات اللغوية للمتهمين والشهود مثل (التردد، وعدم ترابط الكلام، وتخفيف اللغة)، وربما التلعثم، كما أظهرت تلك الدراسات أيضا أن الشهود والمتهمين الذين يستخدمون لغة أقل سلطة يُصدّقهم

الآخرون بشكل أقل من غيرهم؛ ولهذا قد تكون هذه الوسائل اللغوية (السلطة والنفوذ) مؤدية للظلم الاجتماعي. فمن الممكن ألا يُصدِّق القاضي والمحقق من لغته تختلف عن لغة القاضي والمحقق أو عن تنوع القاضي والمحقق لهجتها! ولنا أن نتساءل هل استخدام تنوعي: (الفصحى، والدارجة) له تأثير في مجلس القضاء والشرطة؟ مثلا إذا كان القاضي أو المحقق أو ضابط الشرطة من منطقة تختلف عن منطقة المحقَّق معه/ م من حيث اللهجة، ألا يؤثر ذلك على مجرى العدالة ومسار التحقيق؟ ألا يؤثر استخدام المحقَّق معه/ م لبعض التراكيب الدينية أو إهمالها؟ إذا كان القاضي أو المحقق أو ضابط الشرطة من الغرب بينما المحقَّق معه/ م من الشرق المختلف لهجة وربما سمْتاً فهل لذلك تأثير من أي نوع على التحقيق؟

علينا إذن الانتباه إلى ظهور بعض الأدوات اللغوية لدى المتهم أو المتخاصمين كالتردد والتراجع اللغوي والتلعثم؛ فربما تكون هذه الأدوات تعبيرا عن ضعف المتهم وضعف أدائه وليس لضعف حجته.

تحليل اللغة لتحديد المنشأ والأصل (لادو)

(LADO: Language Analysis for Determination of Origin)

و «الجواز اللغوي: linguistic passport»

أشار العصيمي (٢٠١٩/ ب) إلى أن اللسانيات التطبيقية أصبحت تدرس مشاكل اللاجئين والمهاجرين اللغوية ومناطق الصراعات، وأصبحت بحكم بحثها في مشاكل الحياة اليومية المتعلقة باللغة تخوض في مشاكل الأزمات والكوارث اللغوية، ومن المجالات التي تهتم بها اللسانيات التطبيقية ممثلة باللسانيات الجنائية ما يسمى اختصارا (لادو) (LADO: Language Analysis for Determination of Origin) الذي أفاد بيتر باتريك (Peter L. Patrick, 2012:534) بأنه ظهر في التسعينيات من القرن الماضي نظرا لحاجة المكاتب الإسكندنافية المهتمة والمختصة باللاجئين إلى تحديد هويات اللاجئين وأصولهم وجنسياتهم، وهو كما ذكر ميدان تطبيقي صرف. وبهذا -يواصل بيتر باتريك- فهو خلاف المجالات المعرفية الأخرى في اللسانيات التطبيقية مثل الاكتساب والتعلم واختبارات اللغة وغيرها التي نشأت في الحقول الأكاديمية؛ إذ نشأ تطبيقيا

مهنيا صرفاً. فالدول التي تهتم باللاجئين والمهاجرين وضحايا الصراعات والنزاعات أو على تماس مباشر معها لا تستغني عن مثل هذه المعارف اللسانية.

كما أضاف (Peter L. Patrick, 2012:535) أن مواثيق لادو ووثائقه كتبها لغويون مختصون بحقول اللسانيات التطبيقية المتعددة من أستراليا وهولندا والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة، وبذلك فهي تعد مرجعية في المحاكم الأوربية. إضافة إلى ذلك أشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:288) إلى أن استخدام لادو لا يخلو من جدل على الرغم من الإفادة منه وذلك في دول مثل: أستراليا، وبلجيكا، وألمانيا، وهولندا، والسويد، وسويسرا، وبريطانيا.

وقد وضّح بيتر باتريك (Peter L. Patrick, 2012:536) أن الباعث خلف العمل بلادو هو أن طريقة كلام شخص تكشف -إلى حد كبير- هويته ومكان ولادته ونشأته، مشيرا إلى مسمى طريف وهو «الجواز اللغوي: linguistic passport» الذي يعد شهادة عبور للشخص وأصله ومنشئه ولغته الأم. مؤكدا أن لادو يُستخدم للتحقق من صحة دعوى اللاجئ أو تكذيبها. فربما يستغل لاجئ من أرض مجاورة للعراق -إيران مثلا- الوضع الإنساني في العراق ويقوم بادعاء أنه عراقي للحصول على اللجوء الذي يحصل عليه العراقي وللتمتع بالميزات التي يتمتع بها العراقي، وقد يقوم بذلك لأغراض تجسسية لصالح إيران مثلا في الدول التي تؤوي اللاجئين والمهاجرين أو لهدف شخصي.

وقد أشار كذلك (Peter L. Patrick, 2012:537) إلى أن لادو لا يقتصر على التحقق من النسبة إلى دولة فحسب؛ بل قد يذهب أبعد من ذلك فيحدد إقليما معينا ومجموعة كلامية خاصة، على سبيل المثال لدينا في المملكة العربية السعودية تميل طريقة النطق في المنطقة الشرقية إلى التماهي مع أهل الخليج في البحرين والإمارات أكثر من تماهيها مع أهل الشمال في السعودية أو في الجنوب، وتعيننا إستراتيجية لادو على تحديد الشخص السعودي وتعيين إقليمه الذي نشأ فيه وتأثر به. كما أشار (Peter L. Patrick, 2012:537) إلى اعتراض بعض الباحثين مثل فراسر (Fraser, 2011) بأن بعض اللاجئين يعانون من الانتقال من مكان إلى مكان ومن عدم الاستقرار مثل لاجئي سوريا؛ ولذلك ربما تتعرض لغاتهم إلى التغير ويصبح من الصعب تحديد مكان

نشأتهم، وقد يصدق أيضا على الجيل الثاني من اللاجئين. ولهذا فقد أكّد بيتر باتريك (٥٣٧) ضرورة التسلح المعرفي بالخلفيات اللغوية والسياقات الجنائية والتنوعات اللهجية للأقاليم المبحوثة حتى يؤدي لادو إلى نتائج موثوقة. فلا بد مثلا أن يكون من يقابل اللاجئين من العراق عارفا بأقاليمها وتعدد‌ياتها وتنوعاتها. فقد يضطر عراقي إلى النزوح إلى سوريا ومن ثمَّ يتأثر بلهجة الإقليم السوري الذي نزح إليه، فلا بد من معرفة الخلفيات السياسية والتاريخية لمواطن النزاع لمن يشتغل بهذا الميدان. وفي هذا السياق يشير كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:289) إلى حادثتين أُفيد فيهما من التحليل الجنائي الصوتي وبالأخص (لادو)، الأولى حدثت في بلجيكا مع طالب لجوء يدّعي أنه من بروندي في غرب أفريقيا، والأخرى في أستراليا لطالب لجوء يزعم أنه أفغاني بينما هو باكستاني في الحدود المتاخمة لأفغانستان حيث هناك تقارب بين الباكستانيين والأفغان، والأفغاني يُمنح اللجوء بينما الباكستاني لا يُمنح، ويمكن للمهتم الرجوع إلى تفاصيل الحادثتين في المرجع المشار إليه.

وقد أشار بيتر باترك (Peter L. Patrick, 2012:537) إلى أن بعض الدول مثل بريطانيا لا تهتم بتوظيف اللغوي ولا كذلك بالتدريب اللغوي في مكاتب حدودها التي تتعامل مع اللاجئين والمهاجرين؛ أمّا في سويسرا مثلا فهناك توظيف لهم عبر الوكالة اللغوية للمكتب الفيدرالي السويسري للهجرة (The Lingua Agency of the Swiss Federal Office of Migration). ومثلها السويد (٥٣٨) التي تهتم بكون اللغويات خلفية لدى من يعمل في هذا المجال مع المهاجرين واللاجئين أو سبق له دراستها. وتقوم الشركات العاملة بهذا المجال بالتوظيف في دول متعددة مثل كندا وأستراليا والولايات المتحدة وغيرها (٥٣٨)... وقد أشار (٥٣٩) إلى أنه يمكن الإفادة من لادو في مكاتب الهجرة ورعاية اللاجئين وكذلك في قضايا الاستئناف حين رفض الطلب، فيُستعان بالتحليل اللساني اللغوي في إثبات الحكم أو دحضه واستئنافه. فهل يمكن لنا والحالة هذه أن نستغني عن هذا الجانب الاستثماري المهم في الميدان اللغوي في العصر الحاضر؟! بل هو أيضا ميدان سياسي وحقوقي وحضاري في آن واحد.

كما أشار بيتر باتريك (Peter L. Patrick, 2012:540) إلى أن اللساني يستعين بالمعارف والأدوات اللغوية واللسانية في التحليل في لادو، والمقصود بها: المستويات

اللغوية والعناصر المعروفة مثل الصوت والصرف والتركيب والدلالة والتداولية والاكتساب والتنوعات اللغوية واللهجات وغيرها. وأكّد مرة أخرى (٥٤١) على الدور الحيوي للسانيات الاجتماعية التي بها يمكن التنبؤ باللهجات والتنوعات المعيارية والآيديولوجيات والأقاليم في المناطق المبحوثة. وقد تحدث عن المجالات اللسانية الاجتماعية بشيء من التفصيل (٥٤١) سنتجاوزه. وأكّد على مركزية الدور اللغوي والخلفية اللسانية في القيام بلادو (٥٤٢). كما تحدّث (٥٤٣-٥٤٦) عن التحفظ العلمي على كون من يعمل في لادو أحيانا يكون متحدثا أصليا للغة التي يتعامل بها مع طالبي اللجوء دون الخلفية اللغوية اللسانية؛ إذ يُفقِده ذلك الأحكام العلمية ولا يعي بالتفصيل اللهجات والآيديولوجيات اللغوية، وهو بذلك يرمي أن معيار المتحدث الأصلي لا يغني عن خلفية لغوية لسانية؛ إذ أكّد بيتر باتريك (Peter L. Patrick, 2012:546) على ضرورة توفر شرط المتحدث الأصلي في العمل في لادو، وهو بذلك يرى ضرورة التحدث الأصلي مع امتلاك معرفة لغوية لسانية.

ومثل هذا الجدل نجده في كريستوفر هول وزميليه (Hall, Christopher et al 2017:291)، حيث أشاروا إلى العوامل التداولية الاجتماعية (Sociopragmatic) ودورها المركزي في التحليل اللساني الجنائي. وأفادوا بأن مثل هذا التحليل يتأكّد في الثقافات التي فيها تنوع ثقافي لغوي اجتماعي في بيئات تعددية إثنية جغرافية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وأوروبا وغيرها، حيث يسهم اللساني التطبيقي في إرساء العدالة في أنحاء العالم (Hall, Christopher et al 2017:291).

وأعتقد أنه يمكن الإفادة من هذه التقنيات والأدوات مع العمالة الوافدة وكذلك في مناطق الصراع وبؤره الملتهبة في مناطق الشرق الأوسط كاليمن وسوريا والعراق وليبيا وتونس... وكمثال يسير لقصة حدثت لي في بريطانيا حين كنت مبتعثا ربما توضح إفادتي لغويا في تلك القصة من تحديد لهجة الأقاليم. وكانت أحداثها على هذا النحو:

كنا أثناء دراستنا نتطوع ونعمل في المدرسة السعودية التي يقصدها السعوديون والخليجيون والعرب، وكنت حينها وكيلا للمدرسة، ومن ضمن أعمال وكيل المدرسة حل المشاكل التي تنشأ بين الطلاب. فأرسلت لي المعلمة طالبين في الخامس الابتدائي أعمارهم في الحادية عشرة أو الثانية عشرة، أحدهما من السعودية من منطقة نجد،

والآخر من أصول فلسطينية لكنه مقيم مع عائلته في بريطانيا. وكان خطبهما أنهما تلاسنا وسبّ كل منهما الآخر.

فسألت السعودي ماذا قال لك زميلك؟

فأجاب: قال لي (كل...)

وهذه العبارة أعرف بحسّي اللغوي أن من المستبعد أن يستخدمها زميله الفلسطيني إلا بعد أن يعيش مع سعوديين ولفترة طويلة.

فقلت: أريد ما ذا قال بالضبط.

فكرّر نفس العبارة.

فقلت: وبم رددت؟ أو ماذا قلت له ابتداء؟

فقال: ما رددت بشيء، ولم أبتدئ بشيء.

ثم سألت الفلسطيني نفس السؤال الذي طرحته على زميله.

فأجاب: قال لي (يا...)

ومثلما حدث مع زميله السعودي، أعرف بحسّي اللغوي أنه من غير المحتمل أن يستخدم زميله السعودي اللفظة إلا بعد أن يعيش بين فلسطينيين أو أردنيين لفترة.

فكررت عليه: ماذا قال بالضبط.

فقال نفس العبارة.

فقلت: وبم رددت؟ أو ماذا قلت له ابتداء؟

فقال: لم أرد بشيء، ولم أبتدئ بشيء.

ومن خلال ما سمعت توقعت أن كلا منهما قد شتم زميله باللفظة التي يدّعي أن زميله شتمه بها. ومما زاد في شكوكي أن كلا منهما لم يحفظ الكلمة التي شتمه بها زميله!

ثم واصلت معهما بأن يصدقا، وحتى لا أضغط عليهما بشكل غير تربوي سألت كلا منهما هل أنت الذي قلت الكلمة التي تزعم أن زميلك قالها لك، هل أنت قلتها

له؟ وفعلا صارحتُ كلا منهما بأن زميله لا يعرف اللفظة التي يزعم هو أن زميله تلفظ بها عليه. في النهاية اعترف كل منهما بأنه فعلا تلفظ على زميله بالعبارة التي يدعي أن زميله تلفظ به عليها. فقد كنت قادرا بحس لغوي يسير أن أتنبأ بأن كلا منهما تلفظ على صاحبه باللفظة التي يتقنها وتنتسب إلى لهجته.

على أية حال، فالتحليل اللساني الجنائي الصوتي هنا مثله مثل أي تحليل آخر لا يكون برهانا لا يقبل الجدل (انظر: كريستوفر هول وزميلاه Hall, Christopher et al 2017:289)، فهو يبقى تحليلا علميا قابلا للدحض. وأشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:289) إلى إسهام اللساني فيما نقلوه عن الرابطة الدولية للصوتيات الجنائية والصواتة (the International Association for Forensic Phonetics and Acoustics:IAFPA) المتمثل في العمل على تدريب المتحدث الأصلي الذي يعمل في هذا المجال، كما يسهم اللساني بمعرفته العميقة في هذا المجال حول اللهجات والتنوعات والأساليب اللغوية. وأكّدوا بهذا أن اللساني التطبيقي يعمل مع المختصين في مجالات حقوق الإنسان لإرساء العدالة في العالم (Hall, Christopher et al 2017:289).

مواصفات اللغة القانونية وطبيعتها

أشرنا في أكثر من موضع من هذا الكتاب إلى اختصاص اللغة القانونية والقضائية بمظاهر لغوية تستحق التوقف عندها واستكشافها، وفي هذا الجزء نغطي بعضا من هذه المظاهر والخصائص. فيشير سولان وتيرسما (Solan & Tiersma, 2012:6) إلى أن القوانين كُتبت لأجل أن تُطاع ويُنصاع لها؛ و ذلك يعني -في رأيي- أن تكون مفهومة ومحددة وممكنة. وهذا يدعونا للانتباه إلى هذه القضية، وكمثال شخصي على إشكالية عدم الدقة في التوجيه أو في الفهم:

كوني ناظرا لوصية والدي رحمه الله، وعلى الرغم من أنني خريج معهد علمي تابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومتخصص باللغة العربية لم أكن أعلم أن مصطلح «الوصية» غير مصطلح «الوقف» للمرحوم وغير مصطلح «الثلث» إلا من محامٍ كان قاضيا سابقا صحح لي خلال الحديث أن الوصية تكون بعد الوفاة؛ أمّا الوقف فقدً يكون قبل الوفاة، وكان هذا بعد نظارتي بعشر سنوات! فالدقة المتناهية في تحديد

المصطلحات القانونية والقضائية مطلب ملحّ لأنه يؤثر على حياة الناس ومصائرهم وأموالهم.

ومثال آخر شخصي[1] أن والدتي رحمها الله كانت تردّد في حياتها: «وكيلي الله ثم صالح» ولم يكن هذا مثار جدل إلا عندما أردنا إثبات الوصية في المحكمة، فنشأت تساؤلات عدة لإبراء الذمة، منها: هل قالت وكيلي أي ناظر وصيتي؟ أو هل كانت تعيّن إخراج ثلث لها أم أقل؟ وغيرها من الأسئلة التي توضّح أهمية الدقة في لغة القضاء، والتي تفتقر إليها اللغة المستخدَمة بين الناس؛ فقد كنت أفهم أنا وغيري أنها تقصد هو ناظر ثلثي ووصيتي بحكم أنها -رحمها الله- عامّية ولا تقرأ ولا تكتب وتعتمد عليّ كثيرا في المسائل الشرعية؛ بينما فهم آخرون خلاف ذلك، وهو أنها تقصد القيام بتوزيع التركة فقط، والأمر لم يكن محل نقاش أو جدل في حياتها أو بعد وفاتها إلا في أروقة القضاء الذي يتحرى الدقة. فما موقف القاضي في مثل هذه الحالة؟

وقد قرّر مالكوم إدواردس (Malcolm Edwards. 2014:239-240) أن هناك شروطا للغة القانونية -التي عادة ما تكون مكتوبة- يجب أن تتصف بها مثل: أن تكون محددة ودقيقة، وأن تتجنب الغموض والعمومية والحشو. فهي في رأيي تختلف عن اللغة الأدبية مثلا التي مدارها على الغموض وعلى المجاز والتورية والكناية وغيرها.

وتحدث كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017) بإسهاب عن مواصفات اللغة القانونية مشيرين إلى أن اللفظة أو الجملة قد تكون غامضة أو يكتنفها الغموض -وفي رأيي أن الأصل في اللغة الغموض ولا يزول إلا بقرائن- ولذلك تحاول اللغة القانونية التغلب على الغموض الموروث في اللغة بأن تخفف منه قدر الإمكان، مثلا بتكرار الاسم المقصود بدل الضمير أو بدل الإحالة إليه...

وأشار تيرسما (Tiersma, 2012:13) إلى أن جميع الأنظمة القضائية والقانونية طوّرت خصائص لغوية تختلف عن تلك الخصائص اللغوية للغة العامة التي تُستخدم بين العامة.

١- أرجو أن يعذرني القارئ الكريم على كثرة الأمثلة الشخصية وذلك لعدم وجود بيانات ودراسات في هذا الميدان تفي بالحاجة. وغايتي هي الشرح بما أستطيع.

ويؤكد ماتيلا (Mattila, 2012:27) أن لغة القضاء تعد من اللغات المهنية الخاصة بأغراض خاصة[1]، وتتميز بمصطلحاتها الخاصة، وتختلف عن اللغة العامة في عدة مستويات لغوية منها المفردات والتركيب والدلالة والأسلوب؛ أي يمكننا أن نقول: إنها تمتد من المفردات إلى الخطاب اختلافا عن العامة. وما يزيد في التعقيد ما ذكره ماتيلا (Mattila, 2012:31) من أن لغة القضاء تستخدم خليطا من المفردات التي تستخدمها اللغة العامة بنفس المفهوم أو بمفهوم مهني مختلف أو متشابه مما يزيد الأمر تعقيدا! فينتج عن ذلك في رأيي التداخل والتشويش أحيانا. وأشار كذلك ماتيلا (Mattila, 2012:37) إلى أن للغة القضاء مفردات خاصة. وأسهب جون جيبونز (٢٠٠٤: ٢٩٨) في ذكر بعض المصادر الرئيسة التي يمكن أن تُحدث صعوبات بين الأطراف في التواصل في أروقة القضاء والقانون، منها:

- تراكيب النصوص القانونية
- الطبيعة الأسلوبية الكتابية للنصوص القانونية
- المصطلحات التقنية المهنية في الخطاب القانوني
- طبيعة العلاقة بين الأطراف وهي علاقة تسودها السلطة والنفوذ والهرمية

بل ذكر أولسون (انظر مثلا Olsson, John, 2018:188) بعض المفردات والعبارات والمتصاحبات التي تميّز اللغة القانونية عن غيرها، مثلا في العربية: مع سبق الإصرار والترصد، حكما نهائيا، على ذمة التحقيق، حكما غيابيا...

ولهذا فإنني أرى أن هذا مشروع بحثي ما بين القضاء واللغة يتكون من ثلاثة فروع:

١- بناء مدونة قضائية

٢- تصنيف معجم مفردات وتراكيب ومفاهيم قضائية

٣- بنك للمصطلحات المهنية في القضاء والقانون

١- طبعا ليس المقصود أن غيرها من اللغات المهنية الخاصة لا تستحق أن تُدرس وتُحلل ويؤلف لها معاجم خاصة مثل اللغة الطبية والإعلامية والسياسية وغيرها؛ إنما هذا تأكيد فحسب على ما تتميز به اللغة القانونية عن اللغة العامة.

وقد ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers, 2014:279) بعض الخصائص الدلالية التي تميز اللغة القانونية والقضائية، وأشارا إلى أنه عادة يلجأ القضاة إلى القواميس لاستجلاء المعنى؛ لكنهما انتقدا ذلك حيث يرى اللغويون أن القواميس في أصلها محدودة وغير دقيقة (٢٨١) [وغير شاملة لجميع المعاني أيضا؛ فلا يوجد معجم شامل لجميع معاني الألفاظ في اللغة]. ونقلا عن قودارد (Goddard, 1996:254) أن هناك اتفاقا عاما على أن للكلمات معنى مركزيا (core meaning) وعدة معانٍ أخرى مختلطة (fuzzy meanings).

ويريان (٢٨١-٢٨٤) أن اللغة المصطلحية القضائية يقوم بمهمة استجلائها القضاة والمحامون؛ أمّا اللغة العامة فهذا دور اللساني الجنائي، ويمكن استشارة العامة عن طريق الاستعلام (survey)، إلا أننا الآن يمكن أن نفيد مما تقدمه لنا لسانيات المتون من خدمة جليلة لاستكشاف المعاني في الاستخدام وسياقاتها.

كما تحدث هيلتونين بشيء من التفصيل عن الخصائص التركيبية والنحوية للغة القانونية (Hiltunen, 2012:41) منها:

- الطول، فهي تتميز بطول الجمل ربما للتوضيح والتأكيد والاحتراز...
- التداخل، أي جمل داخل جمل أو نقول شبه جمل ومتعلقات مثل: الذي، ذلك، المشار إليه... (انظر Hiltunen, 2012:43)، وفيها إحالات محددة.

وأشار جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٠) إلى أن طول الجمل القانونية سببه في الغالب توضيح عدد من المفاهيم والقوانين الأساسية، واستدل بما تراه اللغويات النفسية من أن الجمل المعقدة وتراكيبها (جمل الصلة وشبه الجمل والظروف) واستخدام المجاز، كل ذلك يؤدي إلى صعوبة الفهم. فطول الجمل القانونية في رأيي وإن رام التوضيح فقد يكون سببا للغموض.

كما أشار هيلتونين (Hiltunen, 2012:47-8) إلى الخطاب القانوني المختلف عن غيره من الأصناف الأدبية الأخرى والذي جعل من أمن اللبس وفك الغموض هدفا للكتابة القانونية والقضائية بخلاف الأدبية والبلاغية التي تميل إلى الغموض والمجاز والتورية -كما أشرنا قبل قليل. وناقش جون جيبونز (٢٠٠٤: ٢٩٨) مراحل

اللسانيات التطبيقية في اللغة القضائية (الجنائية عموما) لمن يروم دراسة هذه اللغة ذاكرا ثلاث مراحل:

١- فهم طبيعة اللغة القانونية (الخاصة والعامة)

٢- تأمل صعوبات التواصل بين الأطراف التي يمكن أن تنشأ بسبب تلك الطبيعة

٣- محاولة اتخاذ إجراءات كفيلة بالتغلب على تلك الصعوبات والمشاكل

وبناء على ما تحدثت عنه الأدبيات (انظر مثلا سولان وتيرسما Solan & Tiersma, 2012) من الخصائص اللغوية المتعددة للغة القضاء والقانون، مثل الأسلوب والمقام والخطاب والعناصر اللغوية الصغرى كالمفردات والنحو والدلالة فإننا بحاجة في اللغة العربية لاستخراج هذه الخصائص ودراستها وتحليلها، مثل: استخدام جمل الصلة، العواطف، الروابط أو عبارات الربط، المسببات، النتائج...

كما تحدّث شين (Schane, 2012:100) حديثا مفصلا في فصل عن أفعال القول، من ضمن حديثه ألمح إلى الفرق بين الوعد (سأعطيك، ألتزم لك ب..) والعرض (قد أعطيك، قد ألتزم...) (١٠٥)، وكذلك بين الالتزام أو التعهد (commitment) والإلزام (obligation) (١٠٦). فلا بد من وعي المتعاملين بالطبيعة (اللغوية) للشروط خاصة شروط الشركات ومزودي الخدمة في عقودهم، فبعض الشروط تكون بمنزلة التهديد خاصة للضعيف أو يكون هدفها حماية للشركة أو مزود الخدمة... وهذه مهارة (خِدَع لغوية) يجيدها من يعمل في التسويق أو في الإدارات القانونية للشركات.

على أية حال فقد استدرك كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:280) على مقولة خصوصية الخطاب القانوني بأنه مثله مثل المهن الأخرى كالطب والأكاديميا والتي قد يُتهم فيها أصحابها بالجنوح إلى الصعوبة لكي يظلوا محتكرين لتخصصهم وكذلك ليبرروا ما يطلبونه من رسوم عالية جرّاء الصعوبة في المهنة، فالمحامي والطبيب والأكاديمي قد يتعمدون أن تبقى مهنتهم غير واضحة للعامة ولغير المختصين! ويشبه ذلك ما كان يُنقل عن الأخفش الأوسط بتعمّد صعوبة المسائل للتكسب (انظر لهذا القول في: ولد اباه، محمد المختار. ١٤٢٩ – ٢٠٠٨: ١٢٠، وأودّ إزجاء شكري الجزيل للزميل العزيز أ.د. أحمد العضيب الذي أرشدني إلى المرجع والموضع).

هذا الأمر دفع بمحامين ليبراليين (أو أكثر تحررا) ومختصين بالنظام القضائي ولسانيين تطبيقيين إلى العمل معا والدعوة إلى تبسيط لغة الأنظمة والقوانين والمكتوب من الوثائق الرسمية حتى يتسنى للعامة فهمها دون مشاكل، ما جعل تعليمات المحلّفين في كاليفورنيا تُترجم إلى «الإنجليزية البسيطة:plain English» (Hall, Christopher et al 2017:281).

ونتيجة لذلك -يستطرد كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:281)- نشأت شركات خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا تقوم بتيسير اللغة القانونية وتحريرها لأجل فهمها وتبسيطها، وهذا يؤكد لدى كريستوفر هول وزميليه (Hall, Christopher et al 2017:281) أن اللساني التطبيقي يبذل جهودا لجعل العالم مكانا أفضل للعيش؛ إذ جاءت هذه المبادرات نتيجة لتضامنهم مع المحامين والمترجمين وأصحاب الاختصاص لإفادة الضعفاء والعامة في موضوع حيوي كالقانون.

اللغة والقانون في العالم

في هذه الفقرات سأنقل ما ذكرته المصادر عن الجوانب اللغوية والاهتمام بها في المجال القانوني والجنائي عموما في مختلف دول العالم علّها تكون محل اهتمام صنّاع القرار في عالمنا العربي.

وأول ما يمكن ملاحظته أكاديميا وبحثيا أن في جامعة أستون في برمنغهام في بريطانيا مركزا للسانيات الجنائية هو الأول من نوعه على مستوى العالم واسمه بالإنجليزية: مركز اللسانيات الجنائية في جامعة أستون (The Centre for Forensic Linguistics at Aston University). وهو من المراكز النشيطة التي تقيم مدرسة صيفية للتوعية بالتخصص وللتدريب على منهجياته وأسسه وأدواته وطرقه البحثية.

كما توجد الجمعية الدولية للسانيات الجنائية (The International Association of Forensic Linguists:IAFL) التي تتألف في الأساس من اللغويين الذين يرتبط عملهم بالقانون كما ينص على ذلك موقعهم (https://www.iafl.org/)، وتهتم بالربط بين جميع المظاهر اللغوية والمظاهر القانونية مثل لغة القانون واللغة في الإجراءات القضائية واللغة بوصفها دليلا.

وأشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al. 2017:275) إلى أن تخصص اللسانيات الجنائية أصبح يُدرَّس في أكثر من أربعين جهة علمية في أكثر من خمس عشرة دولة في العالم، منها هونج كونج وكينيا وماليزيا ومالطا وإسرائيل وأستراليا، والتشيك، وسنغافورة... كما أفادوا بأنها قد تُدرَّس عن طريق دورات أو عن طريق برامج أكاديمية مستقلة كالدراسات العليا. وفي رسالة بريد إليكتروني من المجموعة البريدية لطلاب الدراسات العليا في بريطانيا (٢٩ نوفمبر ٢٠١٩) إعلان عن ورشة عمل تدريبية حول تحليل البيانات في الجرائم باستخدام لغة البرمجة آر (Workshop: Introduction to analysing data about crime using R).

كما تحدّث كارين (McAuliffe, Karen 2012:211) عن اللغة والقانون في الاتحاد الأوربي مبينا أن المترجم في القانون محامي-لغوي (Lawyer-linguist) ممن لديه لغة أمّ في إحدى اللغات ولديه كذلك معرفة بإحدى اللغات ولديه أيضا خلفية قانونية.

كما أشار توف (Skutnabb-Kangas, Tove. 2012:245) إلى أن هناك حقوقا لغوية متضمنة في حقوق الإنسان، وأطلق تركيب: الحقوق اللغوية بوصفها حقوقا للإنسان (language rights as human rights)، وتحدث عن الحقوق اللغوية للأقليات (٢٣٨)، وحديثه هذا يتداخل مع موضوعات السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. ولنا أن نطرح التساؤل التالي:

تأمل

هل نقول -بناء على ما قرره وأكّد عليه توف (٢٤٤)- وبناء على عدم إتقان العامي للفصحى وربما عدم فهمها تماما، هل من حق الشخص العامي خاصة كبار السن والنساء اللاتي لم يحظين بالتعليم هل من حقهم ممارسة دارجتهم وعدم قمعها؟ فليس لأي شخص قمع أي عامية أو دارجة. في المقابل هل يتساهل القضاة والقانونيون في التعامل بالعامية مع من يجد صعوبة في التعامل بالفصحى؟ وهل تجوز كتابة القوانين تبعا لذلك بالعامية لمن لا يتقن فهم الفصحى بشكل جيد؟

ولأهمية موضوع الفصحى والعامية أو (الدارجة) فسأعرض بعض الإشكالات التي طرحها أستاذي عبدالله الرشيد في نقاش هذه المسألة، وهي إشكالات يشاركه فيها الكثيرون، فهو يرى «أن اللغة الفصيحة السهلة التي تُكتب بها القوانين والأنظمة ميسرة مفهومة، ومن حق العامي الأمي أن يتكلم بلهجته التي هي غالبًا قريبة من الفصيحة إن كان لا يجيد غيرها». وهذا أمر أتفق معه فيه تماما. ثم عرض لقضية كتابة القوانين تبعا لذلك بالعامية متسائلا:

«ولكن المشكلة تظهر في الدعوة إلى الكتابة والتدوين بالعامية، ويكفي إظهارًا لخطرها أن العامية ليست واحدة بل هي عاميات، وتأمّلُ هذا يكشف كثيرا من الخلل والإشكالات».

وهذا مما أتفق معه فيه إجمالا؛ فيمكن أن أكتب القانون مثلا في منطقة جازان بالفصحى وأدرج تحته العامية (العامة) في جازان -إن كان لذلك حاجة طبعا- أو أكتب القانون في منطقة تبوك بالفصحى وألحق تحته العامية (العامة) في تبوك. ويبقى تساؤل أستاذي الرشيد في محله ومعتبرا ووجيها.

ثم أردف بذكر رأيه: «والأحسن أن يقال في الجواب عن (سؤال كتابة القوانين بالعامية): إن ذلك سيجعل القوانين مكتوبة بلهجات متعددة قد تبلغ في بلد واحد العشرات، ثم هبْ أنّنا أردنا مثلًا كتابة قوانين بلهجة أهل فيفا التي لا يفهمها سواهم فهل هذا عمليّ ومُجْدٍ؟ وقس عليها كثيرًا من اللهجات النائية القليلة الخروج عن بيئتها. ثم إن الأمر أيسر مما نتصور في مسألة فهم العامة للغة الفصيحة».

وأتفق معه على الإجمال منبّها على أن الفصحى تُبقى ولا تُزال من القوانين، لكن يكون هناك توضيح أو شرح بعامية المنطقة التي تُكتب فيها. وأؤكد على أن ما عرضه أستاذي الرشيد يبقى معتبرا ووجيها ويتفق فيه معه كثير من الباحثين والعلماء العرب.

ولا بد أن أفرق في هذا الصدد بين الكتابة بالفصحى والشرح بالعامية توخيا لاتباع منهج العدل وليس لأنه آيديولوجية يراد منها إلغاء الفصحى أو الإخلال بمكانتها. فمثلا حينما أنادي بعدم قمع العامية واضطهادها فهي مناداة تنبع من حقوق الإنسان

واتباع مبدأ العدل الإسلامي؛ في مقابل ذلك لا أنادي بقمع الفصحى أو الحد من انتشارها لأن هذا مناقض لما أنادي به في مجال العامية!

وإذا انتقلنا إلى أحوال الأمم المتقدمة في مجال اللغة والقانون نلاحظ أنها بدأت تهتم بهذا الجانب الحيوي، فقد تحدث قورتر وسينوز (Gorter, Durk & Jason Cenoz, 2012:261) عن الحقوق القانونية لغويا للأقليات في الاتحاد الأوربي، وكيف تطور الوضع وصار أفضل في الوقت الحالي من ذي قبل؛ بل إن التعددية اللغوية والتنوع اللغوي صارا أجندة سياسية للسياسيين (٢٧٠). ونحن نلاحظ كثيرا من الساسة يشيرون إلى التعددية والتنوع والاختلاف في أحزابهم ويرمون المحافظين في أي بلد بالانغلاق وربما العنصرية.

وتحدث تيرسما (Tiersma, 2012:248) عن اللغات الأصلية للولايات المتحدة وحقوق أهاليها في التعليم والصحة والتصويت. وكيف صار السكان الأصليون يحصلون على حقوقهم بما فيها الحقوق اللغوية.

وفي حديثها عن الصمت وكونه حقا للمتهم، ذكرت جانيت إنسوارث (Ainsworth, Janet 2012:287) أن الباحثين في اللغة لا يهتمون كثيرا بالصمت (الذي هو غياب اللغة) في مقابل الكلام، مثلما لا يهتم الباحث في مجال المعنى في المطبوع بأي ورقة بيضاء (٢٨٨)... وفي هذا الصدد نرى في الواقع أن الصمت يقول أكثر مما تقوله الورقة البيضاء؛ بل أحيانا تكون أبلغ من الحديث أو اللفظ، وأحيانا يكون الصمت رسالة، وهذا يؤيد ما نقوله: إن المكتوب يختلف في طبيعته وخصائصه عن المنطوق، ويصعب في بعض الأحيان نقل أحدهما بصيغة الآخر بدقة. على أية حال فالصمت المتعمد الذي يأتي ردا على ملفوظ قد لقي اهتمام اللغويين كما تقول (٢٩٠)... مثلا: قد يكون الصمت اعترافا من المتهم. وقد نستشف أن الصمت موافقة كما في قول النبي ﷺ: «والبكر يستأذنها أبوها وإذنها صماتها»، وكذلك قوله ﷺ: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله كيف إذنها؟ قال: أن تسكت»، فالصمت هنا في هذين الحديثين الشريفين يقومان مقام الموافقة؛ ولو لم يكن ثمّت موافقة لكان تلفظٌ بالرفض.

وأشار مامي أوكاوارا (Okawara, Mami Hiraike 2012:381) في حديثه عن الخطاب القانوني في اليابان إلى أن التنظيم الجديد عام ٢٠٠٩ أتاح الفرصة للغويين للمشاركة في النظام الياباني القضائي، وهناك دراسات وتحليلات لغوية أكاديمية على النظام القانوني في محاكم اليابان.

وأضاف ميزهين لياو (Liao, Meizhen 2012:395) في حديثه عن الخطاب القضائي في الصين أن الإصلاحات في الصين ستطوّر من المشاركة اللغوية في النظام القضائي (٤٠٧). ونأمل أن يكون للإصلاحات القضائية في العالم العربي اهتمام بالجانب اللغوي واللساني في القضاء والقانون عموما كما هو حال هذه البلدان المتقدمة.

◆◆◆

المبحث السادس

اللغة في الإرهاب والتطرف والجرائم السيبرانية

مخطط المبحث

يناقش هذا المبحث بعض القضايا في مجال الإرهاب والتطرف واستخدام التقنية للجريمة التي تسمى -أو يسمى جزء منها- بالجرائم السيبرانية أو الأمن السيبراني. ويشمل الحديث أيضا التحرش الجنسي وبعض الإشكاليات في تحليل مثل هذه الأنواع من الجرائم.

تمهيد

إن استخدام الإنترنت على ما فيه من فوائد جمة لا يخلو من منغّصات تفسد بعض جوانبه. وقد شبّه تينيريلو (Tinnirello, 2003 مذكور في Olsson and Luchjenbroers 2014:137) النت بأحياء سكنية ذات شوارع وطرق يسود في بعضها جرائم مثل الجرائم التي توجد في العالم الحقيقي. بمعنى أنك قد تتعرض في العالم الافتراضي لشتى أنواع الجرائم التي تجري في العالم الحقيقي من سب وشتم وتنمر وغيرها حين تكون في بعض المواقع على النت. فبعض المواقع وبعض حسابات التواصل الاجتماعي تُشبه في رأيي محطات (المترو) و (الأندر قراوند) غير الآمنة في المدن الخطيرة أمنيا، ما إن تدخل فيها حتى تظهر لك أنواع غير معهودة من التنمر والسب المقذع والكراهية والعنصرية. ولهذا قد يتحاشى الكثير من مستخدمي الإنترنت هذه (الشوارع) أو الخوض في القضايا الحسّاسة التي تقودهم للدخول في معارك هذه (الشوارع غير الآمنة)؛ بل رأينا بعض الناس هجر تويتر وبعض وسائل التواصل الاجتماعي بسبب عدم تحمله للسلوك السائد فيه.

ووضّح أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:137) أن مفهوم الجريمة السيبرانية يتضمن ما له علاقة بالجريمة (أي ما يتعلق بالجريمة أو الجريمة نفسها مما يتضمن اللغة ويحتاج إلى تحليل لغوي) مثل التحرش والتنمر والتزوير وغيرها... وذكرا أن الجريمة السيبرانية هي: الجرائم المرتكبة بدافع إجرامي ضد أشخاص أو ضد مجموعات بقصد الإضرار بهم أو للإضرار بسمعتهم بشكل مباشر أو غير مباشر، تعمدًا أو حتى من غير قصد أو تعمد من خلال الوسائل الإلكترونية والرسائل النصية لأجهزة الهواتف الجوالة (١٣٨).

وكما يقال (رب ضارة نافعة)؛ فالنت أيضا كنز أمني لا يقدر بثمن إن أفادت السلطات الأمنية والقضائية والأكاديمية ومراكز البحث العلمي منه وأحسنت في استثمار منافعه التي منها ما أشار إليه بومان (Bowman H. Miller. 1987:33) من أنه في مجال الإرهاب (terrorism) خاصة -والنت مكان يوجد فيه الإرهاب ويترعرع- يمكن للقراءة والتحليل المتعمقين لما يقوله الإرهابيون أو يبثونه من رسائل لغوية أن يكشف لنا معلومات أساسية واستثنائية يمكن بها تقييم أفعالهم ومقاصدهم وكذلك التنبؤ بها

قبل حدوثها، ولكي نفيد من نصوص الإرهابيين فيجب أن نستغل النتائج والدراسات اللغوية الحديثة ولا نقتصر على التقاليد العلمية السياسية أو على منهجية التحليل الكمي/ النوعي المفرداتي (تحليل المضمون) التي قد تُغفل قيمة التحليل اللساني الجنائي بأنواعه.

أنواع الجرائم السيبرانية (الفضاء الرقمي)

قد يكون من المفيد أن نتحدث عما يُسمى بالجرائم السيبرانية وعن بعض أنواعها، وسأحاول الاجتهاد في التوضيح بمثال من اللغة العربية. والجريمة السيبرانية هي التي تحدث في الفضاء الرقمي (النت) سواء كانت جريمة فعلا مثل السب وغيره مما يُعد هو الجريمة بذاتها، أو كانت لها علاقة بالجريمة مثل رسالة إرهابيين لخلايا نائمة أو تغرير وما إلى ذلك. وقد ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:138) أن الجرائم الإلكترونية على أنواع عدة وتشمل:

١- جرائم سيبرانية لا تنطوي على العنف في الأصل ('white-collar' crimes) مثل التهكير (١٣٩) وسرقة الهوية والتزوير (١٤٠). فهذه الأنواع لا تتطلب من المجرم أن يستخدم العنف فيها؛ بل رأينا أطفالا يرتكبونها ضد شركات وضد دول ووزارات دفاع وغيرها، فهي تتطلب مهارة حاسوبية توجّه نحو الشر والجريمة ولا تشتمل على أعمال عنف.

٢- الجرائم السيبرانية التي تؤدي إلى إيذاء عاطفي مثل التنمر (١٤١) الذي يشمل التحرش الجنسي وتشويه السمعة (العرقية أو الدينية) والتهديد، وكذلك مطاردة الضحية وابتزازها وإكراهها على أعمال لصالح المجرم (١٤٢)... فهذه الجرائم قد تؤدي أحيانا إلى اختفاء الضحية أو محاولة انتحارها مما تعانيه من ضرر عاطفي بسبب الجريمة أو الابتزاز. ومن المعلوم أن كثيرا من ضحايا هذه الجرائم يعانون نفسيا، ولا يقتصر الضرر على معاناتهم النفسية التي قد تستمر مدى حياتهم؛ بل قد تدفعهم معاناتهم إلى ارتكاب جرائم بحق أنفسهم أو بحق الغير (١٤٢).

وكذلك مما يشمله هذا النوع طلب الفدية والرشوة والابتزاز (١٤٣). وكذلك لغة السباب واللغة العدوانية (١٤٤)، حيث دور اللغوي ومهمته

فيها أن يعطي رأيا حول دلالاتها... ولا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن اللغة العدوانية تُشكِل أحيانا مع حرية التعبير وتتقاطع معها... مثل (١٤٥) أن يشتم طلاب مدرستهم أو يكتبوا حولها لغة فيها سب وتعدّي، هل هذا يُعد من حرية التعبير؟ أم يعد تعديا على مدرستهم وتشويها لسمعتها وبالتالي جريمة يُعاقب عليها القانون؟... وقد لاحظنا في وسائل التواصل الاجتماعي أن هناك شركات قاضت بعض مستخدمي الإنترنت حين أساءوا إلى سمعتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي مرتكبين بذلك التشهير حين لاحظوا مخالفة هذه الشركات بدلا من اتخاذ الإجراء القانوني والرفع للجهات المختصة وليس عبر الإثارة والتشهير، بل تحدّثوا في النت وشهّروا بها. وربما يدخل في هذا لو تحدث موظفو وزارة ما سلبيا عن وزارتهم أو أعضاء هيئة تدريس أو طلاب بالإشارة إلى سلبيات جامعتهم، فما حدود حرية التعبير التي تقف عند حدود التشهير والإساءة إلى السمعة؟ ولا بد من تحذير المراهقين من الزج بأنفسهم والحماس الزائد أحيانا في نشر مشكلات الأماكن العامة التي قد تتسبب في مقاضاتهم أو مقاضاة القيّمين عليهم بتُهَم تشويه السمعة.

أعتقد أن تعاون اللغوي والقانوني سيكون له دور كبير في ذلك، فقد أشار أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:142) إلى أن اختصاص اللسانيات الجنائية في مثل هذا النوع من الجرائم يتمثل في ربط رسائل أو نصوص بمرتكب معين إن كان معروفا للضحية [كما في نسبة النص إلى مؤلفه في المبحث الأول] أو ربطها بمن وقعت عليه الجريمة، لكن إن لم يكن معروفا فإسهام اللسانيات الجنائية يتمثل في توصيف الفاعل وتصور مواصفاته [اللغوية وخصائصه التي تُستشَّف من لغته مثل عمره وجنسه ومستواه التعليمي والاجتماعي والاقتصادي وإقليمه ومنطقته، أو في استبعاد كاتب أو مجموعة متَّهمة...].

٣- وهناك جرائم سيبرانية لها علاقة بارتكاب العنف (١٤٨)، مثل جرائم العنف البدني، وتتمثل الجرائم اللغوية فيها بأن تُستخدم اللغة لإخفاء هذه الجرائم وطمسها أو نقول التدليس على العدالة فيها، مثل القتل (أو محاولة إخفائه

لغويا)، والاعتداء الجسدي، وأنشطة (pedophile) أي استخدام الأطفال واستغلالهم للجنس، ويشمل ذلك التخطيط للضحايا والتفاوض مع أعضاء المجموعات الإرهابية لتنفيذ هذه الجرائم، ونشر المواد الإباحية للأطفال، والجرائم الجنسية بشكل عام، والإرهاب، وتهريب المخدرات. ويتمثل إسهام اللسانيات الجنائية في الكشف عن محاولة إخفاء الجريمة والتهرب من مسؤوليتها وتضليل العدالة. فالجرائم السابقة مثل الجنس قد لا تتضمن عنفا، أي أنها حصلت بالرضا أو دون إكراه، لكن أحيانا يكون فيها عنف وفيها استدراج (والاستدراج يحدث باللغة ومن خلالها) –والاستدراج يعامل جريمة بحد ذاته–. مثال ذلك ما أُطلق عليه قاتل الفيس بوك (Facebook killer) (انظر Olsson and Luchjenbroers 2014:147)، وهو مجرم في سن الثالثة والثلاثين تعرّف من خلال الفيس بوك على فتاة مراهقة في سن السابعة عشرة وأوهمها بأنه شخص في سن التاسعة عشرة، وبعد أن التقاها اعتدى عليها وقتلها. وقد تم التعرف عليه واستُخدمت لغته أدلة على حصول الجريمة وعلى القتل، وقد اشتملت لغته على كذب واستدراج... وعلاقة اللسانيات الجنائية في هذه الواقعة هو السلوك (اللغوي) الذي استخدمه القاتل ليقنع الضحية بمقابلته... فقد كان يراسلها من جوالين: أحدهما يوهمها من خلاله أنه المراهق ذو التسعة عشر عاما والآخر على أنه والد ذلك المراهق (المزعوم). وكان يستخدم إستراتيجيات للغة تناسب عمر كل منهما، فقد تم ربط الإستراتيجية اللغوية التي استخدمها الجاني لإقناع الضحية ثم مقارنتها بالرسائل التي استخدمها بعد وفاة الضحية التي (أي الرسائل) كانت دليلا قويا على إدانته وعلى إصراره وتخطيطه المتعمد المسبق. وقد شرح أولسون (Olsson, John, 2018:125-133) كيف حلّل الرسائل التي أراد الجاني عن طريقها إيهام أصدقاء الضحية أنها منها عبر استنتاج أن الرسائل بين الأصدقاء لا تحمل كثيرا من التفاصيل؛ إذ هي تحيل إلى أشياء معروفة ويتخللها الاختصار والحذف ولا تحتاج إلى تفصيل.

إذن فالتواصل الإلكتروني قد يكون:

(١) تهيئة للجريمة وإعدادا وتخطيطا أو

(٢) إخفاء لها ومحاولة طمس معالمها والتأثير على مجرى العدالة وربما تضليل العدالة وجعل مهمة المحققين والمحللين أصعب.

واللسانيات الجنائية تتعامل معهما كليهما (انظر Olsson and Luchjenbroers 2014:146)، واللسانيات الجنائية تحلل كذلك هل للغة دور في ارتكاب الجريمة أم أنها جاءت بعد الجريمة (انظر Olsson and Luchjenbroers 2014:147).

إيهام العدالة بانتحار القتيل للتغطية على الجريمة

في بعض الجرائم يقوم المجرمون بإخفاء جرائم قتلهم لضحاياهم عن طريق إيهام الآخرين أن المقتول (الضحية) ارتكب الانتحار، ومما يُسهم في كشف ملابسات ما جرى بالضبط اللغة التي استخدمها الضحية أو تلك التي زوّرها المجرم مدعيا أنها نشأت من القتيل (المدّعى بأنه منتحر) وذلك لتضليل المحققين. وقد تحدث أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:147) في مبحث: جريمة أم انتحار قائلَين:

في بعض الجرائم اكتُشف أن الحالة جريمة قتل ارتكبها شخص وأراد إيهام الشرطة بأن الضحية انتحرت، وقد اكتُشف ذلك عن طريق اللغة التي استُخدمت بها الرسائل النصية في جهاز الضحية التي (الرسائل) تحاول التشبه بلغة المقتول وتقليدها ومحاكاتها؛ لكن عند التحليل اللساني الجنائي يثبت أنها لغة للقاتل، وقد عاصرتُ شخصيا بعض ما نُشر من مثل هذه الجرائم في بريطانيا خلال فترة دراستي هناك، فكنت ألاحظ عرضهم للرسائل النصية في نشرات الأخبار، مما كان عاملا مساعدا للمحققين في كشف الجريمة. من هذه الجرائم حادثة اختفاء طفلتين في المرحلة الابتدائية، وقد ضجّت وسائل الإعلام بهذا الاختفاء ثم قوبل المعنيون بالمدرسة منهم حارس المدرسة ومديرها وبعض المعلمين، واكتُشف لاحقا أن الذي قام بالجريمة هو حارس المدرسة (الذي قوبل بعد الجريمة) عن طريق الأدلة الجنائية، ومن هذه الأدلة رسائل جوال في جهازه وجهازي المغدورتين، فأعتقد أن أسلوب الرسائل التي صدرت من جوالي الضحيتين خلال ارتكاب الجريمة وبعدها تتماهى مع أسلوب القاتل (حارس المدرسة).

ومن الناحية العلمية هناك بعض الاختلافات اللغوية بين رسائل الانتحار الحقيقية ورسائل الانتحار الملفّقة تحدث عنها المختصون باللسانيات الجنائية، وفي هذا السياق ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:158) أن من خصائص رسائل الانتحار المعروفة الحديث داخليا «insider» مقابلا للوهمية (الملفقة) التي ألّفها شخص؛ فهي خارجية «outside». أي -كما شرحاه- أن الوهمية قد يُصوَّر العمل (الانتحار) والإقدام عليه بالجنون والهروب والجبن وربما الخور والضعف وهذا ما يمثّل الرأي العام المشتهر حوله؛ بخلاف ما يراه من أقدم عليه فعلا (المنتحر) من حساسية وأنه لم يرتكب خطأ، وربما يرى أن عمله شجاعة ومواجهة مصير، وربما يكون هذا الحس اللغوي هو ما ساعد المحققين على اكتشاف أن بعض الجرائم قتل وليست حادثة انتحار. فالمنتحر ينظر إلى ما أقدم عليه بنظرة تختلف عما يراه من لم يقدم على العمل، وتُلحظ هذه النظرة من خلال اللغة، على سبيل المثال: يندر مثلا -وفقا لما يراه أولسون ولشينبرورز- أن يكتب المنتحر رسالة فيها أنه لا يستطيع مواجهة الحياة لأنه جبان ولا يستطيع المجابهة، فإذا رأينا هذا المفهوم يتقوى الشك لدينا بأن الرسالة مكتوبة من شخص غير المنتحر وربما يكون كاتبها قاتلا للضحية أو له يد في الجريمة؛ في المقابل قد يرى المنتحر فعلا أنه أقدم على فعلته لأنه شجاع ويريد الصمود مثلا ويريد التضحية من أجل الآخرين. فرؤية المجتمع تختلف عن رؤية المنتحر، وتُستشَفّ هذه الرؤية عبر اللغة المستخدَمة.

الإرهاب

الإرهاب في العادة لا يستهدف شخصا واحدا فقط؛ إنما يستهدف دولا وطوائف ومنشآت أمنية مما يعد هدفا عالي المستوى للجماعات الإرهابية والإجرامية والمتطرفة؛ حيث إصابة المنشأة الأمنية أو التجمع البشري تكبّد الدول والمجتمعات خسائر كبيرة مادية وخسائر في الأرواح. وكونه لا يقتصر في استهدافه على شخص يعني أن أي مجهود سواء كان أمنيا أو بحثيا لمكافحته واستباق حدوثه أفضل من معالجة آثاره حين حدوثه؛ فدِرهم وقاية خير من قنطار علاج كما يقال. وقد رصد كثير من الدول مكافآت نقدية كبيرة لمن يبلّغ عن مطلوب إرهابي أو يسهم بلاغه في إحباط عملية إرهابية، مما يعني أن مبلغ المكافأة مهما ارتفع قليل في مواجهة تداعيات الإرهاب، ويعني أيضا أن بذل الجهد والمال للتعلم والتدرب في مجال مكافحة الإرهاب لا يعدله مبلغ مالي.

وفي المقابل فالإرهاب أيضا لا يصدر عن شخص واحد؛ فالمنشأة الأمنية أو التجمع البشري عادة لا تكون محل اعتداء شخصي أو مجموعة عَرَضية كسرقة ذهب أو مجوهرات مثلا؛ لكنها هدف وكنز ونصر ثمين -إن تحقق- للمجموعات المعادية والمتطرفة. ولهذا نؤكد على ما أكدنا عليه آنفا من أن الجهد والوقت والمال المبذول في الوقاية شيء يسير في مقابل الخسائر التي قد يتكبدها ضحايا الإرهاب دولا وأفرادا، ناهيك عن الآثار النفسية الوخيمة للتهديدات الإرهابية. وقد أكّد أولسون ولشينبرورز (John Olsson and June Luchjenbroers, 2014) أنه في العمل الإرهابي لا يكون القصد شخصا بعينه بقدر ما هو إفساد النظام وحياة الآخرين دون تعيين... أي يكون هدف العمل تخريبيا وربما يكون أيضا عدميا.

كما أن إلحاق الضرر بالمنشأة الأمنية أو التجمع البشري (هدف الإرهاب والتخريب) عادة يستغرق جهدا ووقتا من التخطيط والتنفيذ، مما يتطلب الوعي والاستباقية، وهذه ميزة قد تؤخّر تنفيذ العمل وتمكّن السلطات من الشعور بحدوث تخطيط ما، فسريته التامة قد تكون محل تساؤل.

ويمكن الإفادة من اللغة في الجانب الأمني في مجال الإرهاب والتخريب من خلال:

- جانب استباقي لمنع حدوث الجريمة
- جانب تعلمي من الدروس وتدريبي في حال وقعت الجريمة بأن تُحلّل وتُحفظ قاعدة بيانات لتدريب المختصين وتدريب البرامج الحاسوبية.

وهذا نظير ما أكّده كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:282) من أن اللغة في التحقيقات المتعلقة بالجريمة تُستخدم لفك لغز الجريمة أو لمنع وقوعها إن أمكن ذلك، وهذه هي وظيفة اللساني الجنائي.

ومما يؤكد على الإفادة من الجانب اللغوي في الحوادث الإرهابية ما ذكره أولسون ولشينبرورز (John Olsson and June Luchjenbroers, 2014:150) في مبحث الإرهاب السيبراني (cyber-terrorism) من أن الإنترنت غدا أداة إستراتيجية للإرهابيين ومناصريهم المتطرفين، ومعلوم أن القاعدة [وداعش من بعدها] وكذلك غيرها من الجماعات المتطرفة جنّدت عملاءها للإجادة في الحاسب، وعادة فإن اللغة

هي مادة الإنترنت. فدور اللساني الجنائي تمييز اللغة لدى هذه المجموعات [ودراستها وتحليلها]. والإنترنت يُعد أداة للتحريض على الإرهاب، والتجنيد، وجمع التبرعات. كما أضافا أنه يمكن لقادة الإرهاب التواصل مع مناصريهم عبر النت (١٥١). والنت أداة فعالة لجمع ونقل الأموال، وهو أيضا أداة تواصل بين الناشط الإرهابي والخلايا الإرهابية [الناشطة والنائمة] والتخطيط للعمل الإرهابي... وهناك أمثلة على قضايا تجريم إرهابيين في كندا والولايات المتحدة بناء على تواصلهم مع خلايا إرهابية في العراق لتفجير تجمعات جنود ومنشآت في العراق وليبيا... (١٥١). فاللسانيات الجنائية تدرس لغة المتطرفين لتحديد مواصفاتها وخصائصها واستنتاج تقاليد اللغة المستخدمة لديهم بوصفها لغة جماعة مهنية (community of practice)، وهي جماعة المجرمين أو المتطرفين أو الإرهابيين. فمثلما ندرس لغة الأطباء ولغة المحامين ولغة الطيارين (المجموعات المهنية) من المهم دراسة لغة الإرهابيين ولغة المتطرفين ولغة مروجي المخدرات وغيرهم مما يعد علميا جماعة مهنية خاصة.

وأكّدا على أن من وظائف اللسانيات الجنائية فيما مرّ تقييم مخاطر التهديد في التواصل اللفظي (اللغوي) (١٥٢). إلا أننا في الوقت نفسه يجب ألا نغفل عن بعض الصعوبات التي تكتنف لغة المجرمين، منها -كما قررا (١٥٢)- أن البيانات أو المعطيات التي يمكن للسانيات الجنائية العمل عليها أو تحليلها قليلة إن لم تكن غير متاحة أصلا؛ فالشرطة أو المباحث أو الأجهزة الاستخباراتية تتردد في إعطائها للساني الجنائي لأنهم يصنفونها بأنها أمنية وسرية؛ ولذلك فاللسانيات الجنائية قد تعمل في ضوء الممكن والمتاح -وليس الأفضل والمثالي- اعتمادا على معلومات قليلة ومحدودة متاحة. فضلا عن إتاحة المعطيات للعامة لتكون مجال درس للأكاديميين والباحثين دون أن يكون لهم صلة بالجهات الأمنية.

وأضيف أن الأكاديمي الذي يعمل في المجال الأمني لا يريد أن يكشف سر المهنة التي بها يُطيح بالإرهابيين والمجرمين حتى لا يتفادوها، فقد يقتصر دور الباحث الأكاديمي على الإشارة السريعة إلى بعض القضايا التي أفاد فيها التحليل اللساني، مثلا أشارت جانيت كوتيريل (Cotterill, Janet. 2010:580) إشارة مختصرة إلى إبطال عملية وشيكة من أكبر العمليات بعد عملية الحادي عشر من سبتمبر التي نفّذتها القاعدة كانت تُدبّر

ويُخطَّط لها، وقد ذكرت أن التحليل المتعلق بالنسبة إلى المؤلف (تحليل لساني جنائي) قد أسهم إسهاما كبيرا في الكشف عن خيوط المؤامرة المدبَّرة واعتقال ثمانية أشخاص على صلة بالتدبير للعمل الإرهابي المتضمن تفجيرات وهجوما كيماويا في الولايات المتحدة وبريطانيا. وأشارت جانيت كوتيريل (Cotterill, Janet. 2010:581-86) كذلك إلى عدد من الجرائم التي أسهم فيها التحليل اللساني الجنائي -خاصة تحليل المتون- إسهاما كبيرا في الكشف الاستباقي عن المؤامرات المتعلقة بالتخطيط لجرائم أو في الكشف عن جرائم وقعت فعلا فيمكن للمهتم الرجوع إليها.

وقد تحدث آري كروقلانسكي وشيرا فيشمان (Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, . 2009:139) عن استخدام اللغة لتبرير التقاليد الإرهابية وجعلها مستساغة ومقبولة لدى عامة الناس -ستأتي في المطلب الذي يلي. وقد أشارا (١٤٠) إلى ما أكّده سيلك (Silk, 2003:30) من أن هناك شبه إجماع على أن الإرهابي يعاني من اضطرابات واعتلالات نفسية ما بين السايكوباثس (psychopaths) والنرجسية وغيرها من الأمراض النفسية الشائعة البائسة التي تلعب دورا في تشكيل شخصية الإرهابي؛ ولهذا في رأيي ليس صعبا أن نكتشف من خلال لغتهم هذه الأمراض المعروفة التي يمكن أحيانا قياس حدّتها لدى صاحبها طبيا، ويمكن من خلال فلتات لغته ولا شعوره أن نكتشف هذه الأمراض النفسية.

وقد ذكرا (١٤١) أن الخبراء يتفقون على أن ضعف المستوى التعليمي أو القمع السياسي ليست شروطا ضرورية للإرهاب وتشكّل الإرهابيين، وقد رأينا إرهابيين وانتحاريين جاءوا من خلفيات غنية ومن دول فيها رفاهية. وهذا في رأيي مفيد لكيلا نقع في خطأ تصنيف مستواهم اللغوي تحت صنف معين؛ بل يمكن أن نراهم في كل طبقة اجتماعية واقتصادية ومجتمع. كما أشارا (١٤٢) إلى تأثير الظروف التعيسة التي تحيط بالجالية المغاربية في فرنسا وكيف خلقت شعورا بالتعاسة والاضطهاد حتى من وُلد هناك ممن نسميهم الجيل الثاني والثالث من المهاجرين، وفي ظني أن دراسة النزعة التعيسة في اللغة لدى بعض الجاليات مفيد في جانب اللسانيات الجنائية؛ بل حتى دراسة النزعة التعيسة لدى الحسابات والمعرِّفات في وسائل التواصل الاجتماعي يمكن

لها أن تُسهم في الجوانب الجنائية والأمنية والاجتماعية. وأشارا إلى قضية مهمة (١٤٢) أشار إليها ساقيمان (Sageman, 2004) حول الخلايا الإرهابية في أوروبا، وكيف كان البحث عن دعم عاطفي اجتماعي من مغتربي الشتات المسلمين في أوروبا عاملا جوهريا لتشكل الخلايا الإرهابية، ونأخذ من هذا التنبه للغة العاطفية التي يستخدمها المجنِّدون للتأثير على الأتباع واستغلال حاجاتهم وتوجيه عواطفهم وتجييشهم واستغلال ما يعانونه من ظلم وضيم في صالح اختلاق عداء بينهم وبين المجتمعات التي نشأوا فيها ويعيشون في كنفها.

وأشارا (Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, . 2009:143) إلى قضية مهمة قد نلحظها من خلال لغة الإرهابي أو المتطرف الذي يعيش على هامش الحياة فيرغب أن يكون بطلا تخلده الأجيال التي يتوهمها، وهذا واضح جدا من الترويج الإعلامي للضحايا الانتحاريين في الجماعات المتطرفة التي تنتظر الخلود بعد العملية! وربما ما يجعلنا نهتم بدراسة اللغة ما أشارا إليه (١٤٩) من أن ما يزيد على ٥٠٠٠ موقع جهادي (متشدد) ناشطة، عدا النائمة! فهذا العدد الهائل الذي يتنامى يوما بعد يوم يستحق الدراسة وبذل الجهد والوقت والمال، علاوة على أن إحصائيتهم كانت قبل عقد من الزمان!

استخدام اللغة لدى الجماعات الإرهابية والمتطرفة

أشار بومان (Bowman H. Miller. 1987:34) إلى أنه على الرغم من أن الإرهابيين يستعينون -مضطرين- باللغة لتمرير الأوامر والأهداف والمشاعر والحاجات وكذلك للتجنيد والتأثير والترويج إلا أنه عادة تُتجاهل تحليلات التواصل بين الإرهابيين؛ وبذلك لا نفيد الإفادة القصوى من اللغة المستخدمة بين الإرهابيين... فلغتهم تعطي إشارة إلى نواياهم واتجاهاتهم ومخططاتهم... طبعا هذه اللغة هي التي يذيعها الإرهابيون عدا ما يخفون. فلديهم تواصل يختارون إذاعته وآخر يحتفظون به. ولهذا ففي رأيي لا بد من استغلال ما يضطرون إلى إذاعته لتحليله علميا وبمنهجية علمية رصينة حتى يكون وقائيا لما لم يذيعوه.

إذن فاللغة حين تُحلل فإننا بذلك نكشف عن النوايا والمؤامرات وما يدبرونه وكذلك نتعرف على حيَلهم وطرقهم في التجنيد وربما جمع التبرعات والترويج

لمذاهبهم، وقد أضاف آري كروقلانسكي وشيرا فيشمان (Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:150.) أمرا آخر في اللغة التي يستخدمها الإرهابيون من ضمن الأمور الأخرى [الاجتماعية وتلك المتعلقة بالدين] وهو خلق حقيقة اجتماعية، وكذلك في رأيي يحاولون فرض صورة نمطية عن الواقع، هذه الصورة النمطية في أغلب الأحيان تكون -في رأيي- متوهمة وغير صحيحة. انظر مثلا إلى نص التسجيل الذي تلاه إرهابيو داعش الذين حاولوا اقتحام مباحث الزلفي في المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٤٤٠ (موقع وكالة الأنباء السعودية:واس .https://www spa.gov.sa/) وقد أُحبط ذلك العمل وتصدى له رجال الأمن ولله الحمد، وسيأتي النص كاملا في نهاية هذا المطلب. فهم قد عمدوا فيه إلى تصوير النظام القائم في المملكة العربية السعودية بأنه فاسد وعدو للدين، وليس هذا فحسب بل ويدعم أعداء الدين الآخرين محاولين بذلك خلق حقيقة اجتماعية عبر أوهامهم ولغتهم البائسة...

وبشيء من التفصيل بالأمثلة أشار آري كروقلانسكي وشيرا فيشمان (Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:150.) إلى أنهم يستخدمون لغة ومفردات مضللة حاولتُ ترجمتها وإضافة بعض الأمثلة عليها. منها مثلا «الشهيد» لقتلاهم طبعا، ولن يستخدموا مثلا «الإرهابي» كما نسميهم نحن أو «المقاتل من أجل الحرية»، وكذلك يشيرون في خطاباتهم إلى التضحية بالنفس من أجل الأمة، والعيش الأبدي، والزواج من الحوريات، والتخليد للمنتحر (الإرهابي) ليكون بطلا ثقافيا دينيا. وسنجد لفظة «الشهيد» حتى قبل موته، و«الحوريات» اللائي في انتظاره أو اللاتي «سيزف إليهن»... في مقابل الآخرين الأعداء «أبناء الكلاب والقرود» أو «الشياطين» أو «المرتدين» أو «الزنادقة» و«الرجس». إن استخدام هذه اللغة تزيل العوائق الأخلاقية التي يمكن أن تنشأ من التساؤل الطبيعي الفطري لأي إنسان سوي الحسّ والفطرة عن إبادة المدنيين والأبرياء (Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:150.)، فربما يعمدون إلى المقولة الرائجة: الغاية تبرر الوسيلة! وفي هذا السياق تشير المنظمات الإرهابية الدينية (Iannaccone, 2005 مذكور في Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:150.) في كثير من الأحيان إلى ما يسمى «عدو الله» أو «الكفار». كما أوضح بيب (Pape, 2005:90 مذكور في Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:150.) أن هناك أجندة متطرفة بغرس اعتقاد بأن العدو أدنى أخلاقياً وخطير

عسكريًا، ولذا يجب التعامل معه بقسوة [وربما بلا هوادة ولا تأخذنهم في الله لومة لائم لإبادة هذا العدو بأبشع الوسائل]. كما تهدف هذه التكتيكات اللغوية إلى الانتقاص من أهداف العدوان وتقليلها، وتصوّر الأعداء بأنها كائنات دون مستوى البشر ولا تستحق الاعتبار الأساسي وفقًا لهم، بما في ذلك الحق الأساسي في العيش (Bandura, 1990; Bar-Tal, 1998 مذكور في Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:150.). إلا أن إستراتيجيات نزع الشرعية عن الإنسانية وإزالتها ليست فريدة من نوعها للإرهاب الانتحاري، وقد تكون في كثير من الأحيان جزءًا لا يتجزأ من أي سلوك عقابي وعدائي تجاه البشر بما في ذلك الحرب التقليدية التي تخوضها الدول؛ ولكن في حالة الإرهاب الانتحاري -الذي ينطوي على فعل متطرف مثل التضحية بحياته- فإن انتقاص الضحايا قد يكون شديد التطرف والانتقام (Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:151.) ويكون مرتبطا بالهوية والعقيدة التي يؤمن بها.

وقد يتساءل أحدنا عن الإقناع -ومنه الإقناع اللغوي- والحجاج الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ليكون المنتحر جاهزا للتنفيذ دون نقاش، والإجابة كما أوردنا قبل قليل أنه عادة يكون العضو المنضمّ إلى هذه الجماعات يشكو من خلل عقلي أو نفسي أو سلامة في التفكير، أو ربما يكون لديه ثأر وغل يريد أن يتقاضى منه بالانتحار والتدمير، إضافة إلى ما أشار إليه فريدكين (Friedkin, 2005 مذكور في Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:151.) فيما يتعلق بسعي المجموعات الإرهابية إلى افتقاد أفرادها إلى العقلية المستقلة التي تفكر لمصحة نفسها؛ ولهذا فتسعى من حين انضمامهم إليها بتجريدهم من حاجاتهم الشخصية وفصلهم عن عوائلهم وأصدقائهم ليستطيعوا التصرف فيهم، بمعنى أن يكون لديهم عقل القطيع، ويتصرفون فيهم كدمى. وأعتقد أن استقطاب هذا النوع من البشر مهارة تجيدها الجماعات الإرهابية والمتطرفة، فهي تفضّلها على غيرها من الناس الذين يمتلكون مهارات التفكير والتساؤل والرضا بالواقع.

إضافة إلى ذلك تسعى الجماعات إلى حشر أفرادها ووضعهم في نقطة اللارجوع (Ariel Merari, 2002) (point of no return مذكور في Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:152.) حين انضمامهم إلى عناصرها.

كما تحدثا بشكل عام (١٥٣) عن الأجندات السياسية للجماعة الإرهابية لكنها في رأيي لا تهم الإرهابي وقد تكون خافية عليه؛ فهو يريد الموت والتخلص من حياته بأي طريقة ولا يهمه تفاصيل السبب ووجاهته، فالأجندة تكون لرؤساء هذه العصابات ولصالحهم دون أفرادهم. وأشارا إلى إشكالية ونقطة ضعف في التحليل اللساني لمثل هذه الجماعات وهي أن الفرد فيها يأتي للموت فحسب؛ ولذلك يكون القبض عليهم أحياء من أجل دراستهم والتحقيق معهم أحيانا عصيا وغير متاح.

وأؤكد بأن هناك شحا في المكتوب باللغة العربية عن اللغة المتطرفة أو الإرهابية؛ لكن بجهد بحثي شخصي وجدت بعض الألفاظ والمفاهيم والمصطلحات التي سترد لاحقا. وقبل نهاية هذا المطلب نورد نص خلع البيعة التي أقدم عليه أفراد الخلية الإرهابية في مدينة الزلفي وكذلك بيعتهم لداعش إضافة إلى تطبيقٍ لبعض ما أشرنا إليه هنا، مع العلم أن الملحق الثاني والثالث يضم مقالتين لي نُشرتا في الجزيرة الثقافية السعودية تشملان التحليل، فيمكن الرجوع إليهما.

النص:

«فوالله إن كفر [استخدام كلمة ترمز إلى النفاق وربطوها بالدولة] لا يخفى على كل مسلم !!! فوالله إنهم بدلوا شرع الله وحاربوا الإسلام والمسلمين ومكّنوا لأعداء الله من اليهود والنصارى والرافضة والمجوس وجعلوا لهم السيادة والريادة في بلاد الحرمين ... [تهديد بالتفجير]... فوالله إن هذه الدولة دولة [استخدام كلمة ترمز إلى النفاق وربطوها بالدولة] ما وجدوا طريقا لحرب الإسلام والمسلمين إلا سلكوه... [دعاء]...وانصرنا على القوم الكافرين...نبايع أمير المؤمنين أبو بكر البغدادي على السمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر وعلى أثرة علينا وألا ننازع الأمر أهله إلا أن نرى كفرا بواحا عندنا فيه من الله برهان».

كما نلاحظ بشكل ظاهر استخدام اللغة هنا لتؤدي أدوارا وتوصل رسائل منها:

اللفظ	الدور والرسالة والتأثير
تكرار القسم (فوالله) ثلاث مرات.	كأننا نلمس منهم عدم القناعة وعدم امتلاك الدليل والحجة والبرهان على مقولاتهم، فاستعاضوا بالقسم وتكراره عن إيراد الدليل والحجج! أملا منهم بإحداث التأثير وإقناع المستمع بوجاهة طرحهم الذي خلا من أي دليل مادي سوى التقرير وتكراره!
إن كفر [استخدام كلمة ترمز إلى النفاق وربطوها بالدولة] لا يخفى على كل مسلم!!!	لعلنا نلاحظ محاولة التشويه إلى أبعد مدى يمكن تخيله من الناحية الدينية، بل ومحاولة إشراك الآخرين معهم في نفس التوهم. وكذلك استخدام اسم رأس من رؤوس النفاق في محاولة للتأثير العاطفي على المتلقي.
• إنهم بدلوا شرع الله. • وحاربوا الإسلام والمسلمين. • ومكنوا لأعداء الله من اليهود والنصارى والرافضة والمجوس. • وجعلوا لهم السيادة والريادة في بلاد الحرمين.	لعلنا نلاحظ محاولة التشويه وتنويع التأكيد. كذلك الألفاظ التي أشار إليها الباحثون أعلاه (أعداء الله...). أضف إلى ذلك وضع الدولة في خانة هؤلاء الذين لا يقبلهم المسلمون بشكل عام. كما نلاحظ محاولة بائسة متناقضة بأن حشروا جميع الديانات والطوائف المشهورة وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من التأييد، فيأملون أن يؤيدهم من يكره اليهود، ومن يكره النصارى، ومن يكره الرافضة، ومن يكره المجوس لكن بطرق بدائية ومنافية للمنطق مما يعطي إشارة على ضحالة مستوى تفكيرهم.
فوالله إن هذه الدولة دولة [استخدام كلمة ترمز إلى النفاق وربطوها بالدولة] ما وجدوا طريقا لحرب الإسلام والمسلمين إلا سلكوه.	محاولة التشويه بجعل الدولة عدوا للمسلمين وللدين الذي ننتمي إليه كلنا. كما نلاحظ أن اللغة كلها تقريرية لم يرد فيها أي حجة أو مثال أو شاهد أو محاولة إقناع بقدر ما هو تقرير خال مما يدعمه.

اللفظ	الدور والرسالة والتأثير
وانصرنا على القوم الكافرين.	استخدام الآية القرآنية لتحقيق هدف التأثير؛ فالقرآن له تأثير على المسلمين، أيضا وضع الدولة في خانة الكافرين عن طريق تمرير هذه الرسالة تحت تأثير النفوذ والسلطة للقرآن، فربما لا يكون المستمع المسلم متيقظا لأن قناته في التلقي مفتوحة ولا يحاول أن يقابل الآية إلا بالقبول والإذعان والتسليم. إضافة إلى التقسيم المقصود (نحن المؤمنين) وهم (الدولة الكافرون).
نبايع أمير المؤمنين أبو بكر البغدادي على السمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر وعلى أثرة علينا وألا ننازع الأمر أهله إلا أن نرى كفرا بواحا عندنا فيه من الله برهان.	لعلنا نلاحظ ما أشير إليه سابقا من التحكم بالأتباع كدمى، وتجريدهم من حاجاتهم، والتصرف فيهم كقطيع. وكذلك حشرهم في نقطة اللارجوع مع البغدادي بحيث اشترطوا على أنفسهم ما لا يمكن تحققه عادة وهو الكفر البواح ووجود البرهان من الله عليه، وهذا غير موجود في الدولة السعودية التي خلعوا بيعة إمامها، مما يدل على خلل في مهارات التفكير لدى هؤلاء الأشخاص.

ننتقل الآن لمناقشة بعض الإشكاليات حول تحليل اللغة الصادرة من المتطرفين والإرهابيين والجماعات الإجرامية.

إشكاليات اللغة الخاصة بالمتطرفين

هنالك عدد من الإشكالات التي قد تحول دون تحليل لغة المتطرفين والإرهابيين بالشكل الأفضل، وقد أشرنا آنفا إلى ندرة النصوص الأمنية والجنائية التي يمكن العمل عليها، مما يجعل جمع متون ومدونات لهذه الجماعات أمرا ليس سهلا. يُضاف إلى ذلك استخدام العصابات وخلايا الإجرام مفردات خاصة أو اعتمادهم على الرموز لتضليل من يتعقبهم أو يراقبهم وللتمويه على الجهات الأمنية مما يجعل فك شفرات رموزهم أمرا عسيرا في كثير من الأحيان ويحتاج إلى مهارة ودربة وامتلاك حسّ لغوي أمني في آن واحد.

وأضاف آري كروقلانسكي وشيرا فيشمان في دراستهما للإرهاب (Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, 2009:153.) أنه نظرا لأنه ليست هناك حاجة لتوفير طرق هروب معقدة ومكلفة أو منازل آمنة بعد العمل الإرهابي خاصة الانتحاري فذلك يعد إشكالا؛ حيث لا نتمكن من التحقيق معهم واستنطاقهم فهم يريدون الموت ويسعون إليه جاهدين.

وربما نشير أيضا في هذا الصدد إلى تحليل آيديولوجيتهم من خلال معاني لغتهم وفحوى رسائلهم التي لا يقصدون إشاعتها بل تتفلت من لغتهم دون رغبتهم؛ ولهذا فتحليل اللغة يحتاج إلى تدريب ومراس، وهذا ما يتطلب تأهيلا عاليا وتدريبا مكثفا، وهو ما ندعو إليه في هذا الكتاب.

الكشف عن الإرهاب والتطرف من خلال وسائل التواصل الاجتماعي

كما ذكرنا في أكثر من موضع أن النت يعد موضعا ثريا لدراسة وتحليل لغة الإرهاب والإجرام، وقد تحدثت الدراسات والأدبيات عن بعض الخصائص والمظاهر اللغوية التي تتصف بها لغة الإرهابيين. منها مثلا ما ذكره بومان ميلير (Bowman H. Miller. 1987:43) عن بعض مواصفات مفردات الجماعات الإرهابية التي تشتمل على القطعية والجزم والأوامر، ولعلنا نلاحظ وبشكل واضح هذه الخصائص وغيرها مثل التقريرية في نص بيعة داعش الذي ذكرناه آنفا؛ حيث الأحكام التصنيفية لا تحتمل رأيين ولا تلتفت إلى تردد في الموقف: أحكام جازمة وتصنيف أبيض وأسود! كذلك يلجؤون حين القتل إلى استخدام المبني للمجهول لنفي المسؤولية عن النفس (٤٥)، واتخاذ مسافة بينهم وبين ما ارتكبوه من جرائم... مثلا حين توقع عملياتهم التخريبية عددا من الأبرياء المسلمين يدعون لهم بالرحمة ويرون أنهم شهداء! دون أي حس إنساني أو شعور باقتراف جريمة. بل ينصرف جل اهتمامهم إلى نبش الفتاوى والآراء التي تقول بإن هؤلاء الأبرياء شهداء، وكأنهم يمنّون عليهم بالجنة وتخليصهم من الدنيا!!

كما يميلون إلى استخدام ألفاظ الحرب والجهاد والتضحية، وكذلك إلى محاولة إقناع الآخرين أن حربهم ضد الإمبريالية والظلم والتسلط والعدوان (Bowman H. Miller. 1987:46)... فتشيع في لغتهم المفردات السياسية كالإمبريالية والصهيونية

وغيرها. وكذلك يمارسون تزكية النفس وتبرئتها من أي جرم في مقابل محاولة تشويه الخصوم. ومن نافلة القول أنه يقل استخدامهم لبعض القواعد والتراكيب خاصة التي تفيد التردد والاحتمال أو عدم الجزم وذلك لثقتهم المفرطة التي يدفعون حياة أتباعهم وحياتهم أحيانا ثمنا لها!

وقد أشار أيضا (Bowman H. Miller. 1987:49) إلى قلب المفاهيم لدى بعض الجماعات مثل تسمية الحرب على الإرهاب بإرهاب الدولة... ففي لغتهم يستخدمون إستراتيجية قلب المفاهيم ويستغلون اللغة سلاحا لهم بما يمكن تسميته (الأسلحة اللغوية)، مثل: عبارة (حرب على الإرهاب) يسمونها (قمع) أو (إرهاب دول) أو (تقييد الحريات) أو (الكيل بمكيالين)، وكلمة (إرهاب) يسمونها (جهاد) أو (دفاع عن النفس)، وكلمة (القتل) يسمونها (الدفاع عن النفس)، وعبارة (التفجير الإرهابي) يسمونها (عملية استشهادية)، ومثل ذلك يسمي حزب الله مقامراته ومغامراته (مقاومة وممانعة)، ويسمي سياسة الدول التي تخالفه (انبطاح)؛ كل ذلك بهدف تمرير قناعاتهم وتشويه أعمال خصومهم وتبرئة أعمالهم التي يرتكبونها.

وفي اللغة العربية يمكن لأي مطلع على وسائل التواصل الاجتماعي أن يلفت نظره مجموعة من الألفاظ مثل:

طبل، مطبل سلطة، لاعق جوخ، زنديق/ زنادقة، مرتد/ مرتدين... بلاد الحرمين... هلاك، المرتدين، عبّاد الصليب...

وقد يقوم المرء بالربط لا إراديا بين أمرين ربما لا يتفق فيه معه الآخرون، فالربط في عقله فقط وقد يتسرب إلى لغته (انظر مثلا Olsson, John, 2018:36)، على سبيل المثال يصرّ المتطرفون على أن الحكام كفار حتى غدت هذه التهمة حقيقة يفترضون الآخرين يشاركونهم فيها، فتجد أي خطاب أو تصرف صادر منهم يبني ويؤسس على هذه (الحقيقة) التي لا تقبل الجدل لديهم.

على أية حال ينبغي ألا تستخدم هذه الألفاظ دليل إدانة بطريقة أوتوماتيكية، فلا بد من تضافر عدة أدلة معها، مثلا لفظة (بلاد الحرمين) نستخدمها فخرا بخدمة المقدسات الإسلامية ويستخدمها كذلك ولي أمرنا في هذه البلاد لنفس الغرض وهو الفخر بخدمة

المقدسات الإسلامية؛ إلا أن هناك من يستخدمها عوضا عن قول: المملكة العربية السعودية!

وأعتقد أنه يمكن تصنيف الإرهاب على مراحل، ولكل مرحلة خصائص وخطاب وألفاظ خاصة به، مثلا:

- متأثر. وهي المرحلة الأولى التي يبدأ الشخص فيها بالتماس العذر للجماعات الإرهابية، ويبدأ يخوض في مسائل البيعة والجهاد ويستخدم ألفاظها.
- متعاطف. وهنا نرى دفاعه عن الجماعات الإرهابية والمتطرفة وكثرة حديثه عن الظلم في الدول الإسلامية، ويرى أن الجماعات الإرهابية هم إخواننا وبغوا علينا، وينبغي أن نحاورهم، وأن عداء المسلم لا يجوز في مقابل موالاة العدو (المخالف لنا في العقيدة والدين)...
- متشدد. وفيها ينتقل إلى نقل وتبني آراء الإرهابيين مثل أن يرى أن الحكام أعداء للإسلام، وظَلَمَة ويهدمون عرى الدين...
- متطرف. وفي هذه المرحلة لا يتورع عن استخدام ألفاظ مثل: عدو الله، مرتد، زنادقة لكل من يخالفه في أي مسألة...
- مجند إرهابي. وهنا يبدأ مرحلة سب الأنظمة القائمة. ويتحدث عن بيعة للإرهابيين، وعن نصرة المسلمين في كل مكان...

ولكلٍّ ألفاظه وموضوعاته التي يتحدث بها وبطرق معينة... ومن خلال الرصد والتحليل للغة كل منهم يمكن الخروج بتصنيف مفيد للاستباق والأمن الفكري. إلا أننا نؤكد على أن استخدام البعض لهذه الألفاظ لا يعني اتصافهم بهذه الأوصاف بالضرورة وبشكل أوتوماتيكي.

ويمكن أن أقترح أن نعطي المشارك إكمال مهمة (completing task) وفيها أسئلة حوارية مثلا:

كيف ترى من يرى أن الخروج على الإمام محرم؟

تأمل

بناء على هذه المفردات التي يُكثر منها المتطرفون، وكذلك ما نراه في اختبارات ومقاييس الشخصية، مثل الشخصية الانطوائية أو الشخصية المنفتحة في تعلم اللغات وغيرها، هل يمكن بناء على ذلك كله أن نصمم مقياسا للميول المتطرفة مثلا أو الإرهابية؟

ومن خلال إجابته نصنف مفرداته التي استخدمها، هل استخدم البيعة للإمام بشكل إيجابي أم سلبي يوحي بأنه لا يبالي بخلع عصا الطاعة مثلا والثورة على النظام وتهديد الأمن، وهكذا.

بل يمكن تلقيم برنامج حاسوبي لبعض الألفاظ أو التوجهات الفكرية لتكشف لنا آليا عن توجه المغرّد في تويتر وغيره من وسائل التواصل الاجتماعي كما حصل في كثير من تغريدات مُطلِق النار في حادثة فلوريدا الذي كان حسابه يكشف عن شخصية متطرفة وإرهابية إلى حد ما عبر إعاداته لتغريدات تحمل توجهات فكرية معينة أو تفضيلاته لها بالرغم من كون ضابطا -سعوديا- أدى القَسَم بعدم الإضرار بالوطن وبخدمته.

وهناك أمر يتصل بصعوبة فك شفرات رسائل الإرهاب، وهو في الأصل يتعلق بالاستخدام المهني لوسائل التواصل لتمرير الرسائل المشفرة التي تكون أكثر حرفية ومهنية، وهي مستقاة من دراسة أوليد بوبولا وجاك قريفي (Olumide popoola & jack grieve: dimensions of deception: using multi-dimensional analysis to detect fake online reviews مذكورة في العصيمي، ٢٠١٩/ ب: ١٢٦) وتدور حول كتابات وهمية لتقييم الشركات، وجد الباحثون في الدراسة أن التقييم الوهمي يشتمل على أسلوب إقناع وعلى مظاهر لغوية خاصة بالصيغ والتراكيب اللغوية في مقابل التقييمات الحقيقية التي فيها معلومات أكثر وتنوع معجمي، وظروف... مشيرين إلى أنه يمكن تصنيفها بأنها إخبار (الحقيقية) مقابل ترويج (الوهمية) telling vs. selling، وهناك بحث لنفس الباحث عن أمازون أيضا، وهناك بحث لآخر عن معلومات لمعرفة التعليقات الوهمية من أناس كتبوها، فالحقيقي يكون عادة تلقائيا وعفويا وربما يتطرق

إلى أمور خارج السياق ويكون فيه استطراد عفوي ولا يهدف إلى إيصال رسائل مباشرة وواضحة ولا إلى إقناع نحو اتجاه معين. فكل هذه البحوث والدراسات يمكن الإفادة منها في تتبع المواقع والحسابات العربية الإرهابية والمتطرفة والمتشددة.

إجراءات وإرشادات في التحليل اللساني الجنائي

إن تحليل اللغة في المجال الإرهابي لا يختلف كثيرا عن تحليلها في غيره من النصوص والمتون والخطابات. على أية حال أعتقد أن التحليل اللغوي اللساني في مجال الإرهاب حظي باهتمام بعض الباحثين الذين أسدوا بعض النصائح في مجاله، منهم بومان (Bowman H. Miller. 1987:36) الذي أشار إلى بعض الإجراءات المفيدة التي يمكن أن تساعد في التحليل اللغوي لنصوص التطرف والإرهاب، منها:

- لا بد من قراءة ما بين السطور، وكذلك يجب الفصل ما بين الحقائق والخيال عند تحليل لغة الإرهابيين وبِناها ومحتوياتها اللغوية (انظر Bowman H. Miller. 1987:36)؛ فالحقائق مفيدة لتحليل أهدافهم وغاياتهم ومقاصدهم؛ أمّا الخيال فيكون عادة تفكيرا رغبويا أو تجييشا عاطفيا. فالقراءة العميقة هي المطلب في مثل هذه الحالات. وقد تعبر خيالاتهم عن أوهامهم وطريقة تفكيرهم وكيف يديرون أمورهم؛ خاصة ما يتفلت منهم لا إراديا ولا شعوريا.
- مزج التحليل اللغوي بالتحليل السياسي هنا؛ فالأوضاع السياسية عادة تلقي بظلالها على الأحزاب السياسية المتطرفة. وهناك عدة ميادين مفيدة في هذا الجانب، منها: تحليل المحتوى والمضمون، والتحليل الكمي الدلالي (quantitative semantics)، والتحليل اللساني التداولي، والتحليل النفسي، والتحليل اللساني الاجتماعي، والتحليل اللساني النفسي، وتحليل المخاطر أو التهديدات (threat or risk analysis) (انظر Bowman H. Miller. 1987:39) وتحليل الخطاب.
- لكي يكون تحليل رسائل أي جماعة إرهابية ونصوصها مفيدا فلا بد من معرفة تاريخها وأصولها وتفضيلاها واتجاهاتها وميولها السياسية وغيرها (انظر Bowman H. Miller. 1987:40). فلا بد من معرفة عميقة للتشيع السياسي

والتأثير الإيراني الصفوي في تحليلنا للغة حزب الله اللبناني الإرهابي، وكذلك لغة الحوثيين الإرهابيين.

- لا بد من تحليل النصوص من ناطق أصلي (انظر Bowman H. Miller. 1987:41)؛ وهذا ما يجعلنا نستعين بأنفسنا في محاربة الإرهاب المتدثر بالدين الإسلامي، ويجعلنا نرى المملكة العربية السعودية بحكم موقعها اللغوي والديني يمكن أن تكون مصدرا أصيلا لمثل هذا النوع من الدراسات على مستوى العالم أجمع.
- بما أن الجماعات تستهدف جماهير مختلفة ولديها حوافز متعددة مثل كونها تهدف للاستقطاب والتأثير وإيصال الرسائل فلا بد من أن يكون التحليل عميقا ويغوص في أعماق النص وما وراء النص أيضا (انظر لنقاش مشابه Bowman H. Miller. 1987:43).

بل إن ما يصدر من الجماعات الإرهابية من بيانات أو خطابات يحمل في طياته التماس عذر على أفعالها المدمرة والتبرير للقتل الجماعي وإلقاء اللائمة على الآخرين، فلا بد أن يخضع للتحليل العميق والسطحي، وكذلك ألا يقتصر التحليل على الإحصاء والتحليل الكمي؛ بل لا بد من فحص التهديدات والنوايا والعواطف والمنطق والجدل والمجاز والتورية وغيرها بدقة؛ فهناك قناعات تعتنقها هذه الجماعات وتؤمن بها تمام الإيمان تُمرَّر من خلال البيانات والرسائل التي تصدرها (انظر Bowman H. Miller. 1987:54). وقد يقول قائل إن المحلل السياسي أفضل من اللغوي للقيام بهذه الأنواع من التحليلات حتى اللغة التي تستخدمها، وهذا محل نقاش وجدل أشار إليه بومان (٣٤) فيمكن للمتهم الرجوع إليه، وأكتفي بأن أشير إلى نوعية التحليل بغضّ النظر عن تخصص من يقوم به.

ويمكننا الإفادة من العلوم اللغوية اللسانية في التحليل اللساني الجنائي للجماعات الإرهابية دون تحديد علم بذاته أو الانحياز لنظرية أو إطار معين؛ فالهدف غالبا تطبيقي أمني وليس بحثا أكاديميا؛ أمّا البحث الأكاديمي فله أصوله وتقاليده. فمن الناحية التطبيقية قد نميل إلى المنهج النفعي الذي يستمد إجراءات وإستراتيجيات من حقول محددة لتحقيق أهدافه وأغراضه. ويؤيد ذلك منهجيا ما نجده في كثير من الأدبيات

العلمية. على سبيل المثال –وإن كان مثالا تخصصيا– في حديثه عن الخطوات الإجرائية لتحليل الأجناس (genres) في الخطاب، يؤكد براين بالتريدج (Paltridge, Brian. 2012) أنه ليس من الضروري الالتزام بجميع الخطوات التي وضعها الباحثون في تلك الأطر المحددة ولا حتى بالترتيب نفسه، فنبدأ بالنص أوّلا أو بالنظر إلى السياق أوّلا (١٠٠)، فالخطوات ينبغي أن تتسم بالمرونة والانتقائية بناء على الغرض وما نريد التركيز عليه وغيرها (١٠١)، فالمرونة في رأيي أهم من الدوقمائية البحثية أحيانا، خاصة في القضايا المتعلقة بالأمن والإرهاب.

وقد أكّد براين مرة أخرى هذا التوجه في عرضه لإحدى الدراسات حول القيام بتحليل الخطاب التي تعتمد على منظور تحليل الخطاب وعلى مفاهيم بحثية أخرى (Paltridge, Brian. 2012) وأن وجهة نظره في جمع الدراسة المشار إليها لرؤى مختلفة قوّى البحث بدلا من إضعافه (٢٧٤)، وعرض للجدل ولوجهة نظر كاميرون (Cameron, 2005:125) المخالفة التي ترى فيه مجازفة تؤدي إلى السطحية أحيانا، ويتطلب الأمر وجود سبب منطقي للجمع بين الرؤى والمناهج المختلفة والفهم العميق لكل منها وللتقاطعات ما بينها (هناك جدل منهجي يمكن الرجوع إليه في المرجع). ومثل ذلك النقاش الماتع لدى جيمس جي (Gee, J. 2011:10-12) حول عدم الانحياز إلى مقاربة ولا نهج ولا منهج محدد، وأنها كلها تعبير عن اهتمامات أصحابها ولا تمثل الحقيقة دون غيرها، وأنها ليست حقائق محددة بقدر ما هي أدوات تستحث التفكير وتشجع على التأمل في إطار المنهج العلمي وتقاليده. كما أفاد أولسون أن التحليل اللساني الجنائي قطعة من قطع تركيب الصورة المتناثرة، وجزء من الأدلة الأخرى (Olsson, John, 2018)، وفي كتابه الماتع هذا تحليلات حدسية ذكية وملاحظات لا تخلو من فراسة طبيعية.

وبناء على ذلك نطبق بعض الإجراءات والإستراتيجيات على مثال بسيط لمكالمة الإرهابي التي جرت قبل محاولة اغتيال الأمير محمد بن نايف عن طريق تفجير الإرهابي لنفسه التي باءت بفضل الله بالفشل (انظر الملحق الرابع للنص الكامل للمكالمة):

كان الإرهابي المنتحر خلال المكالمة يردد بعض الألفاظ والتراكيب التي يمكن أن تكون إشارة عن عملية إرهابية، وقد يكون أيضا يقصد من خلالها توصيل رسالة للخلايا الأخرى لإخبارها بأن التنفيذ وشيك، مثلا:

اللفظ	الدور والرسالة والمقصد
• (أسأل الله أن يتمم)، • (وإن الأمور بإذن الله تتم وتتيسر)، • (بخير يعني نسأل الله أن يتممها على خير).	هل تكرار هذه الجمل بألفاظ متعددة كان يحمل في طياته رسالة للخلايا النائمة أو المسؤولة عن الإعلام في تلك الجماعات؟
• (أنا ودي أشرح لك الوضع كامل)، • (حتى أعطيك الموضوع كامل عسى الله بيسّر الأمور).	هل كان يقصد بالموضوع والوضع عملية انتحارية؟
• (ومتفائلين إن رمضان هذا يعني بيكون نقلة والله)، • (إن شاء الله نسأل (عسى) الله أن يكفينا الشر ورمضان هذا رمضان خير بإذن الله)، • (وهذا رمضان بإذن الله رمضان خير).	في إشارته إلى أن رمضان نقلة ربما كان يشير إلى أن الأمير سيتم اغتياله، ويلمّح إلى عملية نوعية انتقالية تنقل الأمن من وضع إلى آخر.

كذلك خلال المكالمة كان الأمير متعاونا يسأل عن حاله وحال النساء والأطفال، ويستطرد بعفوية؛ وهذه كلها من الأمور الثقافية التي تشير إلى تأسيس المبدأ التعاوني في الخطاب وفي المحادثة (انظرPaltridge, Brian. 2012:49)، كذلك عدم المقاطعة مع وجود السلطة لدى الأمير والنفوذ؛ لكنه آثر إعطاءه الفرصة للكلام وللتعبير عما في نفسه، وسمح له بمواصلة الحديث بدل منافسته للحصول على الدور، وهذه طريقة تعاونية أيضا (انظر Paltridge, Brian. 2012:121)، وأضيف خاصية ثقافية للأسر الحاكمة في الخليج في التعامل المهذب مع مواطنيها، هذا التعامل الذي يحمل كثيرا من الإشارات الثقافية، وهي العبارات التالية من الأمير التي تحمل دلالات ثقافية خاصة:

- استخدام كلمة أبشر وأبشرك:
  - أبشرك ترى الوالد والوالدة كلهم طيبين ولله الحمد
  - أبشرك الأمور زينة
- استخدام كلمة سم:
  - سم

- الوصية بالوالدين خاصة الأم:

- وأنا يهمني أهم شي عندي إنك إن شاء الله تقر عين والدتك فيك ووالدك هذولا بعد ما لهم ذنب
- بس أهم شي لا تكلم الوالدة ألين يصير إبراهيم عندك
- والدتك ووالدك يتجلدون قدا قدام الناس إح ما يبون يشعرون أحد إنهم متأثرين
- وأنت تعرف قلب الوالد
- والله دايم أسأل عنهم ونكلمهم باتصال ولا لي فضل فيها يا أخوي
- دق عليهم بس كلمهم إذا كنت تدري كان ما يؤثر عليك إنهم يحكون عن أحد
- الوالد لا يمكن يكون ما شاء الله عليه متفهم لكن والدتك لو تكلمها وأخوك ما كلمها بتهقى إن فيه شي

- التعبير عن الأخوة والعلاقة بين الحاكم والمواطن:

- كلم وشف وشاور وأنا أخوك
- لا تنخاني يا رجال إني أسامحك أنت ولدنا وأبرك ساعة نبي نكسبك وتعوّدون لا أحد يستغلكم بس هذا اللي نبيه

في المقابل كان الإرهابي إلى حد ما غير متعاون إلا على سبيل التطمين والمخادعة، ولديه أجندة يريد تنفيذها وهي المجيء لمقابلة الأمير لتنفيذ محاولة الاغتيال؛ فالمبدأ التعاوني في المحادثة مفقود إلى حد ما من أحد الأطراف، وتشعر أن هذا الإرهابي يريد تحقيق هدف معين دون الاستطراد العفوي. خاصة تكراره المريب للنقلة في شهر رمضان. ولم يؤثر فيه التودد من جانب الأمير إطلاقا؛ بل كان عازما على النيل منه مما يؤكد أن هؤلاء المجندين سُحقت عواطفهم بشكل كلي!!

كما كان الأمير يظهر ردود أفعال واستجابات لفظية تنم عن الاستماع والاهتمام بما يقوله الإرهابي (انظر مثلا Paltridge, Brian. 2012:131) مثل:

نعم (تكررت ٤ مرات)

طيب

إيه

آمين آمين

وغيرها كثير. على أية حال ننبه على أن هذا التحليل جاء بعد العملية، وأهميته محاولة التنبؤ بما يعنيه الإرهابيون للتدريب عليه ولاستباق أي أزمة أو كارثة مشابهة ومكافحتها. كما تفيد في الإشارة على صانع القرار الذي يتواصل مع المتطرفين بأن يمارس الإستراتيجيات العفوية والمتعاونة لمعرفة مدى تعاون المتطرف ومدى براءته وعدم عزمه على القيام بالإضرار.

ولإعطاء مثال آخر نعود للبيعة التي خلعها أفراد خلية داعش التي سبق ذكر نصها، فنلاحظ مثلا:

اللفظ	الدور والرسالة والمقصد
• فوالله • فوالله • فوالله	استخدام الحلف هنا ثلاث مرات، وقد يكون تعويضا عن أي أداة حجاجية، فربما يرون الحلف أو القسم لأنه أداة مؤثّرة على المسلمين، يرون أنها تكفي عن أي حجة. وقد يكون هذا بدافع آيديولوجيتهم التي ترى أنهم هم أصحاب الحق في إدخال من يشاؤون الإسلام وإخراجه منه.
وانصرنا على القوم الكافرين	استخدام الآية القرآنية والنص الإلهي لتحقيق هدف الإقناع وربما أيضا إلصاق التهمة بالدولة وأنها كافرة لا محالة.

كما نشير أيضا إلى الدراسة التي أشار إليها براين بالتريدج (Paltridge, Brian. 2012:272) التي درست هيكل الخطاب من خلال رسائل موجهة لرؤساء تحرير الصحف للنظر في الفرق بين رسائل الإنجليز ورسائل الصينيين، فوجدت الدراسة أن الإنجليز يستعملون الأدلة؛ في حين يميل الصينيون إلى القِيَم والحاجة. وبناء على ذلك ففكرة الأدلة واستخدامها للدعم والتأثير متجذرة بعمقٍ في الثقافة الغربية؛ في مقابل فكرة الدعوة إلى القيم والحاجة التي لها أهمية خاصة في الثقافة الصينية، خاصة حينما يكون المجتمع الصيني مؤمنا بها (٢٧٣). وبناء على ذلك ففي الثقافة العربية

الإسلامية -خاصة لدى هذه الجماعات المتطرفة- قد يُستعاض عن الأدلة والحجج بالقسَم والآيات القرآنية وتنزيلها على الآخرين بحسب فهمهم القاصر.

وربما تكون المرحلة التالية لدراسة الألفاظ والتراكيب هي الأتمتة وتصميم برامج حاسوبية للكشف عمن لديه ميول أو انتماء إرهابي على غرار ما صممه الباحثون (Parapar, Javier., and David E. Losada and Alvaro Barreiro. 2014) في تعلم الآلة، وهو برنامج لمعرفة سلوك من يغرر بالأطفال جنسيا عبر غرف المحادثة الرقمية: الشات روم (chatrooms online)، فنسعى إلى تصميم برنامج مماثل لمعرفة سلوك المغرِّر بالأحداث لتجنيدهم بالتطرف. وهناك باحث آخر (Royson في دورة لانكستر، ٢٠١٨) صمم أيضا برنامجا لحماية الطفل في وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق خوارزميات عن اللغة المستخدمة مع الطفل، ويحدد: هل من يخاطبه ذكر أم أنثى، وهل هو طفل أم بالغ (تحديد الفئة العمرية في هذه الجرائم مهم جدا)، فأعتقد أنه يمكن عمل برنامج للمتطرفين الذين يجندون الأطفال والمراهقين على غرار هذا البرامج.

وأشير إلى أن المبحث الثامن في هذا الكتاب سيتحدث عن بعض الإجراءات والاحترازات في التحليل اللساني الجنائي بشكل عام.

◆◆◆

القسم الثالث

الجرائم اللغوية

قبل قراءتك لهذا الفصل تأمل المقولات التالية:

- إذا كان المحقِّق خبيرا وماهرا ويرغب في إلباس المتهم التهمة، بينما المتهم يخوض تجربة التحقيق لأول مرة في حياته، فما المتوقع؟

- ما رأيك فيمن يحرّض على الجهاد دون إذن ولي الأمر، هل يُدان ويكون له نصيب من المسؤولية باعتباره مغرِّرا بمن يجهل ويعتمد عليه في دينه؟

- كيف ترى صيغة العقد بينك وبين مزوّد خدمة الجوال؟ هل يهتم بحقوقك في العقد؟ أم يذكر حقوقه ومسؤولياتك فقط؟ راجع العقد.

- لنفترض أن موظفا حكوميا قال لشخص يطلب منه إنهاء المعاملة: «ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة» فهل هذا طلب رشوة؟

المبحث السابع

الجرائم اللغوية

مخطط المبحث

يناقش هذا المبحث ما يسمى الجرائم اللغوية (language crimes) التي تتعدد وتتنوع بشكل متداخل، والمقصود بها السلوكيات اللغوية المجرَّمة (جون جيبونز، ٢٠٠٤: ٣٠٧). وأشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:292) إلى أنه في الحالات التي (تكون فيها اللغة نفسها موضع الترافع) وهي التي نقصدها هنا بالجرائم اللغوية، فإن (اللغة هنا [نفسها] في قفص الاتهام).

وقد أشار كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:292) في هذا المجال إلى دور اللساني في تحديد المعنى المقصود من الكلمات الملفوظة، كما أشاروا إلى المختصين تحديدا في بعض الحالات، مثل المختص بتحليل الخطاب الذي سيساعد في بعض الحالات، واللساني الاجتماعي أو المختص باللهجات في حالات أخرى. وفي هذه المطالب سأستعرض بعض ما يدور في المجال الأكاديمي حول ذلك، وسيكون سردا سريعا مع ضرب الأمثلة على العربية حين تدعو الحاجة إلى ذلك.

الضغط اللغوي باستخدام اللغة للحصول على اعتراف وإقرار بارتكاب الجريمة

سنناقش هنا دور اللسانيات الاجتماعية في تحقيقات الشرطة، فمعلوم أن الاعتراف أو إنكار المسؤولية من المتهم هو نص لغوي يحدث باللغة. وقد أشار دومينيك فاجن (Vajn, Dominik 2019. Making a murder confession: the case of Brendan Dassey. Emailing list of corpus linguistics) إلى أنه على الرغم من شيوع قناعة -وربما المنطق السليم يؤيد هذه القناعة- بأن الناس لا تعترف بشيء لم ترتكبه، فقد أشارت الأدبيات (Leo, 1996; Kassin, 1997; 2005; 2008) إلى أن المحقَّق معهم (المتهمين) قد يسجلون اعترافا بأمر لم يرتكبوه تحت ضغط الشرطة وإكراهها. وهذا الإكراه والضغط يقع في دائرة الجرائم اللغوية (انظر مثلا جون جيبونز،٢٠٠٤: ٣١٥) التي ترتكبها الدوائر الأمنية الجنائية. كما أشار كاسين (Kassin, 1997:225) إلى أن المحقَّق معه (المتهم) قد يعترف بأمر طمعاً في تفادي عقوبة أشد أو رغبة في الحصول على مكافأة وعده بها رجال التحقيق. والمكافأة ليست عينية بالضرورة؛ بل ربما تكون على هيئة مساعدة في القضية. كما وضّح فريج (Vrij, 2008:207) أن الاعتراف المتلاعَب به (المفبرك) قد يكون نتيجة لنوع الأسئلة المطروحة التي لا تسمح للمتهم بإملاء ما يريد هو؛ ولهذا ففي رأيي لا بد من ملاحظة دور اللغة في مثل هذه الأمور المصيرية. وقد قام بناء على ذلك بتحليل حالة بريندن داسي مستخدما إطارا في تحليل الخطاب ليوضح هل الاعتراف كان تحت تأثير الأسئلة الموجِّهة أم كان بفعل ما يريد المتهم قوله، ومن هنا نلحظ أهمية اللسانيات في مثل هذه المواقف. فربما يعترف متهم بجريمة يسيرة اتقاء لتهمة بالكذب وتضليل العدالة، فالجريمة مهما كانت يسيرة إلا أن ممارسة أي نوع من أنواع الضغط على المتهم لإقراره بالمسؤولية يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

ولا شك أن انتزاع الاعتراف جريمة لغوية؛ فمن المهم أن يكون القاضي والمحامي واعيين بمهارة المحقق في إلباس المتهم التهمة، فبعض المحققين لديهم مهارة من كثرة ما مارسوا من التحقيق؛ في المقابل قد يكون المتهم لا يملك أي مهارة؛ بل ويمكن أن تكون هذه المرة الأولى له لخوض هذه التجربة غير السعيدة، فمن غير العدل التغافل عن تأثير براعة المحقق ومهارته في مقابل جهل المتهم وعدم معرفته خاصة من قال تعالى عنهم: «وهو في الخصام غير مبين».

وقد حذّر جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣١٥) من أساليب الضغط اللغوي وتكتيكاته التي تتضمن: تحريف الاعترافات والإقرارات، وكذلك الإكراه والانتزاع القسري لدليل الإدانة. وهو ما نبهنا إلى مثله ديننا الحنيف في القرآن الكريم وعلى لسان الهادي الأمين فيما ذكرناه في مقدمة هذا الكتاب.

فممارسة أي نوع من أنواع الضغط بما فيه الضغط اللغوي يمكن أن يحدث في إجراءات الشُّرَط والمحاكم، وقد يكون صريحا وواضحا أو عن طريق تقديم الوعود للمتهم بتخفيف العقوبة أو بالمساعدة في إلغائها أو بأي طريقة كانت.

وقد أشار أولسون (انظر مثلا Olsson, John, 2018:189) إلى بعض ما يميز لغة الشرطة مثل عدم التماسك والإحالة بالنص بدل الضمائر؛ إذ تبدو كأنها جمل مبتورة، مثل: في يوم الخميس العاشر من شهر كذا، وفي شارع متفرع من الحديقة العامة، كان الجاني يمشي، وكان بجوار الجاني (بدلا من بجواره) ... فكأنها جمل تُملى من شخص إلى آخر يشيع فيها تجنب الضمائر (Olsson, John, 2018:60). كما تتميز أيضا بتوفر ثلاثة مكونات لبداية أيّ تقرير صادر من الشرطة، هي: التاريخ، والمكان، والوقت (Olsson, John, 2018:58-60)، ولذلك فحين نراها في إقرار متهم فمن الحصافة أن نشك في أمر الاعتراف وأنه قد يكون إملاءً من التحقيق وليس إقرارا طوعيا.

لغة السب والشتم والكراهية

تشكّل لغة السباب والشتم مادة للدراسة في اللسانيات الجنائية، وهي نوع مما يسمى الجرائم اللغوية (انظر جون جيبونز، ٢٠٠٤: ٣٠٨). وقد تدرس في موضوعات مختلفة مثل عدم التهذيب (impoliteness)، أو الكراهية (Hate speech)، أو اللغة السيئة (bad language) أو اللغة العدائية (abusive language) أو العدوانية أو الهجومية (offensive language) أو المطاردة الرقمية والتصيد (trolling) وغيرها. كما تشكّل اللغة السيئة -كما يفضّل تسميتها توني ماكنري كما سيأتي- إشكالات عدة حين تكون في مواضع المزح وسياقاته أو في سياق الغضب اليسير والانفعال البسيط مثل مقولة «انقلع» أو (shut up) أو «اقلب وجهك» أو «يا ابن 🐫 » بين الأصدقاء أو بين الآخرين في سياق عام.

وقد عالج بعض المختصين في دورة لانكستر (٢٠١٨) بعض هذه الإشكالات تحت موضوعات عدم التهذيب (impoliteness) والغضب وغيرها. وتأتي أهمية دراسة هذه الموضوعات -كما ذُكر في الدورة- نظرا للفوائد الاجتماعية من دراسة عدم التهذيب (impoliteness)؛ إذ يوضع في الأماكن العامة كالمستشفيات تحذير من التهجم على الآخرين (offending others)، فما اللغة التي تُعدّ من التهجم على الآخرين؟ وماذا يميزها عن اللغة التي أنفعل فيها في حدود الأدب دون تهجم؟ وكذلك لا بد من فهم كيف لا أغضب الآخرين، فالمسألة ثقافية بحتة، كذلك يزيد من أمر فائدة دراستها أنه يذهب البعض للمحاكم بسبب مشاكل في التهجم والتنمر وجها لوجه وكذلك في وسائل التواصل الاجتماعي والواتس أب وغيرها من التطبيقات التقنية الاجتماعية، فمن يمكنه أن يقرر هل هو تهجم أو تنمر أم لا؟ وما مستواه وعقوبته التي يستحقها؟ وعادة يتصاحب مع عدم التهذيب (impoliteness) إشارات معها أو تنغيمات نظمية (prosodic) كرفع الصوت أو إشارة بالإصبع أو تنفس عميق أو زفير ونفخ هواء الصدر للخارج بإصدار صوت...

وقد دُرست المتون للتعمق في دراسة استخدام الناس للكراهية (Hate speech) وكذلك لجرائم الكراهية (Hate crime)، وقد عرض توني ماكنري من خلال الدورة لهذه القضايا بشيء من التفصيل أنقل بعضا منه هنا؛ إذ يذكر (توني ماكنري في دورة لانكستر ٢٠١٨) مفارقة طريفة، وهي أنه على الرغم من أن الشتم لغة تستخدم بكثرة إلا أنها نادرا ما تُدرَس! وهذا في رأيي صحيح إلى حد كبير، فنحن في اللغة العربية ربما لا ندرسها خوفا من تأسيسها ونشرها، أو لأننا لا نرى لها أهمية بحثية بخلاف ما يراه الباحثون في الغرب. وكما قال أبو فراس الحمداني:

عَـــرَفتُ الشَرَّ لا لِلشَر لَكِـــــن لِتَـــــوَقّيـــهِ
وَمَـــــن لَم يَعرِفِ الشَرَّ مـــــنَ الخَيرِ يَقَع فيـــهِ

ومثله ما روي عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه حيث قال: «كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني».

فدراسة اللغة المحظورة مهمة لأسباب تربوية وقانونية ولغوية أيضا. وقد درس

توني ماكنري الشتم بناء على متن عبر البحث عن كلمات محتوى معينة (مشتملة على الشتم أو القذف) فوجد أن المرأة تميل إلى تفضيل كلمات شتم وتستخدمها؛ أمّا الرجل فيميل إلى استخدام أخرى ويفضلها.

وقد استخدم مصطلح (اللغة السيئة أو البذيئة:bad language) بدلا من (لغة الشتم: swear words) لأن الشتم إجراء أو من أفعال القول (act)؛ لكن حين ندرسها فيدخل فيها مجرد الوصف، أي التي ليست من أفعال القول (act). وقد صنّف اللغة السيئة إلى خمسة تصنيفات بدءا بـ شديدة جدا (very strong) وانتهاء بعادية جدا أو ضعيفة جدا (very mild)، ثم صنّف الذكر والأنثى في استخدام هذه التصنيفات مشيرا إلى أن الأنثى تميل إلى الضعيفة جدا؛ أمّا الذكر فيستخدم الشديدة جدا أكثر من استخدام الأنثى لها[1]. وقد طرح تساؤلات تستحق التوقف والتأمل وتستحق الإجراء على اللغة العربية، منها:

- هل استخدام الذكر والأنثى للغة السيئة يختلف باختلاف المخاطَب؟ فالحديث بين الأقران قد يشتمل على كلمات سبّ أكثر مما لو كان بين ابن وأمه أو أبيه أو بين إخوة ذكورا وإناثا...
- هل هناك كلمات مخصصة للذكر وكلمات مخصصة للأنثى؟ (مثل بقرة للأنثى، وجحش أو حمار للذكر...)، وقد تُستخدم بالعكس للتهكم أو للإقذاع في السب.

واستخدم مقياساً للسباب بحسب شدته (Scale of Offence). وأضيف أنه يجب على القضاة ورجال الشرطة تأمل لغة السب والشتم التي تصدر من ذكر إلى أنثى، وللتوضيح أقول: قد يشتم ذكرٌ آخرَ بكلمة نابية ليس لها نفس الوقع على المشتوم الذكر؛ في حين لو شتم أنثى بها لكانت شديدة الوقع عليها. فهل يتم مراعاة ذلك حين فرض عقوبة؟ وكذلك يكون وقع الشتم على الرجل الكبير أشد من وقعه على الشاب؛ لأن الكبير قد يرى فيه إهانة له ولسنّه.

١- حين عرضت هذه الدراسة لطلابي في مرحلة الماجستير عام ١٤٤١هـ أفادني أحد الطلاب من نيجيريا أن المرأة لديهم معروفة بإقذاعها في الشتم أكثر من الرجل، وهو فرق ثقافي يستحق الدرس.

ثم تعرض توني ماكنري للعلاقة بين السباب والسن مشيرا إلى أنه يبدو أن الناس الأصغر سنا يميلون إلى استخدام مكثف للشتم وكذلك إلى شتم أعنف. وهناك تصنيفات عن طريق استبانة في بريطانيا للسباب والطبقة الاجتماعية (National Readership Survey:NRS). وقد ذكر أن الطبقات الأدنى اجتماعيا واقتصاديا هي الأكثر استخداما للسباب، وأن لكل طبقة كلمات تشيع في استخداماتهم. فالسباب يختلف ما بين الذكر والأنثى، والصغير والكبير وكذلك الطبقة الاجتماعية وربما الاقتصادية ومستوى التعليم... ونتمنى دراسة عربية شبيهة بهذه الدراسة.

وكتب الفقه مليئة بالحديث عن القذف وألفاظه مثل: القذف الصريح، وقذف الكناية، وقذف التعريض، ولهذا لن أخوض فيها فقد استوفتها كتب الفقه بشكل لا يسمح لي بالإضافة إليها إلا من جانب التحليل اللساني الجنائي الحديث ولفت نظر اللغويين والفقهاء (الشرعيين عموما) إلى دراستها باستخدام مناهج حديثة. وسأشير إلى موطن طريف أشارت إليه كتب الفقه وأفاضت فيه يقع في رأيي في باب النية والقصد وكذلك يقع في باب الصوتيات، فقد ورد في الموسوعة الفقهية الكويتية: «ولو قال رجل لآخر: زنأت مهموزاً، كان قذفاً صريحاً عند أبي حنيفة وصاحبيه، والحنابلة في المذهب، وهو أحد قولين في مقابل الأصحّ للشّافعيّة- لأنّ عامّة النّاس لا يفهمون من ذلك إلاّ القذف، فكان قذفاً، كما لو قال: زنيت» ج٣٣/ ص٣١٣). فالإشارة هنا إلى اختلاف اللفظ بتغيير صوت وأن المقصد لا يفهمه الناس إلا بكلمة معينة، فتتجلى لنا دقة علماء الفقه واللغة العربية في تفصيل المسائل وتحري الموضوعية والعدل. كما ورد في نفس الموضع: «...والقول الثّاني في مقابل الأصحّ للشّافعيّة: أنّه إن كان من أهل اللّغة فكناية، وإن كان من العامّة فهو قذف- لأنّ العامّة لا يفرّقون بين زنيت وزنأت. والأصحّ عند الشّافعيّة: أنّه كناية. وقال ابن حامد من الحنابلة: إن كان عامّيّاً فهو قذف، وإن كان من أهل العربيّة لم يكن قذفاً.» (المرجع السابق نفس الموضع). وهنا أيضا إشارة إلى ما يقصده القائل وما يُتوقَّع منه، وهنا تفريق بين متخصص باللغة وغيره من العامة. وقد نقلت النصوص للإشارة إلى الدقة وأهمية التحليل اللغوي اللساني الجنائي في القضاء بغضّ النظر عن التفاصيل والخلافات.

ومما يُدرس في السب والشتم لغة الكراهية والعداء، ومن الإشكالات في دراستها أنها خفية جدا وتعتمد بشكل كلي على السياق (المجموعة البريدية للسانيات المتون). ولهذا فدراستها من خلال متون مثل الرسائل النصية في غاية الأهمية (المجموعة البريدية للسانيات المتون)... بل وتصنيفها أيضا التصنيف المعتمد على خوارزميات معينة إلى تصنيفات جنسية أو عرقية أو غيرها (المجموعة البريدية للسانيات المتون)... ومبدأ اعتمادها على السياق يجعلنا نستشعر أهمية دراستنا لها نحن اللغويين المتحدثين الأصل باللغة العربية.

وقد نُشر في المجموعة البريدية للسانيات المتون إعلان لمنحة دكتوراه في فرنسا لاكتشاف اللغة العدائية في وسائل التواصل الاجتماعي، وجرت الإشارة إلى أن اللغة العدائية ولغة الكراهية في تصاعد على وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيس بوك ويوتيوب؛ يقابل هذا التصاعد قلة الدراسات التي أجريت لتعقبها واكتشافها على الرغم من أن وسائل التواصل بناء على قوانين الدول مثل الاتحاد الأوروبي ملزمة بإزالة أي لغة تحث على الكراهية وتمارس العدوانية خلال ٢٤ ساعة وإلا كانت عرضة للملاحقة القانونية. ومن هنا يظهر لنا أهمية مثل هذه الدراسات في اللسانيات الجنائية. ومن تجربتنا مع تويتر حين البلاغ على إساءة أن تويتر يردّ على البلاغ خلال مدة وجيزة لتفادي أي نشر لأمر مخلّ.

ولم يتوقف الأمر عند دراستها وتحليلها وتصنيفها بل شهدت السنوات الأخيرة نموا وازدهارا في دراسات اللغة الهجومية (Offensive Language)، حتى إنه قد نشرت دعوة (رسالة بريد إليكتروني من لسانيات المتون يوم ٩ جولاي ٢٠١٩) من مجلة تقنيات اللغة واللسانيات الحاسوبية (Journal for Language Technology and Computational Linguistics) للكتابة في عدد خاص ستصدره المجلة أواخر عام ٢٠١٩ حول اللغة الهجومية (Special Issue on Offensive Language) (منشور في مجموعة لسانيات المتون البريدية). وقد نُشر في الدعوة المرفقة أن اللغة الهجومية والمفاهيم الأخرى ذات الصلة مثل اللغة المسيئة، وخطاب الكراهية، والعدوان اللفظي وغيرها حظي باهتمام متزايد خاصة في مجال أنماط السلوك لهذه اللغة عبر الإنترنت مثل التسلط والتصيد والمطاردة والتنمر الرقمي. وكما قلنا سابقا فقد بُذلت جهود كثير من

الباحثين في مجال الحاسب والمتون والإحصاء لدراسة واستكشاف الأنماط اللغوية للغة السب والشتم. وجرى تصنيف اللغة السيئة عدة تصنيفات حاسوبية يدعو إليها هذا العدد المختص من المجلة العلمية. وقد يعتمد التصنيف على الحدة أو على كون اللغة صريحة أو ضمنية أو على من صدرت منه أو على نوع اللغة كالتي تسيء إلى دين أو عرق أو جنس أو إلى غيرها مما أشرنا إليه. وتعد منصات التواصل الاجتماعي مكانا ثريا لإجراء هذا النوع من الدراسات والبحوث.

تأمل

لاحظ بين زملائك وأصدقائك وأقاربك الذين تربطهم علاقات وثيقة، كم عدد الألفاظ التي هي في أصلها سب وشتم لكنها تُستخدم فيما بينهم؟ مثل عبارة «ما تستحي» أو «يا قليل الحياء» أو «يا شيخ روح» أو «يا شيخ اذلف» أو «يا شيخ انقلع» وغيرها، فأعتقد أن هناك عبارات تختص بأنها يمكن أن تكون فعلا سبّاً وشتما إذا كانت بين أناس ليس بينهم علاقة؛ في المقابل قد تكون مزحة أو حتى استملاحا إذا كانت بين أناس تربطهم علاقة وأحيانا يميزها النبرة التي تُتلفظ بها، وربما دلّت على قوة العلاقة.

فأعتقد أن هذا موضوع ثري لدراسته في اللغة العربية من عدة زوايا ومناظير وأطر منهجية مختلفة حاسوبيا ورقميا ووجها لوجه. ويتصل بالسب والشتم أنواع أخرى مثل التحرش وغيره، وهي مدار النقاش في المطالب التالية.

التشهير وتشويه السمعة

ناقش جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٩) التشهير بوصفه واحدا من جرائم اللغة، مشيرا إلى أنه قد يكون على شكل قدح بشخص أو بجماعة أو قذفهما أو سبهما. وأكّد أنه حتى يكون سبّا وقذفا مجرّما فلا بد من توفر دليل على عدم صحة السب الذي نُسب إلى من وُجِّه إليه. مثلا حين أنشر في وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي أنني اشتريت سلعة من متجر ما وكانت مغشوشة، فإن كانت فعلا مغشوشة فليست هذه جريمة لغوية؛ لكن إن لم يكن لدي دليل على أنها مغشوشة فهي في نطاق الجرائم اللغوية.

وقد يكون التشهير ضد الجماعات سواء العرقية أو الدينية (جون جيبونز، ٢٠٠٤: ٣٠٩). وقد نبّه جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٩) إلى عدد من القضايا المتعلقة بالتشهير أوضّحها بما يلي:

- أن التشهير قد يكون علنيا، كما يكون مشفرا ورمزيا أيضا. وهذه الرمزية والتشفير ملحوظة بكثرة في الإيحاءات في وسائل التواصل الاجتماعي.
- أن التشهير قد يأخذ صيغة التقسيم الذي ليس له أساس من الصحة بصيغة نحن وهم، وتصوير الـ (هم) بصورة سلبية. مثلا يكثر في وسائل التواصل الاجتماعي حين يريد شخص تشويه آخر أو آخرين أو يقصد تأليب السلطة أو العامة على مناوئ أن يستخدم التقسيم إلى نحن وهم. وهذا مثال بسيط:

تأمل

خلال التجاذبات السياسية يقول شخص عن نفسه أو عمن ينتمي إليه: نحن نريد أن يكون لنا رأي ولا نخضع للقوى العالمية؛ فيما فلان (أو مجموعة) يمارسون الانبطاح الثقافي...

لاحظ أنه قد جرى التقسيم ثم وضع الآخر في صورة سلبية.

ولو ألقينا نظرة على هاشتاقات تويتر مثل (فلان يمثلنا) أو (فلانة لا تمثلنا)؛ فهذه التراكيب تنطوي على تقسيمات يُقصد منها الإساءة ووضع الآخر في موضع الأجنبي أو الدخيل.

وقد أشار جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٩) إلى أن للتشهير أثارا تتمثل في الإساءة للمقصود وحزنه، وربما يثير أيضا تمييزا عرقيا أو طائفيا أو دينيا بل قد يصل إلى إثارة أعمال عنف وشغب.

وقد يُعامل مثل التشهير الإساءة إلى شخص في وظيفة عامة بأنه مثلا يوظف أقاربه، أو مثلا أن أكتب عن جهة معينة يرأسها شخص من منطقة معينة أكتب بغرض الإساءة إليه (بشكل مبطن) أنني ذهبت إلى هذه الجهة وكأنني في منطقة كذا (منطقة الرئيس)، فهذا مما يعد إساءة لإلحاق الضرر بالرئيس والتشهير بطريقة استخدامه للسلطة.

كما ننبه إلى أن التشهير قد يحدث على شخص مذنب، مثلا شخص ارتكب خطأ وقُبض عليه، وقام شخص آخر بتصوير القبض عليه ونشره على منصات وسائل التواصل الاجتماعي قائلا مثلا: «هذا المجرم» أو «السارق» فهذا أيضا يدخل في الجرائم اللغوية هنا.

وأشدّد على قضية انتشرت في وسائل التواصل الاجتماعي، وهي قضية التخوين واستعداء السلطة والتظاهر بالوطنية من بعض مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي. وهي أيضا جريمة لغوية يقوم مدّعي الوطنية بالتشهير بشخص شكّ فيه أو فهمَه خطأ فقام بمحاولة تشويه سمعته. وقد يستسهلها من يقوم بها مبررا بأن الغاية تبرر الوسيلة، وهذا غير صحيح؛ فهي تبقى جريمة لغوية. بل يرمي البعض من ثبتت في حقه تهمة ما بأنه مثلا «خائن» أو «زاني» فأعتقد أنه يدخل في باب الجريمة اللغوية، ولا يبرر كون الشخص الذي يُشهَّر به وتشوَّه سمعته في موضعٍ يحاسَب فيه على جرمه وموقف ضعيف، لا يبرر ذلك لأحد ما وصمه بأي وصف عدا القضاء والسلطة. ولنا في الهادي الأمين صلوات الله وسلامه عليه قدوة في في رجم المرأة التي جاءته تائبة من الزنا، فقد أمر وليَها بأن يحسن إليها، ولم يرض عليهم أن يقاطعوها أو يعايروها! ولما صلى عليها عليه الصلاة والسلام سأله عمر رضي الله عنه: «تصلي عليها يا رسول الله وقد زنت؟!» فقال قدوتنا صلى الله عليه وسلم: «لقد تابت توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدتَ أفضل مِن أن جادت بنفسها لله؟».

التحرش الجنسي والجرائم الجنسية

بداية أود أن أتحدث عن مفهومي للتحرش الذي قد لا يوافقني عليه بعض الناس حين يناقشون قضية تشتمل على تحرش من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، فقد يقوم شخص أو مجموعة من المارة لا علاقة لهم بامرأة في الشارع بالتعدي عليها -جسديا أو لفظيا، فالكثيرون يصفون الحادثة بأنها تحرش، وفي رأيي أن ما حدث يُسمى اعتداء، وأعتقد أن هذا من التضليل اللغوي والخداع اللفظي، فهناك تحرش وهو أن يتصرف من له أن يتفاعل مع الضحية مثل الطبيب بأن يتجاوز حده فيضع شيئا من جسمه على شيء من جسم الضحية دون داع، أو ينطق بلفظ فيه إشارة جنسية وهو يفحصها، أو المحاسِب الذي تشتري منه المرأة أو تبيعه فيقوم بالضغط على يدها، أو المشتري من المرأة بأن يتلفظوا بما له إيحاء أو يحتمل وجهين. أمّا من ليس له أن يتفاعل أصلا مع الضحية

مثل لمس متسوق لامرأة تتسوق فهو هنا في رأيي اعتداء وليس مجرد تحرش. فالفرق بينهما كما أراه هو أن يكون في الأصل للمتحرش التعامل مع المرأة أو الضحية أيّا كان؛ أمّا من ليس له أي طريق للتعامل مع المرأة أو الضحية فهو اعتداء خاصة حين يتعدى الموضوع الإشارة من شخص بعيد إلى المباشرة بالجسد أو بالأطراف أو حتى بالتلفظ. وآمل من القانونيين والمختصين مناقشة هذا الأمر وتوضيحه وتجليته.

ننتقل الآن إلى ما أشار أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:148) في موضوع التحرش من أن التحرش الجنسي والاستدراج قد يتسببان باختفاء الضحية أو مقتلها أو انتحارها هروبا من تداعيات التحرش ومواجهة آثاره... فالتحرش ليس عملية سهلة ينتهي بانتهاء الجُرم؛ فهو وإن كان لفظيا قد لا يتجاوز إلى التطاول باليد أو الاعتداء فله آثار وخيمة قد تمتد طوال حياة الضحية؛ ولهذا نؤكد على أهمية الدرس اللساني الجنائي في مثل هذه القضايا.

وعادة يحدث التحرش أو الاستدراج -كما ذكرا- عندما تبدأ الرسائل (اللغوية) بين الضحية والمجرم، ويوهم المجرم ضحيته أو فريسته بأنه طفل مثله، ومن أجل تطمين الضحية يتقمص المجرم لغة طفل آخر ثم يتحول الخطاب إلى استغلال جنسي مقابل مال أو إلى تهديد بالفضح والنشر... وأشارا (149) إلى أن وظيفة اللسانيات الجنائية هنا قياس -القصد- والنية لدى المجرم طبعا بالاعتماد على لغته... وذكرا أنه في الرسائل التي تم تحليلها لوحظ أن المجرم لا يضيّع وقتا طويلا مع الضحية، فيبدأ بعد فترة قصيرة من المراسلات والتعارف بالكشف عن رغباته؛ ولهذا فأشدّد على أهمية الحذر لأن العملية متسارعة وتحدث خلال فترة قصيرة. وأعتقد أن الطريق الأفضل لاكتشاف التحرش السيبراني والحقيقي وكذلك الاستدراج هو عن طريق دراسة اللغة التي بها وحدها يحدث التحرش أو الاستدراج. فالمجرم المتحرش يتعامل مع أطفال غير راشدين ويستغل براءتهم وضعفهم عن طريق تهديدهم عبر اللغة أو عن طريق ابتزازهم، وقد غدت دراسة إستراتيجيات التحرش حاسوبيا مجالا خصبا تناوله بعض الباحثين بالدرس اللغوي اللساني الجنائي، وهذا المنحى من الوظائف للسانيات الجنائية التي تستحق الاهتمام والعناية. وقد أشرنا نهاية المبحث السابق إلى بعض الباحثين الذين يعتنون بإنتاج برامج حاسوبية يمكنها مراقبة الأطفال عبر غرف المحادثة الرقمية لقياس مدى احتمالية كون المخاطَب كبيرا يخطّط للإيقاع بالضحية واصطياده.

التهديد وخصائص رسائل التهديد

أشار جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٧) إلى التهديد بوصفه جريمة من الجرائم اللغوية، والتهديد يحدث في المجال الفردي وفي مجال الجماعات الإرهابية. فلو هدّد شخصٌ شخصاً آخر فهو هنا يرتكب جريمة لغوية سواء نفّذ أم لم ينفّذ. مثلا شخص قال لآخر في رسالة أو وسائل التواصل الاجتماعي: «لو قابلتك قتلتك» فهذه جريمة لغوية.

وفي مجال الجماعات الإرهابية والإجرامية وطلب الفدية ذكر أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:161) أنه لا بد من التحقق من كون رسائل التهديد تتضمن وعدا بإطلاق سراح الرهائن أم لا تتضمن ذلك، وهذا بالطبع يُكتشف لغويا. وقد تحدثا (١٦٣) عن أربع مكونات لنصوص التهديد وطلب الفدية:

١- التعبير عن القوة والنفود و«القدرة»، مثل التمكن من الرهائن والتحكم بمصيرهم

٢- هذه القدرة تمكنهم وتخولهم لتقديم «مطلب/ مطالب»

٣- عدم تنفيذ المطلب يفضي بهم إلى تنفيذ «التهديد» الذي هم قادرون عليه

٤- في حال تنفيذ المطلب لا بد من وجود «وعد» بإطلاق سراح الرهائن

ونشير هنا إلى عدم وجود مطالب لدى الجماعات الإرهابية مثل إرهابيي داعش في الزلفي التي أشرنا إلى نص بيعتهم آنفا؛ هذا الأمر قد يدلنا على النهاية العدمية لهذه الجماعات؛ حيث يريدون الموت وليس لهم مطالب يمكن مناقشتها أو النظر فيها؛ فهذا جانب مهم لا بد من توعية العامة به.

في مقابل ذلك قد يكون مطلبهم شماعة يبررون فيه إرهابهم، كما حدث لزعيم القاعدة ابن لادن حين كان قبل هلاكه يهدّد المملكة العربية السعودية ويطلب خروج القوات الأميركية من هذه البلاد، فلما خرجت انتقل إلى مطالب أخرى مما يعني أنه لا نهاية ممكنة مع بعض المطالب؛ فيجب التفريق بين المطالب والتهديدات الحقيقية الصادقة وبين المطالب التي تُتّخذ مسوغا ومبررا للإرهاب والإجرام. وهذه هي وظيفة اللساني الجنائي المتمرس.

النية والقصد في التحليل الجنائي اللغوي

تحدث أولسون ولشينبرورز (Olsson and Luchjenbroers 2014:297) عن دور التحليل اللغوي لنية الإرهابي لإثبات الإدانة، وأنه في إحدى الجرائم لتفجير برج تمّ تحذير المحيطين بالتفجير؛ فنستنتج بالتحليل اللغوي أن عمل هذا المجرم سبقه نية (أي قصد وتعمد) وليس خطأ غير متعمد (٢٩٨)؛ ولهذا فتجب معاملة الإرهابي ليس على أنه فقط وضع قنبلة للتفجير دون مراعاة قصده ونيته في التفجير والتخريب؛ فيجب ألا يعامل وضعه لقنبلة كحدث يتيم خاصة حين التعرف على نمط حياته الإجرامي (٢٩٨).

وتحدثا عن الإرهابي المحذِّر (the terrorist warner) الذي دوفع عنه حسب بعض القوانين بمغالطة لغوية؛ لأنه حذّر من الانفجار، فلم يكن عامدا القتل؛ إنما أراد تحقيق هدف وتوصيل رسالة (٢٩٩)، مفصِّلين في جدل لغوي ومغالطة لغوية حسب بعض القوانين في الدفاع عن عمله الإجرامي بأنه لا يقصد القتل، وبعض القوانين لا ترى حسن نيته بعدم قصد القتل مبررا لبراءته في الجرائم الإرهابية (٣٠٠)؛ فالإرهابي بشكل عام لا يحس بأي واجب أو مسؤولية نحو العامة لأنه يتصرف ضدهم وبشكل خطر...(٣٠٢).

وذكر بيتر تيرسما ولورانس سولان (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012:346-7) أن لغة التهديد أحيانا لا تتضمن النية والقصد والتعمد لتنفيذ ما تهدد به، مثلا لدينا في الدارجة حتى الوالدان يهددان أطفالهم: «أبكسّر راسك» أو غيرها ولا يعنون بها ذلك حرفيا، مثلا لو قال شخص عن شخص: «لو واجهته ذبحته» فالأمر لا يعدو كونه تهديدا ولا يعني القتل، وربما يقابل ذلك ما سمياه (التهديد غير المباشر: indirect threat) (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012:348) مثل الإشارة -دون التلفظ- بقطع اليد أو قطع الرقبة أو الإيماء باليد على شكل مسدس... (قارن ذلك بما ذكرناه عن التهديد قبل قليل).

وكمثال غير جنائي تأمل الحادثة التالية التي عايشتها حين كنت رئيسا لقسم الإعداد اللغوي في معهد جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض (القصة بتصرف يسير لا يخلّ بها ما عدا موضع الشاهد فهو بالنصّ):

تأمل

كان من مهمات رئيس قسم الإعداد حل المشاكل بين الطلاب الذين جميعهم من غير السعوديين –وهناك سعوديون من غير الناطقين بالعربية لكنهم نادرون جدا، وقد رُفع إليّ أمر طالبين تلاسنا وحدثت مشادة فيما بينهما، فاستدعيت أحدهما وهو من جنسية مختلفة عن زميله الآخر، وبحكم خبرتي كنت أعلم أن بين منسوبي الجنسيتين خلافات بشكل دائم. فسألته عن سبب التلاسن فأجاب بسرد الواقعة، لكن ما يهمنا أنه قال إن زميله قال له حين كان يجيب على سؤال الأستاذ:

بسرعة عجّل!

فقلت: وهل يستدعي ذلك ثورتك عليه وتصاعد الخلاف؟

فردّ قائلا: –وهذا موضع الشاهد– «أنتم لا تفقهون ما بيننا!»

طبعا عبارة (لا تفقهون) ذات إيحاء سلبي (راجع العصيمي ٢٠١٨/ أ لشرح الإيحاء السلبي والإيجابي في قضايا النظم الدلالي) لكنه لم يقصد ذلك على الإطلاق، فسألته ما معنى تفقهون، فقال: الفقه هو العلم، يعني لا تعلمون.

تأمل لو وصلت هذه الحادثة إلى القاضي الذي قال فيها متعلم للغة العربية لآخر في الشارع مثلا: «لا تفقه» فهل القاضي سيعاقب القائل بناء على أثرها في المخاطَب أم سيرفض الدعوى بناء على نية القائل؟ أعتقد أن من وُجِّهت إليه هذه العبارة لو كان في خصومة مع من قالها لاتخذها قرينة وطالبَ بتعزير القائل أو عقوبته.

وقد أشارت جانيت كوتيريل (Cotterill, Janet. 2010:581) إلى دور المتون (المدونات) في التفريق بين المعنى القانوني (الخاص بمصطلح) والفهم اللغوي للشخص العادي، مثلا في وصفة دواء له أضرار مميتة لكن تُذكر الكلمات التي تحتمل معنيين: معنى لدى أهل التخصص ويشير إلى خطورة الدواء مثلا، ومعنى آخر لدى العامة ولا يشير إلى نفس الحدة في درجة الخطورة؛ فالمتون هنا تحاول أن ترشد القاضي إلى ما يشيع من معانى الكلمة.

التحريض أو التغرير

ذكر بيتر تيرسما ولورانس سولان (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012:341) أن التحريض (Solicitation) يشمل الطلب والتحريض، وفي بعض القوانين يشمل الأمر أو إقناع شخص بارتكاب جريمة، وليس شرطا أن تُرتكب الجريمة. فربما نتعامل مع التحريض على أنه جريمة بحد ذاته. وقد يكون هذا متصلا بما يشيع في وسائل التواصل الاجتماعي من المطالبة من البعض بتحميل مسؤولية جرائم الإرهابيين لبعض دعاة التطرف. فقد يكون التحريض أمرا صريحا (Speech act) مثل من يأتينا برأس فلان؟ أو مثلا من يريح المسلمين من فلان؟ وقد يكون أمرا مبطنا مثل: هذا رأس النفاق، أو عدو الإسلام، ونحن نعلم أن عداء الإسلام والنفاق لهم عقاب في رأس المتطرف وفهم المغرر بهم. أو مثل أن يقول داعية أو مؤثّر عن صحفي قال شيئا ما: لو قال هذا الصحفي قوله هذا عند عمر بن الخطاب لجزّ رأسه!

فطلب قتل أحد هو أمر بالقتل، لكن هل من التحريض على الإرهاب والتطرف في الخطب والمواعظ والفعاليات الاجتماعية والدينية ما يعد تحريضا غير مباشر أو في وسائل التواصل الاجتماعي (indirect solication:342)؟ وقد ذكر بيتر تيرسما ولورانس سولان (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012:341) مثالا على التحريض وهو الشيخ عمر عبدالرحمن الذي كان يحرّض أتباعه على قتل حسني مبارك (الرئيس الأسبق لمصر)، ومثلها مقولة: قتل فلان من الناس لا تحتاج إلى فتوى. وكذلك انتشر مقطع لأحد المحرّضين يقول فيه: الجهاد في سوريا لا يحتاج إلى فتوى ولا إلى إذن، لا تستأذن أمك ولا أباك ولا الحاكم!! خذ السلاح وانفر!!! فهل يمكن ملاحقته قضائيا بناء على لغته هذه بتهمة التحريض والتغرير وربما الافتئات على السلطة؟

فإلى أي حد يُعد التغرير والتحريض (باستخدام اللغة) جرائم أو مشاركة في الجريمة؟ هل لوزارات الأوقاف والمساجد أن تأخذ توقيعات الأئمة والخطباء على عدم استخدام أي لغة للتهييج أو إثارة مشاعر العامة خاصة الصغار ومن يسهل التغرير بهم بدوافع دينية؟ بحجة أن ذلك قد يكون تحريضا وتغريرا. ولكن يجب إشعارهم بمخادعة اللغة وأنهم حتى لو استعملوا لغة ضمنية فهم تحت طائلة المحاسبة.

مثلا حين يقول شخص له ثقله وتأثيره الديني عن شخص آخر: رأس النفاق أو زنديق، أو يقوم بالدعاء عليه، هل يعد هذا افتئاتا على سلطة البلد وخروجا على أحكام الحاكم وتحريضا لليافعين وغير الراشدين وغير المدركين لعواقب الأمور بارتكاب الجرائم؟ إن اللغة وخطورتها في هذه المواقف يجب ألا تغيب عن المشهد الجنائي والتحليلي.

التآمر

تساءل بيتر تيرسما ولورانس سولان (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012:344) عن اشتراط كون التآمر صريحا لكي يُعدّ جريمة من عدم لزوم ذلك؟ فاللغوي عادة يستنتج التآمر وإن كان ضمنيا، والسبب في ذلك أنه قد يلجأ المجرمون ومرتكبو الجرائم عادة إلى استخدام لغة شوارع (slang street) وإلى لغة مشفرة (coded language)، مثل أسماء المخدرات التي يعرفها مروجوها ومستخدموها، فالتآمر ومثله التورية باستخدام ألفاظ أخرى لا تبرئ المتهم أو المجرم من جرمه حتى وإن زعم أنه لا يقصد. وفي ظني أن التحليل اللغوي الخبير يلعب دورا مهما في مثل هذا التلاعب اللفظي الذي يجيده أرباب الإجرام والسوابق. كما أنه من الأهمية بمكان أن يكون في مجال البحث اللغوي اللساني تأليف معاجم للغات الدنيا أو لغات الشوارع كما سنذكر ذلك في خاتمة الكتاب.

فالتآمر على ارتكاب جريمة وإن كان برموز أو كان غير صريح فهو يبقى جريمة لا يسلم مقترفها من مغبة إجرامه؛ لأنه في كثير من الأحيان تكون اللغة المشفَّرة والرمزية هي لغة التواصل الإجرامي.

الرشوة

وهي دفع مال لشخص من أجل القيام بعمل غير قانوني (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012:345)، وعادة تكون الرشوة من خلال أداء وتصرفات؛ إلا أن هناك رشوة قد تكون عن طريق اللغة والألفاظ، فالراشي قد (يعرض) عن طريق اللغة مقابلا ما، والمرتشي قد (يطلب ابتداء) أو (يوافق على) مقابل للعمل، وهذه أفعال كلامية (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012:345). وأحيانا تكون اللغة غير مباشرة في طلب الرشوة أو عرضها أو الموافقة عليها (Tiersma, Peter M. & Lawrence,

2012:345). أتذكر أنه حكى لي أحد الزملاء عن صديق له حين دراسته للماجستير أن مشرفه كان يطلب منه القيام بمهمة أخذ أطفاله في نزهة عن طريق قوله «السمك يريد العوم»، وكان يفهم منها تمشيتهم والقيام بنزهة لهم! كما أذكر أنه يقال عن أحد الموظفين الحكوميين إنه يعرّض بطلب الرشوة قائلا: «حنا نصلي نبي المغفرة»! فحتى اللغة غير المباشرة تكون دليلا على الجريمة. ومصداقا لما نوقش فقد تحدث جون جيبونز (٢٠٠٤: ٣٠٧، ٣٠٨) عن الرشوة بوصفها جريمة لغوية مشيرا إلى أنها قد تكون خفية بأن يكون الحديث عن مشاريع مستقبلية بين الراشي والمرتشي. وقد عايشنا مثلا في حرب المملكة العربية السعودية على الفساد التي وجّه بها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وتولّى تنفيذها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان كيف كان الفساد خفيا عن طريق بعض الانتهاكات القانونية مثل الرشوة ومشاريع تُرسى على شركات مقابل خدمات للمسؤولين أو تسهيلات أو هبات، فهذه كلها قد يكون للسانيات الجنائية دور في تحليلها ودراستها.

الزور والحنث (Perjury)

أشار بيتر تيرسما ولورانس سولان (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012:348) إلى قضايا متعددة تحت مسمى الجرائم اللغوية (language crimes) منها ما سمياه (Perjury & intended meaning) (٣٥١) أي الحلف أو الإخبار بشيء مع قصد غيره، ولتقريب المعنى مع الاختلاف في أنها مزحة نبوية حديث المرأة العجوز التي جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تسأله أن يدعو لها بدخول الجنة، في الحديث الذي يرويه الحسن رضي الله تعالى عنه، فقد سألته صلى الله عليه وآله وسلم أن يدعو الله لها بأن تدخل الجنة، فما كان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا أن قال لها: «لا يدخل الجنة عجوز»، فقال الحسن رضي الله عنه: فولّت العجوز وهي تبكي، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أخبروها: «ليست يومئذ بعجوز، وأنها يومئذ شابة. إن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً﴾. كما أرشدني أستاذي عبدالله الرشيد (١٤٤٠-٢٠١٩) إلى «ما ورد في كلام اليهود عن النبي ﷺ بقولهم (راعِنا)، مُظهرين التعبير عن المراعاة، ومبطنين الوصف بالرعونة [،] وهو ما نهى الله المؤمنين عن استعماله [حين قال

الحق سبحانه]: (لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا)، وقولهم في السلام: (السام عليكم)» وهم يبطنون الموت (السام) ويدلسون بأنهم يقولون السلام عليكم.

كما أشار بيتر تيرسما ولورانس سولان (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012) إلى أن هناك حنثا أو شهادة زور يكتنفهما الغموض الشديد مما لا يمكن تحليله لغويا (٢٥٢)، على أية حال فقد أكّدا (٣٥٣) أن أي نظام عدلي وقضائي عرضة للانهيار عن بكرة أبيه لو مارس المتقاضون الحنث والتورية، ولهذا فيجب -كما ذكرا- على المتهم أو المدعي أو المدعى عليه قول الصدق وتحريه، إضافة إلى أنه يجب على المحامي والقاضي وكذلك المحقق طرح أسئلة واضحة وصريحة لا لبس فيها ولا غموض ولا تحتمل التهرب والتورية. وهذه في رأيي مهارة لغوية يجب أن يتقنها القاضي والمحقق والمحامي. وقد أشار أستاذي عبدالله الرشيد إلى:

«كلام المختصين في الشريعة لتفسير ما صنّفه القدماء بعنوان (الملاحن)؟ فبعضها صُنّف للتيسير على من يُضطرّ إلى القسم دون أن يحنث، فظاهر كلامه -أي من يُطلب منه القسم- أنه يقسم على أمر، وباطنه قَسَم على أمر آخر!»

وفي رأيي أنه إن جازت هذه في أمور النجاة من القتل بإخفاء الدين فلا تجوز مطلقا في الأمور التي بين البشر؛ إنما هي من التيسير على المؤمن الذي يخاف على نفسه بإخفاء دينه.

وخَتَم بيتر تيرسما ولورانس سولان (Tiersma, Peter M. & Lawrence, 2012) موضوع الجرائم اللغوية بذكر بعض المواصفات في وقوع الجريمة اللغوية منها (٣٥٣):

- المسؤولية سواء المباشرة وغير المباشرة (كالتحريض والتغرير)
- القصدية والنية
- الارتكاب ولو كان ارتكاباً جزئياً أو مشاركة

وهذه الجرائم اللغوية تفسرها مفرداتها اللغوية باستخدام نظرية أفعال القول (speech act) (انظر أيضا جون جيبونز، ٢٠٠٤: ٣٠٧) ؛ فللغوي أو اللساني دور في تحليل ما يصدر عن المتحاكمين من لغة.

التقيد بالحرفية القانونية وانتهاك المقاصد (المتضمن التداولي)

ذكرت ديبورا ديفز وريتشارد ليو (Davis, Deborah & Richard A. Leo, 2012:354) ما يمكن اعتباره انتهاكا للقانون بأن يلجأ المحقق إلى التدليس بالالتزام الحرفي بما يمليه القانون لكنه فعليا ينتهك القانون، مثال ذلك حين يكون الصمت حقا للمتهم فيقول: «لك حق الصمت (لكن....)» فيورد ما يجعل المتهم لا يستخدم هذا الحق بسبب التداعيات من ممارسته. أو أن يعِد المتهم بأن اعترافه لن يُستخدم ضده؛ بل ربما يخفف عنه العقوبة وهكذا... فيكون المحقق خبيرا بتطبيق النظام حرفيا لكنه فعليا ينتهكه بأساليب احترافية ويمارس ضد ما يمليه روح القانون وملفوظه. ولا بد من وعي المفتشين والقضاة والمراقبين لأداء أجهزة التحقيق بتلك الأساليب والإجراءات، فالذي يحدث تفريغ للحق من مضمونه وتهديد مبطَّن للمتهم وتظاهر بإرادة الحق ومصلحة المتهم.

وفي إشارة طريفة (سبق أن أشرنا إليها) ما ذكره كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:277) من أنه في بعض الأحيان يكون النزاع والخلاف حول المعنى والمقصود بالملفوظ وليس الملفوظ نفسه؛ فالعبرة بالمعنى والمقصد وليس باللفظ الصادر، ولذلك قد يتكرر سؤال المحقق مع المتهم: ماذا تقصد بقولك كذا وكذا؛ لكي يكون النص على المقصود معروفا لدى المتكلم والسامع.

◆◆◆

القسم الرابع

إرشادات واحترازات في التحليل اللساني الجنائي

قبل قراءتك لهذا الفصل تأمل المقولات التالية:

- هل تعتقد أن دورك بوصفك محللا لسانيا جنائيا يقتضي أن تحرص على رفع الظلم عن الآخرين وتتعاطف مع الضحية؟ أو أن تملك اتجاها إيجابيا أو سلبيا نحو الأطراف؟

- بوصفك محللا لسانيا جنائيا ينبغي أن تحصل على أكبر قدر من المعلومات حول الجريمة أو الحادثة.

- يجب أن يكون المحلل اللساني الجنائي حريصا على إقناع الآخرين بوجهة نظره وبتحليله.

- لا يوجد شيء غير مهم في التحليل.

المبحث الثامن

خطوات إجرائية

مخطط المبحث

يناقش هذا المبحث بعض الخطوات الإجرائية التي يمكن القيام بها لمن يروم التحليل اللساني الجنائي، وهو يعتمد بشكل كبير على الكتاب الماتع الذي ألفه أولسون (Olsson, John, 2018) حول التعامل اللساني مع الجرائم من واقع تجربته الثرية في الميدان والتي امتدت لسنوات حتى غدا باحثا رائدا في الميدان. بطبيعة الحال سأسرد النقاط المشار إليها على الرغم من أنه قد سبقت الإشارة إلى بعضها في مظانها -خاصة في المطلب الأخير من المبحث السادس- في هذا الكتاب إلا أنني أجد سردها عامة منفصلة مفيدا لمن يريد بعض الخطوات والاحترازات بشكل عام، أو من يرغب في تأليف حقيبة تدريبية أو إعطاء دروس تطبيقية لإكساب اللغوي اللساني بعض المهارات في التحليل اللساني الجنائي.

خطوات إجرائية واحترازات

يؤكد أولسون (Olsson, John, 2018) في مواضع متفرقة من كتابه (مثلا ص٥، ٦) أنه ينبغي أن يُنظر إلى التحليل الساني الجنائي على أنه جزء صغير متمم للتحليلات الاحترافية الأخرى؛ ولذلك لا نتصور أنه يمكن أن يكون حاسما في إصدار الحكم إلا على قدر أهميته. بمعنى أنه يبقى رأيا لمحلل خبير يمكن أن يكون قرينة وليس دليلا ناصعا أو برهانا قاطعا؛ بل يتعاضد مع غيره من الأدلة الأخرى والقرائن التي أصدرها المختصون الآخرون في القضية.

كما ينصح كثيرا في مواضع أخرى بأنه يجب على المحلل اللساني أن يقاوم الرغبة في الإقناع (ص٥)؛ بل يكتفي بتقديم رأيه وحيثياته ويترك الفرصة للمحكمة في التعامل مع رأيه وما قدّمه.

ويرى أيضا (Olsson, John, 2018:174) أنه يجب على المحلل اللساني الجنائي أن يحافظ على حياديته ويبتعد عن التعاطف مع الضحية أو الغضب على المجرم مهما بلغت بشاعة الجريمة؛ فقد تؤثر المشاركة الوجدانية (إيجابا أو سلبا) على تحليله، ومِن ثمّ تختلط عواطفه بمهنيته. والطبيعة البشرية ليست بمنجاة من التأثر؛ ولهذا يلحّ أولسون على مجاهدة النفس في التزام مسافة عن القضية التي يحللها ويبتعد عن فخّ التأثر العاطفي والمشاركة الوجدانية.

وفي هذا المضمار يؤكد على أنه يجب أن يقاوم المحلل اللساني الرغبة في مَنطَقَة الأشياء والتصرفات التي يحللها! إذ رغبته هذه قد تصرفه عن عمله الأساسي وهو التحليل المتجرد، تاركا مهمة منطقة الأمور إلى أصحاب الحكم في القضية (Olsson, John, 2018:174). على سبيل المثال كأن يحاول المحلل أن يفهم لماذا يقوم شخص ما بخداع طفل صغير والتغرير به، أو ماذا يفيد من تحريضه أو التدليس عليه...

كما يؤكد على قضية أشرنا إليها سابقا وهي أن العدالة والإنصاف وإن كانت مناط الأحكام القضائية فقد لا تكون أمرا يسهل إثباته في المحكمة؛ لأن المحكمة في الأصل تبحث في الأدلة وصدقها وثبوتها وتوازُنُ بينها حين اختلافها (انظر Olsson, John, 2018:147)، وهذا ما أشار إليه الرسول الكريم حين قال: «إنما أنا بشر، وإنكم

تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار». فلا يكن همك بوصفك محللا لسانيا جنائيا أن يتحقق العدل بقدر ما ينصب اهتمامك وتركيزك على التطبيق الصحيح للإجراءات التحليلية بغضّ النظر عن النتيجة لصالح من، فالبشر لا يعلمون الغيب وليست عواطفهم دلائل على عدالة قضية من يتعاطفون معه.

الأمر المهم الذي يلحّ عليه أولسون (Olsson, John, 2018:146) هو أنه لا وجود لشيء غير مهم في اللسانيات الجنائية؛ فكل شيء يكتسب أهمية عند التحليل، ويجب على المحلل ألا يُغفل شيئا على اعتبار أنه ليس ذا بال. ولهذا يؤكد دائما على طلابه أن يكتبوا النص بأيديهم، بل ومرات عدة لكي يلاحظوا أتفه الأشياء. وينصح كذلك من يريد صقل الموهبة اللسانية الجنائية أن يبدأ بملاحظة «الأشياء التافهة» التي لا يلتفت إليها الآخرون من خلال مراقبة طريقة استخدام الناس للغة والتركيز على ما يُعدّ شيئا قليل القيمة.

وفي خضمّ شرحه لبعض القضايا التي شارك في تحليلها يشير إلى طريقة تحليل سنقتطف منها ونمثّل لها باللغة العربية، فيشير (Olsson, John, 2018:165) إلى تجزيء التحليل إلى أربعة مستويات:

١- التعابير الشائعة

٢- المفردات

٣- السجل/ الأسلوب/ المسكوكات

٤- الترقيم والإملاء

والمقصود بالتعابير الشائعة هي المتوالية اللغوية والعبارات في كل نص خاص بمؤلف خاصة ما يحتوي على عدة ألفاظ بادئا بأعلى ثم نازلا إلى أقل: العبارات من خمس كلمات مثلا:

وغني عن التعريف (و+غني+عن+التعريف)

وينبه على ندرة أن يتفق مؤلفان على إنتاج متوالية لغوية أو عبارة متطابقة أو تركيب لغوي متماثل من ستة ألفاظ (وذلك لطولها) مثلا:

ومن غير الجائز في الشرع المطهر (و+من+غير+الجائز+في+الشرع+المطهر)...

فيرى أن إنتاج مثل هذه العبارات قد يكون حاسما في تحديد هوية المؤلف الأصلي.

والمقصود بالمفردات هي المعجم الخاص بكل ناطق (Olsson, John, 2018:167)، فهناك مستخدم يُكثر مثلا من استخدام (طبعا) وهناك من يقول (بالطبع) وهناك من يقول (بطبيعة الحال) وهكذا؛ بل قد يتصف البعض باستخدام كلمات تتصف بالطول أو بتكرار نفس الكلمات في سياقات مختلفة (Olsson, John, 2018:226)؛ لكنه في الوقت نفسه ينبّهنا إلى قضية مهارة بعض الأشخاص في المراوغة حتى لا يعرفه الآخرون، فهذه إستراتيجية يستخدمها من يتعمد السرقة الفكرية أو الأكاديمية أو يكون ماهرا في تقليد الآخرين ليطمس هويته ويلبسها شخصا آخر (Olsson, John, 2018:168) أو يتقمص دور آخر.

أما المقصود بالأسلوب فيشير إلى استخدام التنوعات اللغوية في سياقاتها المتنوعة، مثل الرسمية والحميمية وغيرها (Olsson, John, 2018:168). على سبيل المثال حين يرسل شخص لصديق فإن من المعتاد أن يكون بينهما رموز يفهمها كلاهما وتكون مختصرة وتعمد إلى الإحالات؛ لكن إذا جاءت رسالة إلى شخص ممن يزعم أنه صديقه فلان فربما تخلو من هذه الرموز التي تُعد مشتركة بينهما؛ بل قد تنحو إلى تفصيل لا يُتوقع حدوثه في خطاب الأصدقاء.

والمقصود بالترقيم والإملاء هو استخدام علامات الترقيم في الكتابة والأخطاء الإملائية (Olsson, John, 2018:170). فمثلا يستخدم بعض الأشخاص علامات الترقيم بدقة حتى في الرسائل العائلية؛ بينما يتجاهلها آخرون، وهي سمة مميزة لكل من هذين الفريقين. كما أنه يمكن أحيانا تحديد الكاتب من وجود أخطاء لغوية أو عدمها. وفي رسائل الواتس أب لاحظتُ أن بعض الناس يهتم مثلا بوضع نقطة في آخر الرسالة؛ بينما لا يضعها آخرون، فمثل هذه الأمور الصغيرة قد تساعد المحلل اللساني الجنائي على القيام بمهمته بشكل خبير.

وفي بعض التحليلات لجأ أولسون (Olsson, John, 2018:185,86) إلى محركات البحث للتأكد من بعض الاستخدامات النادرة مثل أن يوجد متوالية من عدد محدد من

الكلمات تكون ميزة للشخص كقول أحدنا: (وفي هذا اليوم المبارك الذي نشهده...) فيندر أن تجد هذا التركيب، وقد بحثت فعلا في قوقل (Google) عنه فلم أجده.

ومن الأمور المهمة التي ألحّ عليها أولسون في كتابه أكثر من مرة (انظر مثلا Olsson, John, 2018:196) هو الحصول على أقل القليل عن المعلومات في الجريمة ما عدا ما تحتاج إليه في التحليل؛ وذلك حتى يكون التحليل علميا متجردا خاليا من أي معرفة سابقة وتكهنات واتجاهات وعواطف ومحاولات ربط أو تنبؤات. كما أن معرفتك السابقة (سواء المعرفة الصحيحة أو المتوهَّمة) للتحليل قد تؤثر في التحليل ومساره (Olsson, John, 2018:213). وقد ينتج عن معرفتك ما سماه أولسون (Olsson, John, 2018:214) التحيز الإدراكي، بمعنى أن تميل لا إراديا لتصديق ما تعتقده سابقا وما تعرفه قبل التحليل فتربط الأمر بمعرفتك لا بموضوعية متجردة من أي مؤثرات. كما أن معرفتك ببعض التفاصيل قد يشوّش على تحليلك ويحجب عنك حدة التفكير والتحليل (Olsson, John, 2018:214) المطلق المجرد من أي تأثير.

وحول المعضلة المعروفة في الميدان وهي قلة البيانات؛ إذ قد يصادف المحلل بيانات ونصوصا قليلة يفيد أولسون أنها -مع قلتها- قد لا تخلو من إمكانية التحليل والكشف الدقيق بين المختلف والمتفق كما في الحالة التي قام بها أولسون بمقارنة نصوص قليلة بين مؤلفَيْن (Olsson, John, 2018:216)، وعلى الرغم من ذلك فقد نبهنا أولسون نفسه (Olsson, John, 2018:218) من الحذر عند تحليل كمية قليلة من البيانات.

ويؤكد أولسون على ضرورة الفحص المتكرر للبيانات أكثر من مرة (Olsson, John, 2018:138)؛ إذ قد يظهر لك من كل قراءة وفحص أمور لم تفطن لها في قراءاتك الأولى.

ويلفت أولسون أنظار المختصين إلى اختلاف اللغات في عملية التحليل، فمثلا تبدو الفرنسية عند تحليل الأسلوب الشخصي أيسر في ملاحظات سمات الفرد منها في اللغات الأقل اشتقاقات كالإنجليزية مثلا (Olsson, John, 2018:197)، وهذه الفروقات هي التي جعلتني أختار التأليف في هذا المجال بدلا من الترجمة.

◆◆◆

المبحث التاسع

خاتمة

بعد هذه الجولة المختصرة في أدبيات اللسانيات الجنائية التي كان هدفها إعطاء ومضات على ما يدور في الغرب حول هذا الميدان المهم، وضرب بعض الأمثلة التوضيحية باللغة العربية، بعد ذلك كله نصل إلى ختام هذا التطواف، وسيكون الحديث هنا على ثلاثة محاور:

المحور الأول: بعض الجهود الحديثة حول اللسانيات الجنائية للغة العربية.

المحور الثاني: ما الذي سيحدث ونحن نتجاهل هذا التخصص ولا نعطيه حقه من الاهتمام؟

المحور الثالث: بعض التوصيات بناء على هذا الاستعراض الوارد في الكتاب.

بدءا **بالمحور الأول**، سأسرد بعض الجهود الحديثة التي اطلعت عليها، ونشير هنا إلى الأحدث منها مما وقعتُ عليه فليس من الممكن الإلمام بها لكثرته:

١- هناك شركة تعمل في مجال اللغات العالمية سبق أن طلبت مني العمل معها عبر الإنترنت بتحليل مواقع التواصل العربية، فبحثت في موقعها ووجدت أنها تبيع منتجاتها على عدد من أجهزة الاستخبارات في دول العالم ومجالها اللغة في المجال الجنائي والاستخباري. فهناك شركات تعمل في مجال التنقيب عن المعلومات في وسائل التواصل الاجتماعي وتبيع نتائج تحليلاتها اللغوية على وكالات استخبارات وتجسس. وتستعين بعرب في مجال الإرهاب الذي يصفونه بالإسلامي للأسف.

كما اطلعت على إعلان في فترة سابقة لوزارة الدفاع الأمريكية لتوظيف متحدثي العربية في مجال محاربة الإرهاب ومكافحته.

٢- هناك مشروع في معهد دراسة الحضارة الإسلامية التابع لجامعة آغا خان في لندن (The Institute for the Study of Muslim Civilisations at The Aga Khan University, London) يتمثل في تنظيم مؤتمر ليومين (٧-٨) أكتوبر ٢٠١٩ حول الترجمة العربية للخطاب القانوني (Words Laying Down the Law: Translating Arabic Legal Discourse)، ويشمل ذلك طلبات اللجوء السياسي واللجوء العادي.

٣- دعوة منتدى استرداد المعلومات في الهند، من الثاني عشر حتى الخامس عشر ديسمبر ٢٠١٩ (the Forum for Information Retrieval Evaluation FIRE2019) لتدريب وإقامة ورشة عمل حول اكتشاف السخرية والتهكم في التغريدات العربية (Irony Detection in Arabic Tweets). وهي للأكاديميين وغيرهم من قطاع الصناعة (الخاص) لتصنيف التغريدات إلى ساخرة وغير ساخرة.

٤- تدريب ينظمه منتدى استرداد المعلومات في الهند المدعوم من صندوق البحث العلمي القطري، وهو مشروع للأمن السيبراني (the Forum for Information Retrieval Evaluation (FIRE) 2019) حول قضيتين:

الأولى: نسبة المؤلف في تويتر العربي (العمر، الجنس، تحديد التنوع اللغوي في تويتر).

الثانية: اكتشاف الغش في النصوص العربية (في تويتر وفي نصوص العناوين في الأخبار). ضمن مسار تصنيف المؤلفين وتتبع الخداع في اللغة العربية (the track on Author Profiling and Deception Detection in Arabic APDA).

وقد يكون من ضمن أهدافه هو أو غيره اعتراض الرسائل الإرهابية التي تُتناقل عبر وسائل التواصل الاجتماعي عبر التعابير التدليسية التي تحتوي على تهديد أو تهكم أو نكتة لتغطّي هدفها الأساسي في الرسالة اللغوية الملغومة...

المحور الثاني: ما الذي سيحدث ونحن نتجاهل ما يدور في التخصص حول لغتنا أو غيرها من اللغات؟

أجد ضرورة لتكرار جزء مما ألقيته أثناء مشاركتي بورقة عن اللغة العربية والتقنية في محور (اللغة العربية والتقنية) في جلسات النقاش التحضيرية لوضع الخطة الإستراتيجية لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام المنعقدة في ٢٦-٢٧/ ٣/ ١٤٣٣هـ. التي منها:

«في المقابل ما الذي سيحصل لو تجاهلنا هذا كله [كانت الإشارة إلى ارتباط اللغة بالتقنية]؟ لن يكون للكلية [كلية اللغة العربية] دور مؤثر فيما يجري في الميدان [اللغة والتقنية] في هذه المرحلة من الزمن، ولن تكون قادرة على فرض رؤيتها وأهدافها أو حتى الإفادة من الموجود. بل سيقوم بالمهمة إمّا مستشرقون أو عرب ليسوا لغويين؛ بل

من تخصصات شتى. وهناك شواهد كثيرة على نقص جودة البرامج المطبقة على اللغة العربية بسبب عدم وجود اللغوي المختص الخبير، ... فالعالم لن ينتظر اقتناع اللغويين العرب بالتخصص ولن ينتظر منهم أن يمنحوه إجازة ورخصة بذلك؛ بل سيستمر في دراستها كل على حسب رؤيته وأهدافه. كما أن الكلية ستجد لها موطئ قدم راسخا وستحقق أهدافها ورؤيتها لو دخلت المجال».

فالذي حدث فعلا كما رأينا في المحور الأول، ستكون الدراسات والجهود والبحوث في العالم الغربي، وستصل للعالم العربي نتائجها وتداعياتها دون أن نشترك في صياغتها وتطويرها أو الإفادة منها. ويعضد ذلك أنه خلال زيارتي لمعرض الكتاب في الرياض ٢٠١٩ بحثت في المكتبات والدوائر الحكومية والجامعات عن أي مؤلَّف للسانيات الجنائية فلم أجد! وهذا يعكس الفقر المعرفي في العالم العربي حول هذا التخصص الحيوي. بناء على ذلك كله ننتقل إلى المحور الثالث.

المحور الثالث: بعض التوصيات بناء على هذا الاستعراض في الكتاب. أقترح بناء على ما سبق وكذلك بناء على ما ورد في ورقة العمل التي قدمتها بعنوان «اللسانيات الجنائية في حماية المنشآت الأمنية» ضمن أعمال ندوة المسؤولية المجتمعية ودورها في حماية المنشآت الأمنية المقامة خلال التمرين التعبوي المشترك الثالث لقطاعات قوى الأمن الداخلي وطن ٨٩. ٣-٨-١٤٤٠/٨-٤-٢٠١٩، أقترح بعضا مما جاء فيها ومنه:

- توجيه الجامعات بدراسة وتدريس هذا العلم.
- العناية القصوى بتدريب المترجمين المحترفين على الترجمة التحريرية والشفهية وتوفيرهم في مجالات القضاء والقانون والشرطة.
- الإسهام في التحليل اللغوي اللساني لمواقع التطرف والإرهاب والتجنيد في وسائل التواصل الاجتماعي.
- تأليف المعاجم المتخصصة باللغة الخاصة للجماعات الإرهابية والإجرامية وكذلك الخاصة بالقضاء والقانون، فهناك معاجم للدارجات (slangs) التي تُعنى بالعالم السفلي وعالم الجريمة والمخدرات ونزلاء السجون في اللغة الإنجليزية، ويمكن على غرارها عمل معاجم للغة المتطرفين والإرهابيين وغيرهم باللغة العربية.

- إنشاء المراكز البحثية المختصة في مجال اللسانيات الجنائية والقضاء والقانون.
- على غرار برامج وبرمجيات وقائية تتجسس على المحادثة وتنبه الأطفال بأن من يحادثهم ليس في سنهم يمكن على غرار ذلك مراقبة المواقع والحسابات المشبوهة للحماية من تجنيدها للشباب والعامة، وذلك من خلال دراسة الحسابات التي تجند الشباب ومن ثمّ تحليل أسلوبها الخبيث في ذلك. ومن خلال وجود المعاجم المتخصصة في لغاتهم والمدونات والمتون والخطب التي يرسلونها سواء لأتباعهم أو للعموم يمكن التنبؤ بخططهم وإستراتيجياتهم لأن رسائلهم اللغوية عادة تكون مشحونة ومحملة بالمعاني.

وهناك مناهج وأدوات ومجالات متعددة يمكن أن تستثمر في دراسة وتحليل الخطاب المتطرف عن طريق تحليل الخطاب وتحليل الخطاب الناقد واللسانيات الجنائية ودراسة الآيديولوجيات وغيرها. والهدف من ذلك من جانبين:

- استباقي وقائي لمكافحة التطرف والعمليات الإرهابية والإجرامية وحماية الأمن
- تحليلي وحفظها في قواعد بيانات ودراستها وتحليلها للتدريب عليها.

وحري بالمملكة العربية السعودية القيام بهذا الدور الريادي الذي تعودناه منها، فلها فضيلة السبق دوما في العلوم وخدمة اللغة العربية وفي الدعم السخي من الحكومة الرشيدة لما فيه خير الوطن والعالم. فأجد أن هناك فجوة يجب أن تُردم وهوّة يجب تجسير طرفيها وهما القانون (القضاء) واللغة.

وقبل أن نسدل الستار ننقل ما سرده كريستوفر هول وزميلاه (Hall, Christopher et al 2017:297) من أدوار على اللساني التطبيقي القيام بها على مستوى العالم، وهي كالتالي:

- العمل على التحقق من الجودة من خلال مؤهِّلات معيارية، وتأسيس معايير وتصنيفات واشتراطات مهنية وأخلاقية واحترافية.
- دعم الحقوق اللغوية لمن يخضعون للمرافعات القانونية والقضائية، خاصة مستخدمي اللغة من الأقليات المهمَّشة أو مستخدمي التنوعات اللغوية غير المعيارية والذين لا يجيدون اللغة المعيارية أو المستوى الفصيح عندنا في اللغة العربية.

- شرح وتسويق المهمات والمبادئ اللسانية العامة والتطبيقية للجهات ذات العلاقة، حكومية أو أهلية لما تقوم به التحليلات اللغوية من مساندة ودعم للعدالة وإرساء العدل.
- التعاون مع بعضهم ومع العاملين المهنيين في القانون والقضاء لتبسيط اللغة القانونية والقضائية وجعلها في متناول يد العوام.
- تقديم الخدمات الاستشارية المتمثلة في الإدلاء بآرائهم كشهادة خبير ومختص في المجال بما يخدم العدالة ويحفظ الحقوق.

لعلي بهذا الجهد المتواضع والاجتهاد قد أسهمت بما يلفت نظر المختصين ومن هم أقدر مني على ردم الفجوة بإذن الله. وما توفيقي إلا بالله سبحانه.

◆◆◆

المصطلحات المركزية في الكتاب

المصطلح	تعريف المصطلح	الصفحة
بصمة لغوية	هو التميز والخاصية التي يمكن أن تميز شخصا من الناحية اللغوية عن غيره من الناس.	٥٧
جريمة لغوية	سلوكيات لغوية مجرَّمة، أو جرائم تُقترف عبر اللغة أو تكون اللغة من أدواتها.	المبحث السابع
جواز لغوي	شهادة عبور للشخص تدلنا على أصله ومنشئه ولغته الأم.	٨٥
دليل لغوي	هو اللغة (الملفوظة أو المكتوبة) في الجريمة.	٤٧
سلاح لغوي	استخدام اللغة في الإرهاب والحرب عليه، وفيها يعمد الإرهابيون إلى استخدام إستراتيجية قلب المفاهيم لصالحهم. مثلا يسمي حزب الله مقامراته ومغامراته (مقاومة وممانعة).	١١٦
قانون التوازن اللغوي/ الجاذبية اللغوية	أن يكون هناك نسبة محددة لكلٍ من كلمات المحتوى بالنسبة إلى الكلمات الوظيفية، فالنص ليس اعتباطيا أو عشوائيا.	٧٦

الملاحق

الملحق الأول: الفلبيني في مجلس القضاء:

هذه أحداث شهدتها عرَضاً في مجلس قضاء كنت أحضره لشهادة، وقد استرعت انتباهي وتدخلتُ بشكل خاص لتنبيه القاضي. وأحداثها على هذا النحو:

دخل علينا شخص من العمالة الفلبينية يلبس الجينز والقميص مقيّد اليدين، فطلب القاضي أن يُدعى المترجم، فحضر المترجم، ويبدو أنه من الجنسية البنقالية أو السيرلانكية يلبس الزي السعودي (الثوب والشماغ) وعليه لحية كثة، وهو بلا شك مسلم يبدو عليه سمت الالتزام والتدين (وربما تكلف ذلك).

طرح القاضي السؤال على الفلبيني: أنت دخلت البيت؟

فترجم سؤالَه المترجمُ، فأجاب الفلبيني: نعم، فترجم المترجم للقاضي إجابته.

فقال القاضي للمترجم: اسأله عن السبب، وهل ما يدري عن العقوبة؟

فأجاب الفلبيني: I had a date with the made

بمعنى أنني كنت على موعد غرامي مع الخادمة

فترجم المترجم الرد بما يلي: نعم قفزت البيت وارتكبت الفاحشة بالخادمة

فرد القاضي: اسأله: هو فعلا سوّى شي بالخادمة؟

ثم سأله المترجم فرد: I had a date with her

فقال المترجم: نعم يقول فعلت بها الفاحشة.

وفي هذه الأثناء هممت بالخروج لكن استأذنت القاضي وقلت له: يا شيخ أنا أعرف إنجليزي وترجمة الشيخ هذا غير دقيقة وأنا أريد تبرئة ذمتي. قد يظن أن الموعد الغرامي الذي يسبق الزواج ليس انتهاكا للمنزل وحرمته، وهو يكرر أنه مواعدها فيمكن يريد فعلا أو يتظاهر أنه سيتزوجها وترجمة الأخ والله غير دقيقة.

فرد القاضي ردا طمأنني إلى حد ما فقال: «لا، بنسأله أكثر ونطلب مترجم من سفارته، بس هالمرة هي الأولى نسجل فيها اعترافاته. سفاراتهم ما يجون على كيفنا كل مرة».

تأمل

هل يمكن أن نستخلص بعض الملاحظات اللغوية وتلك المتعلقة باللسانيات الجنائية؟

هنالك عدد من الملحوظات التي سأسردها ويمكن أن يجد القارئ غيرها، وربما يتفق أو يختلف مع تحليلي:

- اطمأننت إلى حد ما إلى تفهم القاضي وهدوئه في مقابل حماس المترجم للإيقاع بالمتهم وإدانته؛ لكن كان ينبغي قمع حماس المترجم في ذلك.
- أن دوائرنا القضائية لا يقع عليها اللوم دائما؛ فربما تكون السفارات المعنية غير مكترثة بمواطنيها في كل جلسة.
- الترجمة المخلّة والمضللة من المترجم وتأثيرها البالغ لو كان القاضي بنفس حماس المترجم.
- الدور الكبير لاختلاف الثقافات واللغات ما بين القاضي من جهة، والمترجم من جهة ثانية، والمتهم من جهة ثالثة! فهناك ثلاث جنسيات وثلاث لغات ودينان في هذا التحقيق.
- ينبغي ألا يكون المترجم من جنسية أو خلفية ليست على وئام مع المتهم.
- السمت الذي يبدو عليه المترجم يوحي بأنه ليس ذا موقف إيجابي تجاه المتهم.
- أن الجرائم التي يكون فيها متهم مختلف اللغة عن القاضي لها وضعية خاصة.
- كون الفلبيني من العمالة جعله غير قادر على توكيل محام له، وهذه يجب أن تؤخذ في الحسبان.
- اختلاف المفاهيم ذات اعتبار كبير في اللسانيات الجنائية؛ فربما لا يعي الفلبيني أن دخول المنزل انتهاك لحرمة أصحاب المنزل لأنه يرى أن الخادمة من أصحاب المنزل، وهذا يختلف عما نراه في ثقافتنا انتهاكا واستغلالا من جانب مأمون وهو الخادمة. فربما نرى الجُرم أفظع!...

الملحق الثاني: تحليل لبيعة داعش (١):

هذا مقال نشر في الجزيرة السعودية الملحق الثقافي يوم السبت ٢٠ رمضان ١٤٤٠هـ ٢٥ مايو ٢٠١٩ عدد ١٧٠٤٠ وعدد الملحق ٦١٥:

تطبيق اللسانيات التطبيقية المشهد اللغوي السعودي وبيعة الردة لداعش نموذجا (1)

الأزهر و«ثورة 23 يوليو» 3-9

تطبيق اللسانيات التطبيقية:المشهد اللغوي السعودي وبيعة الردة لداعش نموذجا (١):

في هاتين المقالتين سأقدم تحليلا لغويا لخلع البيعة التي أقدم عليها أفراد الخلية الإرهابية في مدينة الزلفي قبل محاولتهم البائسة التي باءت بحمد الله وتوفيقه ثم بفضل يقظة رجال الأمن الأشاوس بالفشل الذريع. ثم سأقارن هذا التحليل بتحليل لغوي للبيعة التي قاموا بها لزعيم داعش أبي بكر البغدادي. وهي بيعة عامة يلتزم بها جميع الإرهابيين لداعش والقاعدة ولغيرهما من الجماعات الإرهابية المتطرفة. هاذان التحليلان سأقابلهما -في المقال الثاني- بالمشهد اللغوي السيميائي السعودي في مدينة الرياض على عدد من المواقع التي التقطت لها بعض الصور. والغرض من مقابلة خلع البيعة بالالتزام بأخرى هو بيان تهافتها اللغوي في أبسط صوره.

والحقيقة أن خلخلة هذا الفكر المتطرف -كما أشار كثير من المهتمين- لا بد أن يكون من أطراف عدة منها الأمني والفكري والديني وغيرها، وأنا سأسهم بدوري فيما أعرفه في تخصصي اللغوي اللساني دون الخوض في المسائل الدينية والعقدية؛ فلها رجالها الأجدر مني. وما دعاني إلى ذلك -إضافة إلى المسؤولية الدينية والوطنية والإنسانية والأكاديمية والثقافية- حجم العمى اللغوي -إن صحت التسمية- الذي يصيب المتطرف من جراء العاطفة أو بدافع الانتقام أو المرض النفسي فيحجب عنه فهم ما يقوله وما يتفوه به، وأعتقد أن تنبيه القائل بمعنى ملفوظاته في أمر جلل مثل خلع بيعة يعد أمرا في غاية الأهمية، وقد يكون رادعا له عن السير قدما في الإرهاب. وهذا ما تعيننا فيه بعض الأدوات اللسانية المتاحة مثل تحليل الخطاب واللسانيات الجنائية واللسانيات التطبيقية بعمومها وهو ما سأقوم بجزء منه هنا بإذن الله.

ففي بداية التسجيل الذي أذاعته داعش لإرهابييها الأربعة في الزلفي ورد ما يلي:

«فوالله إن كفر [الدولة] لا يخفى على كل مسلم»!!! هكذا وبكل أريحية بدؤوا بمسألة مصيرية فيُقسِم الإرهابي أن كفر الدولة لا يخفى على جميع المسلمين دون استثناء!! وهذه مسألة لا أعتقد أن الإرهابي فكّر فيها لحظة وهي أن يقوم بتكفير بالجملة ويرى فيه أن الجميع يتفق معه فيه! وسنرى في عرض المشهد اللغوي تكذيبا لهذه المقولة البائسة.

ثم يمضي الإرهابي في تقرير ما قرّره بداية ظنا أنه أتى بالمقدمات ثم النتائج، وهذا غاية الخلل اللغوي الفكري، فيقول: «فوالله إنهم بدلوا شرع الله وحاربوا الإسلام والمسلمين ومكنوا لأعداء الله من اليهود والنصارى والرافضة والمجوس وجعلوا لهم السيادة والريادة في بلاد الحرمين» ومن يستمع لهم أو يقرأ مقالتهم هذه لا يمكن أن يتخيل أنهم يتحدثون عن المملكة العربية السعودية حتى ولو كان مغيَّبا عن الوعي. فكيف يبدلون شرع الله ويحاربون الإسلام وأهله والمشهد الظاهر اللغوي يكذّب هذه المقولة فضلا عن التحليل العميق للوضع الديني السعودي الذي يرى كثير من المراقبين أنه بلد ديني بامتياز؛ بل ويميل إلى وجهة النظر المحافظة بل والمتشددة لدى البعض أكثر من أي بلد آخر.

بعد هاتين المقدمتين التقريريتين من الناحية اللغوية اللتين لا تحملان أي استشهاد على مزاعمهما ينتقل الإرهابي للتهديد بالتفجير والانتقام ظنا منه أنه قد أدّى بأيمانه الغموس الإقناع اللغوي المطلوب، وفي الحقيقة فلا ينطوي تقريرهم على أي محاولة للإقناع أو للحجاج سوى الأيمان الكاذبة والمزاعم الباطلة. وعادة يكون الخطاب الثوري والسياسي مدعوما بإقناع من نوع ما، وهذا ما خلا منه هذا الخطاب التعيس مما يدل على فقر لغوي مدقع.

أعتقد أن حال الإرهابيين المناوئين للمملكة العربية السعودية ينطبق عليهم ما أشار إليه آري كروقلانسكي وشيرا فيشمان في دراستهما للإرهاب (Arie W. Kruglanski & Shira Fishman, 2009:139) عن استخدام اللغة لتبرير التقاليد الإرهابية وجعل أعمالهم الإجرامية مستساغة من خلال اللغة، كما أضافا أن الإرهابي والجماعات الإرهابية يعمدون إلى خلق واقع اجتماعي (وديني) من خلال اللغة ضمن أمور أخرى (١٥٠)، ولهذا ففي رأيي أن بداية بيعتهم البائسة تعمد إلى خلق واقع اجتماعي ديني لغوي يتعلق بتكفير المملكة العربية السعودية وتصويرها بحرب الإسلام والمسلمين، وقد فشلوا في ذلك فشلا ذريعا؛ فلم تسعفهم أدواتهم الفكرية ولا اللغوية المتواضعة. جلّ ما استخدموه لغة السب والشتم للحكومة بهدف إزالة العوائق الأخلاقية التي يمكن أن تنشأ من التساؤل عن إبادة المدنيين كما أشار إلى ذلك آري كروقلانسكي وشيرا فيشمان (١٥٠)، هذه الأجندة المتطرفة بالاعتقاد بأن العدو أدنى أخلاقياً وخطير عسكريًا، ولذا

يجب التعامل معه بقسوة وبلا هوادة وألا تأخذهم في الله (في شيطانهم هنا) لومة لائم، كما تهدف هذه التكتيكات اللغوية إلى الانتقاص من أهداف العدوان وتقليلها، وتصور على أن الأعداء كائنات دون إنسانية لا تستحق الاعتبار الأساسي وفقًا لهم، بما في ذلك الحق الأساسي في العيش (انظر Bandura, 1990; Bar-Tal, 1998).

ثم يعود الخطاب مرة أخرى إلى تقرير ما بدأ به وكأنه في قرارة نفسه يشك في دعاواه ومزاعمه، وهذا لعمري يجعل أي مستمع يتمتع بقدر ولو متواضع من الفهم اللغوي يسأل نفسه: ولماذا عادوا مرة أخرى مستخدمين الأيمان؟! فيقولون: «فوالله إن هذه الدولة ما وجدوا طريقا لحرب الإسلام والمسلمين إلا سلكوه» هكذا يمارس الخطاب أمرين يجعلان المستقبل يتشكك في صدقه:

١- المبالغة في الأيمان (٣ أيمان لنفس القضية)، ونحن نعرف أن استخدام الأيمان والمبالغة فيه ربما يعود للعقلية الطفولية التي تعلم أنها تدعي كذبا.

٢- الدوران في تكرار الادعاء وتكراره دون إقناع أو محاجة.

فالطفل الذي لم يحصل على قدر من التربية والاكتساب اللغوي المناسب عادة حين يرتكب خطأً تجده يلجأ للتأكيد بالكذب دون إقناع ويدور في نفس الحلقة وربما يحلف أيضا، كل هذه المواصفات اللغوية نجدها حاضرة وبقوة في هذا الخطاب.

ثم بعد أن ظنوا أنهم خدعوا الآخرين بل وربما يظنون أنهم خدعوا الخالق سبحانه «ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين» يبتهلون بالدعاء بالنصر على الكافرين، وربما يوحي هذا بإشكالية نفسية لديهم أنهم يظنون أنهم أقنعوا الله سبحانه (تعالى الله) بأن الدولة كافرة!

الآن يقوم الإرهابيون بنقلة خطيرة في البيعة وهذا نصها: «نبايع أمير المؤمنين أبو بكر البغدادي على السمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر وعلى أثرة علينا وألا ننازع الأمر أهله إلا أن نرى كفرا بواحا عندنا فيه من الله برهان».

هنا يتبدى حجم المأزق اللغوي الفكري الذي سجنوا أنفسهم فيه، فهم قد خلعوا البيعة التي وُلدوا عليها لولي أمر هذه البلاد المباركة، ثم يسجنون أنفسهم في قفص لا يخرجون منه إلا جثثا هامدة، فهم أعطوا وعدا بالسمع والطاعة العمياء حتى ولو

وقع عليهم ظلم ووعدوا بالخضوع والتسليم التامين إلا في حالة لن تحدث مطلقا وهي الكفر البواح الذي عندهم عليه من الله برهان!! فهذا الشرط لخلع بيعة الردة لو فكروا فيه لحظة لوجدوا أنه لم يتحقق لهم ليخلعوا بيعتهم لحكومة المملكة، فأين الكفر البواح الذي عندهم من الله فيه برهان؟!! أعتقد أن هذا الشرط والقيد لا يمكن أن يتحقق في حكومة مثل حكومة المملكة، فلماذا يتغافلون عن ذلك ويخلعون البيعة ثم يقيدون أعناقهم للبغدادي؟! وينطبق عليهم التصوير البديع في الآية المباركة: «قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ». هذا المأزق هو ما أشار إليه إيريل ميراري (Ariel Merari, 2002) في (نقطة اللارجوع) أو نقطة اللارجعة (point of no return) لدى الجماعات الإرهابية التي تحشر أفرادها فيه.

هذه الحالة المتناقضة والمضطربة تشبه حالة الملحد الذي ولد في بيئة إسلامية فألحد ثم وجّه جهده للنيل والانتقام من هذه البيئة ولو بالتفجير والقتل! وكان يكفيه أن يلحد ويصمت ويعيش دون إيذاء الآخرين. على أية حال فأرى أن هؤلاء الإرهابيين أسوأ حالا لأنهم عمدوا إلى التخريب والقتل والتفجير وإشاعة الفوضى تحت ستار الدين وهو منهم براء. وسنتحدث في المقالة التالية عن المشهد اللغوي السيميائي السعودي الذي يكذّب ادعاءات الإرهابيين.

الملحق الثالث: تحليل لبيعة داعش (٢):

هذا مقال نشر في الجزيرة السعودية الملحق الثقافي يوم السبت ٢٧ رمضان ١٤٤٠هـ ١ يونيو ٢٠١٩ عدد ١٧٠٤٧ وعدد الملحق ٦١٦:

تطبيق اللسانيات التطبيقية المشهد اللغوي السعودي وبيعة الردة لداعش نموذجا (2)

جون بيرجر: وله قلبي عاريا

(وطن الحب) للغريبي بساطة العنوان و«ما وراء الأكمة»

تطبيق اللسانيات التطبيقية: المشهد اللغوي السعودي وبيعة الردة لداعش نموذجا (٢):

حلّلنا في المقالة السابقة اللغة المتضاربة والمتناقضة في بيعة الردة لداعش التي بُنيت على تقرير كفر الدولة السعودية تقريرا يخلو من الأدلة أو المقدمات المنطقية لأي ادعاء، ولا يحمل غير الشتم والأيمان، والتكرار الذي يُعدّ أحيانا سمة من سمات التضليل والخداع (deception) ومظهرا من المظاهر اللغوية التي يستخدمها المضلِّلون (انظر مثلا دون آرشر Dawn Archer, 2019)، ثم القيد الذي ربطوه على أعناقهم في خضوع تام لداعش. ونشير هنا أيضا إلى التناقض الصارخ في قولهم وزعمهم الكاذب منطقا فضلا عن الواقع: «ومكّنوا لأعداء الله من اليهود والنصارى والرافضة والمجوس وجعلوا لهم السيادة والريادة»، فهل مطلِق هذه العبارة لا يعي ما يصدر من فمه من تلوث لغوي منطقي؟! إذ نعلم أن المملكة تحارب إيران والحوثيين في اليمن (معاقل الرفض والمجوسية)، كما تقف رأس الدفاع الأول في قضية فلسطين ضد اليهود الصهاينة، وهناك بوادر حرب بين العالم وإيران، فكيف يحدث أن تجد يهودا ونصارى ورافضة ومجوسا متفقين حتى تمنحهم سيادة أو ريادة؟!! فكيف يمكن للمملكة التي لها مصالحها ومبادؤها المتناقضة مع أغلب هذه الفرق المعتدية أن تجد اتفاقا يجمعها معهم؟!

الآن سنتحدث عما يسمى في اللسانيات التطبيقية المشهد اللغوي، والذي يحلّل النظام السيميائي للإشارات تحليلا كميا أو يقرنه بالكيفي بجانب التحليل الكمي. وهو ما تكشف عنه الصور المرفقة. وقد يُستخدم للتحليل اللغوي اللساني وقد يستخدم لغيره، وسأستخدمه هنا لتحليل مظاهر التدين.

ففي الصورة الأولى تظهر الأسماء التالية:

- أنس بن مالك مرتين
- الأميرة نورة بنت عبدالرحمن
- الملك عبدالعزيز
- الملك فهد

الذي يلفت نظر أي باحث أن (أنس بن مالك) في كلتا المرتين ذُكرت بعده العبارة الدينية (رضي الله عنه)، وهذا يؤكد الالتزام الديني حتى في الإشارات التي تنزع إلى

الاختصار، وليس هذا فحسب؛ بل إن أسماء ملكين من ملوك هذه البلاد وأحدهما المؤسس لم يُوصفا بأي وصف ديني كما هو الأمر مع الصحابي الجليل! وكذلك الأميرة نورة، على الرغم من المكانة الخاصة في نفوس كل السعوديين لهؤلاء الأعلام خاصة المؤسس الذي يعود له ولرجاله وأبنائه من بعده بعد الله وتوفيقه الفضل لنشر الدين الإسلامي في أصقاع الأرض حاليا، فهل يمكن لأي عاقل أن يصدق الهرطقات التي ترمي هذه الدولة بحرب الإسلام والمسلمين؟!!

ننتقل الآن إلى الصورة الثانية التي يظهر فيها اسم عثمان بن عفان، في هذه المرة يقترن اسمه بأمرين:

(أمير المؤمنين) و(رضي الله عنه)، فهل بعد هذه الأدلة الواضحة للعيان يمكن أن يصدق من لديه أدنى تفكير منطقي مزاعم الإرهابيين وأتباعهم؟! حتى اللقب الديني (أمير المؤمنين) لم ينسبه لنفسه أيٌّ من حكام هذه البلاد ولا أبنائها مع العلم أن هناك من حكام البلاد الإسلامية من نسبه إلى نفسه!

فهل نصدق ما تهرطق به جهالات داعش والمتطرفين أم نصدق الواقع الذي نراه بين أعيننا!

وإذا انتقلنا إلى الصورة الثالثة وهي صورة تنتشر في كل مكان لاحظنا لوحة تدلنا على مكان المسجد، فصارت الإرشادات إلى دور العبادة من الأهمية بمكان لدى هذه البلاد حتى صارت تزاحم الإرشادات الضرورية الأخرى؛ بل إن هناك إرشادات بوجود مصلى للنساء، وأخرى تحمل عبارات (صل على النبي) و(سبحان الله وبحمده)... فهل يمكن أن يدعي أي شخص أن هذه الدولة تحارب الإسلام وأهله وهي تبالغ في المظاهر الدينية حتى غير اللازمة ولا الواجبة؟!

بل إن الأمر يبلغ مداه في تدين الدولة حين يلاحظ أي منصف ملاحظة ذكرتها في مواقع التواصل الاجتماعي، وهي أنه يندر أن ترى في بلدنا المبارك مسجدا مستأجرا؛ بينما المرافق الحكومية يمكن أن تراها مستأجرة، حتى الأماكن الحيوية مثل المدرسة والمستوصف والمحكمة والشرطة...

فمن شدة التمسك الديني لدى هذه الدولة المباركة حكومة وشعبا أن أي مراقب يخرج بالملحوظة السابقة وهي البدء في أي مشروع سكني بالمسجد حتى في الأحياء التي لم تكتمل أو لتوها بدأت، ويكون المسجد غير مستأجر بل يُشيّد بجهود الدولة وأبنائها. وقد يقول قائل: إن بعضها أموال متبرعين، فنقول: هذا صحيح ويدل على تأصل التدين لدى الشعب والحكومة، ولو كانت الحكومة لا تدعم هذا التوجه وبقوة لرأينا ما نراه في الدول العربية الأخرى من شبه اختفاء للمساجد المشيَّدة في كل مربع سكني ولرأينا بعض المصليات مستأجرة. كما أن الثورة السكانية والاقتصادية التي تشهدها البلاد قد تجبر الحكومة على استئجار بعض المرافق الحكومية على أنها لا تبلغ شيئا بمقارنتها بعدد المساجد، في مقابل عدم قبول استئجار مسجد في حي سكني. فأعداد المساجد ولله الحمد من الكثرة بحيث لا أعتقد أنه ينافسها غير المدارس ومع ذلك فالمساجد لا تُستأجر بل تبنى، بينما قد تضطر الحكومة لاستئجار مرفق حكومي مع ندرة هذه المرافق مقارنة بالمساجد! فهل كان ذلك سيحدث لو صدقنا الأغاليط اللغوية حول ما يدعيه المارقون الإرهابيون من أن هذه الدولة «بدلوا شرع الله وحاربوا الإسلام والمسلمين ومكنوا لأعداء الله من اليهود والنصارى والرافضة والمجوس وجعلوا لهم السيادة الريادة في بلاد الحرمين»؟! لقد تمنيت في وسائل التواصل الاجتماعي أن تقوم الوزارات المختصة بشؤون المساجد بإعلان فواتير الخدمات التي تدفعها الدولة (من كهرباء ومياه ومصاريف مستمرة وتشغيل) للمساجد ليس من باب المنة فليس لأحد من ذلك سوى الشرف بخدمة بيوت الله؛ لكن لعلها تكون رادعا للسذج من تصديق المجرمين والإرهابيين.

ولو نظرنا إلى مدلول لقب ملوك هذه البلاد (المدلول اللغوي) وهو «خادم الحرمين الشريفين» فكلمة خادم في اللغة كما نعرف تعني الخدمة، وتشرّف حكام هذه البلاد بهذا اللقب دليل على تأصل الدين لديهم في أعمق صوره، وإلا فما الذي يمنعهم من التسمية بالأسماء ذات المدلول الفخم لغويا مثل: صاحب الجلالة، فخامة، سمو، الخليفة؟! لا

أعتقد أن هناك ما يمنع سوى الفطرة التي نشأ عليها الحكام هنا والتي لا يستوعبها البعيد ولا القريب أحيانا، وأتمنى لو كانت الترجمة الإنجليزية للفظة خادم الحرمين الشريفين «Custodian of the Holy Mosques" مشتملة على الإيحاءات التي تحملها لفظة خادم هنا والتي تعبر عنها «servant». فحكام هذه البلاد يرون خدمة الحرمين الشريفين وزوارهما شرفا لهم ورفعة مع ما تحمله الكلمة من تذلل وخضوع يجده قادة هذه البلاد خضوعا وتذللا للجبار سبحانه وتعالى، ويرونه قربة إلى الله. طبعا هذه الدلائل الواضحة في أبسط صورها لن يكون لها صدى لدى من أعمى الكره والحقد والجهل قلبه فحجب عقله عن الوعي.

الآن نعود ونسأل الدواعش والإرهابيين والمتطرفين: أين (الكفر) (البواح) (الذي لديكم عليه من الله برهان)؟! الذي جعلكم تخلعون بيعتكم لإمام المسلمين خادم الحرمين الشريفين؟!

فهذه الصفات الثلاث متلازمة، لا يكفي وجود أحدها، وهو ما ألزمتم به أنفسكم لداعش. فلا بد من كفر أولا، ويكون هذا الكفر بواحا ثانيا، أي كفر صريح ظاهر مجاهَر به بيّن لا يخفى ولا يُخفى، ثم يكون لديكم على هذا الكفر البواح من الله برهان فيه ثالثا!! أين تجدون هذه المظاهر في بلد مثل المملكة العربية السعودية هذا البلد المبارك؟! اتقوا الله في أنفسكم وراجعوا ما تتفوهون به!

إن هذا النوع من التفكير المحلل هنا للجماعات الإرهابية هو ما أشار إليه فريدكين (Friedkin, 2005) فيما يتعلق بسعي المجموعات الإرهابية إلى حرمان أفرادها من العقلية المستقلة التي تفكر بها لمصلحة نفسها؛ بل يكون لهم عقل القطيع، ولهذا فتسعى من حين انضمامهم إليها بتجريدهم من حاجاتهم الشخصية وفصلهم عن عوائلهم وأصدقائهم ليستطيعوا التصرف فيهم كدمى لا كبشر، أمّا الأجندات السياسية للجماعة الإرهابية ففي رأيي لا تهم الإرهابي لأنه يريد الموت بأي طريقة ولا يهمه تفاصيل السبب ووجاهته.

قاتل الله الجهل والكيد والانتقام وعبادة الهوى والشيطان! أعتقد أنه يمكن لنا أن نقول إن المشهد اللغوي في بلادنا المباركة يسهم وبقوة في محاربة التطرف والإرهاب وإسقاط تهمه الضالة المضلة.

الملحق الرابع: مكالمة الإرهابي مع الأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية السعودي السابق للشؤون الأمنية:

في هذا الملحق تفريغ للمكالمة التي جرت بين الإرهابي عبدالله حسن طالع عسيري والأمير محمد بن نايف قبل محاولة الإرهابي الانتحارية الفاشلة في يوم الخميس ٦ رمضان ١٤٣٠هـ، وكان يزعم أنه يحمل رسالة من امرأة هربت مع أبنائها إلى اليمن ومن مجموعة شباب سعودي نادمين على انضمامهم إلى صفوف الإرهاب بعد أن اكتشفوا الوضع المزري ويرغبون في أمان ولاة الأمر وصفحهم:

نص المكالمة:

الأمير: السلام عليكم الأخ عبدالله؟

المنتحر: نعم نعم

الأمير: كيف الحال؟ القوة.

المنتحر: الحمد لله، كيف حالكم؟

الأمير: بخير، كل عام وأنتم بخير.

المنتحر: وأنت بخير إن شاء الله.

الأمير: كيف صحتك؟

المنتحر: مبروك رمضان

الأمير: الله يبارك فيك عسى ما تعبتوا؟

المنتحر: والله الحمدلله

الأمير: وشلون أخوك إبراهيم؟ عساه طيب؟

المنتحر: طيب الحال

الأمير: عساه طيب؟

المنتحر: والله طيب الحمدلله

الأمير: أبشرك ترى الوالد والوالدة كلهم طيبين ولله الحمد

المنتحر: الحمدلله

الأمير: أمورهم زينة وكل شي زين

المنتحر: اللهم لك الحمد، ونسأل الله عز وجل أن يتمم

الأمير: اللهم آمين اللهم آمين

المنتحر : عسى الله ييسر الأمور

الأمير: أبد إن شاء الله الأمور متيسرة ما دام الإنسان يحط الله بين عيونه أموره متيسرة

المنتحر: إن شاء الله

الأمير: آآآآ أخبر في ذهنك شي ودّك تسألني إياه؟

المنتحر: والله علي أني أقابلك

الأمير: أنا وأنا أخوك في جدة وأنت تقل بعيّد شوي محلك

المنتحر: أنا ودي أقابلك

الأمير: نعم

المنتحر: حتى أعطيك الموضوع كامل

الأمير: طيب

المنتحر: لك متى ما تيسرت

الأمير: نعم

المنتحر: تعرف

الأمير: نعم، هو أهم شيء الآن عندنا أول شي أبسأل سؤال تجاوبني عليه جواب لأطمئن

المنتحر: أبشر

الأمير: طمني عن زوجة سعيد وعن الصغار عسى ما جاهم شي

المنتحر: لا أبد طيبين مرة اللهم لك الحمد

الأمير: هذولا وأنا أخوك لهم أهل ولهم كذا فلابد تراعونهم قبل كل شي

المنتحر: نسأل الله

الأمير: انتبه عليهم تراهم عندي أهم منكم أقولها لك بصراحة

المنتحر: بيض الله وجهكم

الأمير: الحين وقلك حطها في وجهي هذولا أهم

المنتحر: آآآآآ

الأمير: أبيك تطمني عنهم قبل كل شي

المنتحر: أعجبنا وضوحكم معنا عرفت؟

الأمير: والله

المنتحر: والشباب يعني حتى مستغربين من تعاملكم

الأمير: ليه أنتم عيالنا وشلون ليش مستغربين هالتعامل

المنتحر: بيض الله وجهكم عرفت

الأمير: هذا واجب

المنتحر: بيض الله وجهكم

الأمير: احرصوا ترى الأشرار يبون يستغلونكم في كل أمر

المنتحر: بيض الله وجهكم

الأمير: حطوا الله بس بين عيونكم وتعالوا لديرتكم

المنتحر: وهذا رمضان بإذن الله رمضان خير

الأمير: آمين آمين إن شاء الله دايم

المنتحر: والله إن شاء الله نسأل (عسى) الله أن يكفينا الشر ورمضان هذا رمضان خير بإذن الله

الأمير: آمين آمين

المنتحر: ومتفائلين إن رمضان هذا يعني بيكون نقلة

الأمير: بحول الله أول نقلة وأنا أخوك إنك تقر عين أهلك فيك هذا أول شي.

المنتحر: إي نعم

الأمير: اثنين أنا والله ماني بكاذب عليك ودي أنا المَرَة ذي وعيالها يجون سالمين غانمين النساء عندنا أولوية قبل كل شي

المنتحر: صدقت والله

الأمير: أنا والله أقول لك والله يخيروني هالحين بينكم أنتم كلكم وإلا هم قلت لكم لا والله أنتم اقعدوا وخلوها تجي

المنتحر: صحيح والله لو تشوف كيف بنته الصغيرة

الأمير: نعم

المنتحر: وكيف يوسف

الأمير: نعم

المنتحر: يعني نسأل الله أن يتممها على خير

الأمير: إن شاء الله يجون وتقر عين أهلهم فيهم وعييل المرة تجي عند والدها وعند أسرتها

المنتحر: بيض الله وجهك

الأمير: فالهمام ما عاد عند الحين إلا الهمام تعلم إخوانك يجون قبل ما يستغلونهم الأشرار

المنتحر: بإذن الله

الأمير: تجون بدون أدنى شي

المنتحر: حنا نحبكم في الله وإن الأمور تتيسر

الأمير: الحمدلله

المنتحر: وإن الأمور بإذن الله تتم وتتيسر

الأمير: أبشرك الأمور زينة وأنا يهمني أهم شي عندي إنك إن شاء الله تقر عين والدتك فيك ووالدك هذولا بعد ما لهم ذنب

المنتحر: بيض الله وجهك بإن الله

الأمير: والدتك ووالدك يتجلدون قدا قدام الناس إح ما يبون يشعرون أحد إنهم متأثرين

المنتحر: إيه

الأمير: وأنت تعرف قلب الوالد

المنتحر: ما يحتاج، أنت كلمتهم؟

الأمير: والله دايم أسأل عنهم ونكلمهم باتصال ولا لي فضل فيها يا أخوي

المنتحر: أنا كان ودي أدق عليهم

الأمير: دق عليهم بس كلمهم إذا كنت تدري كان ما يؤثر عليك إنهم يحكون عن أحد

المنتحر: يعني هذا شي والشي الثاني ودي أكلم أنا وأخوي إبراهيم مرة وحدة

الأمير: أحسن تدري وراه

المنتحر: لأن لو كلمت لحالي يمكن يخافون من شي

الأمير: الوالد لا يمكن يكون ما شاء الله عليه متفهم لكن والدتك لو تكلمها وأخوك ما كلمها بتهقى إن فيه شي

المنتحر: إي نعم، والله أنا ودي أقابلك

الأمير: إن شاء الله

المنتحر: أنا ودي أشرح لك الوضع كامل

الأمير: أبد حياك الله لك مني ليا جيت أقعد أنا وإياك وكل منا يعطي اللي عنده رفيقه لكن أهم شي الجماعة لا لا يبطون ترى ما أدري وش الأوضاع عندهم

المنتحر: إيوا الجماعة

الأمير: إيه

المنتحر: قالوا الشيخ سعيد قالوا عجّل وقالوا مقابلة تقابل الأمير وتكلّم لأن بعض الشباب آآآ متخوف شوي

الأمير: وشو متخوفين منه

المنتحر: مدري بعضهم يعني كذا

الأمير: والله معليش محقين لكن أنتم ما سألتوا عن محمد

المنتحر: إيه

الأمير: محمد تراه طيب بخير وبيته الحمدلله

المنتحر: جانا الخبر والحمدلله بعد الخبر ارتحت كثير

الأمير: سم

المنتحر: وقالوا تكلم الأمير بنفسه

الأمير: نعم

المنتحر: ويكلم الشباب وبإذن الله يعني آآآ يعطيهم وجه

الأمير: ترى إلى الحين يعني لو فيه حق خاص أبعلمك

المنتحر: نعم

الأمير: أمورنا كلنا نتبع الشريعة

المنتحر: إه

الأمير: وقد نكون مقصرين في بعض الأمور لكن عن غير قصد وما تقدر ما فيه أحد كامل

المنتحر: نعم ما فيه أحد كامل

الأمير: خلني أكون معك صادق معك لكن لو الإنسان قاتل له كان فيه حق خاص ما أقدر أوعدك فيه لين أهل الحق الخاص يتنازلون

المنتحر: بيض الله وجيهكم

الأمير: لكن الحمدلله اللي أعرفه الآن إنكم ما ما عندكم حقوق خاصة على أحد

المنتحر: فإذا قدرت بأسرع ترسل طائرة أو أي شي

الأمير: نعم

المنتحر: بحيث إن أكلم أنا الشباب

الأمير: إم

المنتحر: من عندك

الأمير: نعم

المنتحر: يعني لأنه لو كلمتهم من عندك بإذن الله عزوجل آآ خلاص بيطمئنون

الأمير: اللي ودك اللي آآآ أنت اللي قيم الوضع إن كان الوضع ينتظر إلى يوم فأنا بتجيك الطيارة وتجي الله يحييك

المنتحر: بيض الله وجهك

الأمير: وإن كانها لا والله ما ينتظر لا والله الهمام على إخوانك وخلهم يجون

المنتحر: زين أجل

الأمير: أنت قيّم

المنتحر: أجل خلني أكلم ثامر

الأمير: كلم وشف وشاور وأنا أخوك

المنتحر: وأرد عليك

الأمير: بس أهم شي لا تكلم الوالدة ألين يصير إبراهيم عندك

المنتحر: أبشر آآآ وتكفى إنك تسامحنا ترى

الأمير: الحمدلله ترى

المنتحر: تسامحنا لأنها والله يعني آآآ

الأمير: لا تنخاني يا رجّال إني أسامحك أنت ولدنا وأبرك ساعة نبي نكسبك وتعوّدون لا أحد يستغلكم بس هذا اللي نبيه

المراجع

أولا: العربية والمترجمة:

الحمد، ماجد وحسين عبيدات (ترجمة). ١٤٣٧هـ-٢٠١٦. اللغة والقانون. تأليف: جون جيبونز (Gibbons, John. 2004)، ضمن كتاب *المرجع في اللغويات التطبيقية*. تحرير: آلن ديفيز وكاثرين إلدر. دار جامعة الملك سعود للنشر. الرياض. ٢٩٧-٣١٨.

الحقباني، محمد بن ناصر (ترجمة). ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨. علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون. تأليف: جون أولسون (Olsson, John. 2004). جامعة الملك سعود. الرياض.

الرشيد، عبدالله بن سليم. ١٤٤٠-٢٠١٩. مراسلة شخصية عبر البريد الإلكتروني.

الطبري، محمد بن جرير الطبري (توفي ٣١٠ه). ١٤٢٢ه-٢٠٠١. تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر. الطبعة الأولى.

عبداللاه، عنتر صلحي. ٢٠١٩. طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي: قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص. *المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المجلد ١ (٩) صفحات: ١٣١٠-١٣٢٢.

العصيمي، صالح بن فهد. ١٤٣٣هـ. «اللغة العربية والتقنية» ورقة عمل في محور (اللغة العربية والتقنية) ضمن جلسات النقاش التحضيرية لوضع الخطة الإستراتيجية لكلية اللغة العربية بجامعة الإمام المنعقدة في ٢٦-٢٧/ ٣/ ١٤٣٣هـ..

العصيمي، صالح بن فهد. (٢٠١٨/أ) (مقبول للنشر). النظم الدلالي والتفضيل الدلالي: دراسة تأصيلية، وتطبيقية. مجلة العلوم الإنسانية. كلية الآداب. جامعة البحرين.

العصيمي، صالح بن فهد. ١٤٣٩ه-٢٠١٨/ب. لسانيات المتون: قضايا أساسية في التأصيل والتطبيق والمنهج. مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.

العصيمي، صالح بن فهد. ١٤٤٠هـ-٢٠١٩/ أ. «اللسانيات الجنائية في حماية المنشآت الأمنية» ورقة عمل قُدِّمت ضمن أعمال ندوة المسؤولية المجتمعية ودورها في حماية المنشآت الأمنية المقامة خلال التمرين التعبوي المشترك الثالث لقطاعات قوى الأمن الداخلي وطن ٨٩. ٣-٨-١٤٤٠/ ٨-٤-٢٠١٩.

العصيمي، صالح بن فهد. ١٤٤٠هـ-٢٠١٩/ ب. اللسانيات التطبيقية: قضايا وميادين وتطبيقات. دار كنوز المعرفة: الأردن. الطبعة الأولى.

عمر، عبدالمجيد. ٢٠٠٩. علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته. المجلة العربية للدراسات الأمنية التدريب، مجلد ٢٣، عدد ٤٥. محرم ١٤٢٩ه.

عوض، أحمد عبدالتواب. ٢٠١٤. توثيق نسبة النص إلى قائله: شعر عنترة نموذجا. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*. مجلد ١١، عدد ٢: ١٢٩-١٧٥.

الغامدي، منصور. ١٤٢٧ه-٢٠٠٦. البصمة الصوتية: أمد بداية التصويت أنموذجا. *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*. س ٢١، ع ٤٢ (رجب ١٤٢٧، يوليو / اغسطس ٢٠٠٦): ٨٩-١١٨.

الفهد، عبدالرحمن (ترجمة). ١٤٣٩هـ-٢٠١٨. تحليل الخطاب. تأليف: براين بالتريدج (Paltridge, Brian. 2012). دار جامعة الملك سعود للنشر. الرياض.

مصلوح، سعد. ١٩٨٢. تحقيق نسبة النص إلى المؤلف: دراسة أسلوبية وإحصائية في الثابت والمنسوب من شعر شوقي. *مجلة فصول*. مجلد،٣ عدد١.

المفتي، إلهام عبدالوهاب. ٢٠٠٢. تحقيق التراث والأسلوبيات الإحصائية: دراسة تطبيقية في ديوان أبي تمام، مجلة معهد المخطوطات العربية. مجلد ٤٦، عدد ٢: ٨٧-١٣٨.

ولد اباه، محمد المختار. ١٤٢٩ - ٢٠٠٨. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب. دار الكتب العلمية: بيروت. الطبعة الثانية.

ثانيا: مواقع الإنترنت والمؤتمرات والجمعيات:

الجمعية الدولية للسانيات الجنائية (The International Association of Forensic Linguistics:IAFL) (https://www.iafl.org/).

دورة لانكستر، ٢٠١٨. دورة علمية على النت لجامعة لانكستر. قسم اللسانيات. لسانيات المتون (المدونات). في موقع تعلم المستقبل (Future Learn).

المجموعة البريدية للجمعية البريطانية للسانيات التطبيقية BAAL. (دون أرشر ٢٠١٩: Dawn Archer, 2019. Verbal and vocal indicators of Faking It: Do they pattern across perpetrators?).

المجموعة البريدية للسانيات المتون (Vajn, Dominik .2019. Making a murder confession: the case of Brendan Dassey. Emailing list of corpus linguistics: Corpora-list.)

المجموعة البريدية للسانيات الجنائية (Shuy, Roger W. 2003. Plagiarism Once More, Forensic Linguistics List Serv.)

المجموعة البريدية لطلاب الدراسات العليا في بريطانيا. ٢٠١٩.

المؤتمر الدولي التاسع والثلاثين لأرشفة الحاسب للغة الإنجليزية المعاصرة وإنجليزية القرون الوسطى (International Computer Archive of Modern and Medieval English: ICAME 39) الذي عقد خلال الفترة من ٣٠ مايو إلى ٣ جون ٢٠١٨ (30 May – 3 June, 2018) في رحاب جامعة تامبرا (Tampere) في مدينة تامبرا في فلندا.

المدرسة الصيفية الدولية للتحليل الجنائي اللغوي/ دخول ٣/ ١٠/ ١٤٤٠هـ: http://www.forensiclinguistics.eu/.

مركز اللسانيات الجنائية في جامعة أستون في برمنغهام البريطانية (https://research.aston.ac.uk/portal/en/organisations/centre-for-forensic-linguistics-cfl(2475d41b-f1dc-45a8-98e3-0cb60f587b33).html).

الموسوعة الفقهية الكويتية. الجز الثالث والثلاثون: الصفحة ٣١٣ (http:// www.al-eman.com) دخول في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩.

وكالة الأنباء السعودية: واس https://www.spa.gov.sa/.

Tinnirello, P. 2003. The Gated Community, e-Week, 13 October. www. eweek.com/article2/0,4149,1335761,00.asp

ثالثا: الإنجليزية:

Ainsworth, Janet. 2012. The Meaning of Silence in the Right to Remain Silent. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 287-298.

Bandura, A. 1990. Mechanisms of moral disengagement. In W. Reich (ed.), *Origins of terrorism: Psychologies, ideologies, theologies, states of mind* (pp. 161-191). Cambridge: Cambridge University Press.

Bar-Tal, D.1998. Societal beliefs in times of intractable conflict: The Israeli case, *International Journal of Conflict Management*, 9, 22-50.

Berk-Seligson, Susan. 2012. Linguistic Issues in Courtroom Interpretation. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 421-434.

Bix, Brian H. 2012. Legal Interpretation and the Philosophy of Language. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 145-155.

Bowman H. Miller. 1987 Terrorism and Language: A Text-Based Analysis of the German Case. *Terrorism*, 9:4, 373-407.

Butters, Ronald R. 2012. Language and Copyright. . In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 463-477.

Cameron, D. 2005. Review of Allyson Jule: Gender, participation and silence in the language classroom: Sh-shusing the girls, *Applied Linguistics*, 26, 125–38.

Chaski, Carole E. 2012. Author Identification in the Forensic Setting. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 489-503.

Cotterill, Janet. 2010. How to Use Corpus Linguistics in Forensic Linguistics. In: O'Keeffe, Ann. and Michael McCarthy. (eds). *The Routledge Handbook of Corpus Linguistics*. 578-590. Routledge.

Coulthard, M. and Johnson, A. (eds). 2010. The Routledge Handbook of Forensic Linguistics. Routledge.

Danet, Brenda. 1980. Language in the Legal Process. *Law and Society Review*, 14: 445-564.

Davis, Deborah & Richard A. Leo, 2012. Interogation Through Pragmatic Implication: Sticking to the Letter of the Law while Violating its Intent. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 354-366.

Drew, Paul and Traci Walker, 2013. In Coulthard, Malcolm and Alison (eds). 2013. *The Routledge Handbook of Forensic Linguistics*. Routledge. 95-110.

Edwards, Malcolm, 2014. Language in media, Health and Law in: Wei, Li. (ed). 2014. *Applied Linguistics.* Wiley Blackwell. 239-244.

Fraser, Helen. 2011. Language Analysis for the Determination of Origin (LADO), in C. A. Chapelle (ed.), *Encyclopedia of Applied Linguistics.* Wiley-Blackwell.

Friedkin, N. E. 2005. The interpersonal influence systems and organized suicides of death cults. In E. M. MeyerssonMilgrom (Chair), *Workshop on Suicide Missions and the Market for Martyrs, A Multidisciplinary Approach.* Palo Alto, CA: Stanford University.

Gee, James. Paul. 2011. An Introduction to Discourse Analysis. Routledge. Third edition.

Gibbons, John. 1999. Language and the Law. *Annual Review of Applied Linguistics*, 19: 156-173.

Goddard, C. 1996. Can Linguists Help Judges Know What They Mean? Linguistics Semantics in the Courtroom. *Journal of Forensic Lingusitcs*, 3(2):289-98.

Gorter, Durk & Jason Cenoz. 2012. Legal Eights of Linguistic Minorities in the European Union. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 261-272.

Hall, Christopher.; Patrick Smith; and Rachel Wicaksono. 2017. Mapping Applied Linguistics: A Guide for Students and Practitioners. Routledge. 2nd edition.

Hiltunen, Risto. 2012. The Grammar and Structure of Legal Texts. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 39-51.

Hotta, Syugo and Masahiro Fujita. 2012. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 478-486.

Iannaccone, L. R. 2005. The market for martyrs. In E. M. Meyerson-Milgrom (Chair), *Workhop on Suicide Missions and the Market for Martyrs, A Multidisciplinary Approach*. Palo Alto, CA: Stanford University.

Kassin, S.M. 1997. The Psychology of Confession Evidence. *American Psychologist*, 52(3): 221-233

Kassin, S.M. 2005. On the psychology of confessions: Does innocence put innocents at risk? *American Psychologist*, 60: 215–228.

Kassin, S.M. 2008. False Confessions: Causes, Consequences, and Implications for Reform. *Current Directions in Psychological Science,* 17(4): 249-253.

Kredens, Krzysztof and Malcolm Coulthard, 2012. Corpus Linguistics in Authorship Identification. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 504-516.

Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, .2009. What makes terrorism tick? Its individual, group and organizational aspects, Revista de Psicología Social: *International Journal of Social Psychology*, 24:2, 139-162.

Legrand, Pierre. 2005. Issues in the Translability of Law. In: Sandra Bergmann and Michael Wood (eds). *Nation, Language, and the Ethics of Translation.* Princeton, NJ: Princeton University Press. 30-50.

Leo, Richard A. 1996. Inside the Interrogation Room. *Journal of Criminal and Criminology*, 86(2): 266-303.

Liao, Meizhen 2012. Courtroom Discourse in China. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 395-407.

Mattila, Heikki E. 2012. Legal Vocabulary. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 27-39.

McAuliffe, Karen. 2012. Language and Law in the Euorpoean Union: the Multilingual Jurisprudence of the ECJ. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 200-216.

Merari, A. (2002). Personal communication. January 13. In: Kruglanski, Arie W. & Shira Fishman, .2009. What makes terrorism tick? Its individual, group and organizational aspects, Revista de Psicología Social: *International Journal of Social Psychology*, 24:2, 139-162.

Naomi E. S. Goldstein & Sharon Messenheimer Kelley & Christina L. Riggs Romaine & Heather Zelle, 2012. Potential Impact of Juvenile Suspects' Linguistic Abilities on MIRANDA understanding and Appreciation. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 299-311.

Nadler, Janice & J. D. Trout, 2012. The Language of Consent in Police Encounters. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 326-339.

Olsson, John. 2018. More Wordcrime: Solving Crime with Linguistics. London ; New York, Bloomsbury.

Olsson, John and June Luchjenbroers. 2014. Forensic linguistics. London ; New York, Bloomsbury. 3rd edition.

Okawara, Mami Hiraike 2012. Courtroom Discourse in Japan's New Judical Order. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 381-394.

Olumide popoola & jack grieve: dimensions of deception: using multi-dimensional analysis to detect fake online reviews. During: *The International Computer Archive of Modern and Medieval English: ICAME 39.*

Pape, R. A. 2005. Dying to win: The strategic logic of suicide terrorism. New York: Random House.

Parapar, Javier., and David E. Losada and Alvaro Barreiro. 2014. Combining Psycho-linguistic, Content-based and Chat-based Features to Detect Predation in Chatrooms. *Journal of Universal Computer Science*, vol. 20, no. 2 (2014), 213-239.

Patrick, Peter L. 2012. Language Analysis for Determination of Origin: Objective Evidence for Refugee Status Determination. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 533-546.

Rock, Frances. 2007. Commuincating Rights: The Language of Arrest and Detention. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Rock, Frances. 2012. The Caution in England and Wales. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 312-325.

Sageman, M. 2004 Understanding terror networks. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Sarcevic, Susan. 2012. Challenges to the Legal Translator. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 187-199.

Schane, Sanford. 2012. Contract Formation as a Speech Act. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 100-113.

Shuy, Roger W. 2012. Linguistics and Law. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 449-462.

Silk, A. 2003. Becoming a terrorist. In A. Silke (ed.), *Terrorists Victims and Society: Psychological Perspectives on Terrorism and Its Consequences*. West Sussex, UK: John Wiley & Sons Ltd.

Skutnabb-Kangas, Tove 2012. Linguistic Human Rights. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 235-247.

Solan, Lawrence M. 2012. Linguistic Issues in Statutory Interpretation. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 87-99.

Solan Lawrence M. & Peter M. Tiersma. 2012. Introduction. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 1-9.

Stygall, Gail 2012. Discourse in the US Courtroom. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 369-380.

Tiersma, Peter M. & Lawrence, M. Solan. 2002. The Linguist on the Witness Stand: Forensic Linguistics in American Courts. *Language*, 78, 2:221-239.

Tiersma, Peter M. & Lawrence, M. Solan. 2012. The Language of Crime. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law*. Oxford University Press. 346-353.

Tiersma, Peter M. 2012. A History of the Language of Law. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 13-26.

Vrij, A. 2008. Wiley series in the psychology of crime, policing and law. Detecting lies and deceit: Pitfalls and opportunities (2nd ed.). New York, NY, US: John Wiley & Sons Ltd.

Woolis, David .2012. Detecting Plagiarism. In: Tiersma, Peter M. & Solan, Lawrence M. (eds). 2012. *The Oxford Handbook of Language and Law.* Oxford University Press. 517-529.

Zhenhua, Wang. 2016. Legal Discourse: An Introduction. *Linguistics and the Human Sciences*. Vol. 12, No. 2-3. 95-99.

نبذة عن المؤلف

صالح بن فهد العصيمي

أستاذ الدراسات العليا للغويات التطبيقية والتربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. درس الدكتوراه في كلية التربية في جامعة ليدز، بريطانيا. وقد عمل مستشارا ومحكّما لمايكروسوفت في عدة مشاريع برمجية خاصة باللغة العربية، كما عمل مستشارا في مكتب التربية في مقاطعة ليدز وفي المجلس البلدي في المقاطعة، عمل خلال ذلك عضوا في هيئة الاستئناف في قضايا الفصل في المرفوعة ضد مكتب التربية، وممثلا للمسلمين في المجلس الاستشاري الدائم للتربية الدينية. وعمل أيضا في شركة تطوير للخدمات التعليمية مديرا لتطوير تعليم اللغة العربية في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم. وكذلك شغل منصب المدير التنفيذي للمركز الوطني لتطوير تعليم اللغة العربية التابع لوزارة التعليم في فترة تأسيسه. وكان أيضا المدير التنفيذي لمركز اللغويات التطبيقية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وقد حكّم العديد من البحوث والمشاريع العلمية لجهات علمية وأكاديمية مثل تحكيم كتاب للناشر بلومزبري للكتب اللسانية الأكاديمية Bloomsbury Academic Linguistics. وكذلك مشروع الحضارة الإسلامية التابع لإحدى الجامعات في بريطانيا. كما درّب معلمي وأساتذة اللغة العربية لغة ثانية في إندونيسيا والصين والمملكة العربية السعودية. وقدّم العديد من الدورات واللقاءات العلمية مثل دورة سلسلة الوعي اللغوي مدة ثمانية أسابيع حول اللسانيات التطبيقية في جامعة الإمام (فبراير-مارش-إبريل) ٢٠١٨. وعمل مستشارا غير متفرغ وقام باستشارات علمية لعدد من الجامعات السعودية. وهو المشرف على مشروعين تابعين لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يقوم بها طلاب الدكتوراه، أحدهما مشروع (المدونة الأكاديمية السعودية) والآخر (المعجم الأكاديمي السعوي).

Twitter: @salehosaimi

Facebook: @salehosaimi

هذا الكتاب

إن هذا العمل المهدى لأرواح شهداء الوطن في عمليات الإرهاب الإجرامية، والذي قد يكون أول محاولة للتأليف في اللغة العربية في مجال اللغة والقضاء والقانون والإرهاب والتطرف والجريمة والأمن السيبراني يهدف إلى التعريف بميدان اللسانيات الجنائية ومجالاته التطبيقية، واستعراض الجرائم اللغوية، وتقديم بعض الخطوات والنصائح في التحليل اللساني اللغوي. وقد وضع الكتاب نصب عينيه المهتمين من مثل اللغوي (التطبيقي، والأكاديمي)، والباحث، وطلاب الدراسات العليا والطلاب الجامعيين ورجال الأمن والعاملين في سلك القضاء من محامين وقضاة وفقهاء، وفي وزارات العمل واللجوء، وفي الأمن السيبراني وروعي فيه العرض بلغة يسيرة سهلة في متناول القارئ العربي العادي؛ ولذلك قد يصلح مقررا دراسيا. وفي هذا الميدان لا يمكن أن نغفل عناية الإسلام بالضعفاء في مجالس التقاضي في مثل قول الحق سبحانه: «أَوَمَنْ يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الخصامِ غَيْرُ مُبِينٍ»، وقول الهادي الأمين صلى الله عليه وسلم: «إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النار»، ولا كذلك التراث الفقهي في أبواب القذف بأنواعه مما عُرض له في هذا الكتاب.

9 786038 413586